

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية



السلطان العثماني عبد العزيز بين الإصلاحات والمعارضة

1277-1293هـ - 1861 -1876م

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين :

- نورة بورابة .
- هاجر بوكنة .

تحت إشراف:

د . نادية طرشون .

السنة الجامعية : 1436- 1437هـ / 2015- 2016 م



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية



السلطان العثماني عبد العزيز بين الإصلاحات والمعارضة (1277- 1293هـ - 1861- 1876م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين :

- نورة بورابة.

- هاجر بوكنة .

إشراف الدكتورة:

- نادية طرشون.

أعضاء لجنة المناقشة

د/الصادق دهاش	رئيسا
د / طرشون نادية	مشرفا
د/ الغالي غربي	مناقشا

السنة الجامعية : 1436- 1437هـ / 2015- 2016 م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى رمز المحبة والحنان ، إلى أعز وأغلى من سكن الوجدان ، إلى التي كانت ومازالت منبع الحب والأمان لك أمي أطال الله عمرك وبرضاك أبلغ الجنان .

إلى الذي لم يبخل علي يوما بالعطاء ، إلى سندي رمز التضحية والوفاء ، إلى من يستحق مني الدّعاء أبي الغالي حفظك الله ورعاك .

إلى الذين جمعتني معهم أيام وسنوات وشاركوني كلّ لحظة من الحياة ،إلى جميع الإخوة والأخوات وخاصة الأخت الصغيرة سامية .

إلى كلّ أبناء إخوتي وأخواتي وأخصّ بالذكر البراعم بتول و إلياس ، محمد طه وأنفال .

إلى من شاركتني عناء هذا البحث ،إلى زميلتي هاجر بوكنة .

كما لا أنسى من ساعداني في هذا العمل فتيحة و رزيقة .

إلى كلّ من عرفني وعرفته ، وإلى أعز الزميلات وخاصة زينب ، جهاد ، سامية ، سكينة ، فضيلة ، وهاجر .زهرة .

وإلى كلّ طالب علم خاصة طلبة الماستر الدّفعة الثانية تاريخ .

نورة بورابة .

إهداء

أهدي عملي هذا إلى اللذين قال فيهما الله تعالى **"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا " سورة الإسراء الأية 22**

إلى قدوتي في هذه الحياة ،إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ، إلى من كان سندي المادي و المعنوي ، إلى الذي لم يبخل عليا بكل ما يملك والذي إن بقيت أعد فضائله فلن أحصيها ، إليك" **أبي** " الحنون أطال الله في عمرك .

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها ،إلى من حملتني وهنا على وهن ، إلى منبع الحنان ومصدر العطف ،إلى من غمرتني بدعواتها ،إلى **"أمي"** الغالية حفظك الله ورعاك .

إلى زوجي" **فتحي"** الذي لم يبخل عليا يوما بدعمه ونصائحة،كما أشكره على صبره و إخلاصه ، حفظك الله ورعاك .

إلى إخوتي وأخواتي :محمد ،نبيل ،ليلى ، سميرة ، حسيبة ، سارة . وإلى أزواجهم وأبنائهم وأخص بالذكر عمي الدكتور عبد العزيز بوكنة .

إلى عائلتي الثانية خاصة حماتي الغالية وحماي العزيز ،والأختين : أسماء ،خليدة .

إلى كل من يحمل لقب **بوكنة** و **عمراوي** وكل الأهل والأقارب .

إلى من قاسمتني عناء هذا العمل صديقتي و أختي" **نورة"**

إلى رفيقات دربي وصديقات أيامي :زهية ،عفاف ،زهراء ،حسينة ،كنزة ،سامية ،حورية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

هاجر بوكنة

شكر وعرفان

ومن باب قوله صلى الله عليه وسلّم "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"

جدير بنا أن نوقع باقة تشكرات نزيّنها بأحلى العبارات لنهديها بكلّ تواضع إلى التي كان لها الفضل الكبير في رعاية بحثنا وإخراجه في حلّته الأخيرة إلى أستاذتنا القديرة "**الدكتورة نادية طرشون**" شكرا لها على طول صبرها معنا وجميل إرشادها وتوجيهها، لك منا كلّ التحية والتقدير، سائلين الله لك كلّ التوفيق والنجاح.

كما نشكر جميع أساتذتنا في قسم التاريخ بجامعة يحي فارس بالمدية ، ونخص بالذكر الدّكتور "الغالي **غربي**" رئيس مخبر الدراسات التاريخية والمتوسطية .

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

1 –باللغة العربية :

تر	ترجمة
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
ع	العدد
م	مجلد
تح	تحقيق
تق	تقديم

2– باللغة الأجنبية:

P	Page
Sd	sans date



مقدمة

عرفت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر حالة من الضعف والتّفكك على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وأوضاع إقتصادية متدهورة ، مما جعلها عرضة لأطماع القوى الأجنبية رغم محاولات الإصلاح التي شرعت فيها الدولة ابتداءا من عهد السلطان "سليم الثالث" والتي تأكدت أيام السلطان " عبد المجيد الأول" من خلال إصداره لخط كلخانة 1839 م ،وخط همايوني 1856 م ، والتي كرست أكثر حقوق الأجانب في الدولة العثمانية بفعل تزايّد الضغط الأجنبي ، لتأتي مرحلة حكم السلطان "عبد الحميد الثاني" التي حققت فيها الدول الأوروبية مبتغاها بإعلان الدستور سنة 1876 م.

فالمناخ السياسي والإقتصادي وحتّى الأمني داخل حدود الدولة العثمانية ،كان شديد الإضطراب في الفترة التي سبقت عصر السلطان "عبد العزيز" والتي واجهت فيها الدولة العديد من الحوادث التي أثّرت على واقع الدولة ، وأبرزها الحرب التي خاضتها الدولة العثمانية إلى جانب انجلترا وفرنسا ضد روسيا وهي حرب القرم ، وما نتج عنها من تدهور في الوضع الاقتصادي ، وما تبعها من تدخل أجنبي في شؤون الدّولة خاصة خلال الأحداث التي عرفتها منطقة الشام ،ليجد السلطان عبد العزيز نفسه سنة 1861 م في هذه الظروف محاطا بجملة من التّحديات الداخلية والخارجية .

تعدّ فترة حكم السلطان "عبد العزيز "جد مهمة في التاريخ العثماني ، فقد كرّسها من أجل إعادة الإعتبار للدولة وتقوية كيانها داخليا من خلال سلسة الإصلاحات الهامة التي تميّز بها عهده ، أمّا خارجيا فاتبع سياسة خارجية تقوم على تثبيت الوجود العثماني في الولايات العربية من جهة والسعي لإقامة علاقات حسنة مع الدول الأوروبية من جهة أخرى وذلك من خلال الزيارات التاريخية التي قادته إلى مصر وأوروبا .

لتنتهي فترة حكم السلطان "عبد العزيز"سنة 1876 التي أسالت الكثير من الحبر واختلفت الأقوال وتباينت حول قضية خلعه ، ومن ثم موته ،وكانت كل الإتهامات موجهة إلى المعارضة الداخلية المدعومة من نظيرتها الخارجية والتي اعتبرت حادثة موته انتحارا رغم أنّ الدّلائل تثبت أنه تم اغتياله وكان ذلك نتيجة لسياسته الإصلاحية التي واجهت معارضة داخلية وأخرى خارجية

دواعي إختيار الموضوع :

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لإختيار الموضوع نذكر منها :

1 -أردنا من خلال هذه الدّراسة التي تحمل عنوان " **السلطان العثماني عبد العزيز بين الإصلاحات والمعارضة** (**1277هـ 1293هـ /1861م _1876**) تسليط الضوء على موضوع لم يأخذ _ في رأينا حقه من الدّراسة والبحث كغيره من المواضيع الخاصة بالدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر

2- الفترة التي حكم فيها السلطان "عبد العزيز" انصرف الباحثون عن دراستها ، خاصة أنّنا لم نصادف _في حدود علمنا _ بحث أكاديمي خاص بالسلطان عبد العزيز.

3_ إماطة اللّثام عن الكثير من الجوانب الشخصية ، وأهم الأحداث التي عرفها عصره ، باعتبار أن فترته تشكل مرحلة إنتقالية هامة بين إصلاحات "عبد المجيد" ودستور "عبد الحميد الثاني" .

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع "**السلطان العثماني عبد العزيز بين الإصلاحات والمعارضة** " أهّمية كبرى فهو يندرج في إطار دراسة فترة هامة من التاريخ العثماني والتي تميزت بالتنافس بين الدول الأوروبية على ممتلكات الدولة العثمانية ، كما تكمن أهميته في أنّ الفترة المدروسة عرفت فيها الدولة العثمانية حركة إصلاحية استهدفت تحسين الأوضاع العامة للتّصدي للتدخل الأجنبي.

الإشكالية :

تتمثل إشكالية هذا البحث في دراسة فترة حكم سلطان من سلاطين العثمانية خلال القرن التاسع عشر.وهدفنا البحث في الظروف التي تولى فيها السلطان " عبد العزيز" الحكم وأهم الأحداث التي ميّزت عصره ، وعن أعماله ، وكذا عن طبيعة العلاقات التي أقامها سواء مع البلاد العربية أو الأجنبية وعن أهّم بصماته في تاريخ الدولة العثمانية ، خاصة وأنّ هذا السلطان قد حكم بين فترتين مهمتين عرفتا في التاريخ العثماني ببداية الإصلاحات الفعلية في الدولة والإعلان عن الدستور العثماني ، وبين هذا وذاك كانت فترة السلطان "عبد العزيز" البالغة خمسة عشر سنة التي بذل فيها الكثير من المساعي الإصلاحية للدولة حتى تمّ عزله ثم وفاته .

وقد تضّمنت الإشكالية مجموعة من التساؤلات يمكن صياغتها كما يلي :

كيف تميزت أوضاع الدولة العثمانية قبيل تولي السلطان عبد العزيز أمور الحكم ؟

من هو السلطان عبد العزيز ؟ وبماذا تميز عصره ؟.

إلى أي مدى ساهم في الحفاظ على استقرار الدولة العثمانية ؟ .

كيف ساهمت المعارضة الداخلية والخارجية في عزل السلطان عبد العزيز والقضاء عليه؟.

المنهج المتبع :

بالنسبة للمنهج المتّبع في هذه الدراسة فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي ، فأمّا المنهج التاريخي الوصفي فهو يفرض نفسه في الدراسات التاريخية من أجل سرد الوقائع والأحداث بشكل دقيق ومفصل ، أما المنهج التحليلي فقد اعتمدنا عليه خاصة في العنصر المتعلق بخلع السلطان وقضية مقتله .

الخطة المتبعة :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الخطة التالية والتي تتضمن ثلاث مباحث وخاتمة :

فالمبحث الأوّل والمعنون ب" **"السلطان عبد العزيز" وأحداث عصره** ،تناولنا فيه الأوضاع العامة للدولة العثمانية قبيل تولي السلطان "عبد العزيز" السلطة ، وما أصاب الدولة من ضعف مسّ مجالات الحكم داخليا وخارجيا ،أمّا في المطلب الثاني فقد استعرضنا فيه شخصية السلطان "عبد العزيز "فيما يخص مولده وأسرته حتّى إعتلائه عرش الدولة ، لنختم هذا المبحث بالمطلب الثالث الذي عرجنا فيه إلى أهم الأحداث الاقتصادية والأمنية التي ميّزت عصره والمتعلقة بالأزمة المالية التي وجد السلطان نفسه غارقا فيها ، ومن جهة أخرى الإضطرابات التي شهدها منطقة البلقان والدور الروسي في هذا السياق .

أما المبحث الثاني والموسوم ب" **السياسة الداخلية والخارجية للسلطان "عبد العزيز** " فقد تناولنا فيه أهّم الإصلاحات التي قام بها السلطان عبد العزيز، فتطرقنا في المطلب الأول إلى الإصلاحات

التي أحدثها السلطان في المجال الإداري والقضائي و التعليمي والعسكري والتي شملت أغلب المؤسسات الهامة في الدولة، هذا في السياسة الداخلية ، أما بخصوص السياسة الخارجية وهو عنوان المطلب الثاني من المبحث فتناولنا فيه العلاقات التي أقامها السلطان على المستوى العربي أو المستوى الدولي، وبما تميزت به هذه العلاقات .

بينما خصصنا المبحث الثالث لدراسة " **نهاية فترة حكم السلطان عبد العزيز** " ففي المطلب الأول تحدثنا عن العوامل الداخلية التي ساهمت في عزل السلطان "عبد العزيز" ،ويتعلق الأمر بجمعية تركيا الفتاة والصحف المعارضة ،أمّا المطلب الثاني فقد خصصناه للعوامل الخارجية التي تمثلت في الدور الفرنسي والإنجليزي.

أمّا المطلب الثالث والأخير فقد حمل عنوان: **"عزل السلطان عبد العزيز"**، وقد تضمن الحديث عن الأطراف الفاعلة في عملية العزل التي كانت بتدبير من المعارضة الداخلية والمدعومة من المعارضة الخارجية التي قادتها كل من انجلترا وفرنسا للقضاء على حكم السلطان الذي تمّ عزله. كما تناولنا مسألة موت السلطان عبد العزيز والتي اختلف فيها المؤرخون ،فمنهم من يؤكد أنّه انتحر والبعض الآخر يرى أنّ السلطان عبد العزيز قد تّم قتله، وقد خلصنا في الأخير إلى مجموعة من الدلائل التي تؤكد مقتله من قبل عناصر المعارضة الداخلية .

لنختم بحثنا هذا بخاتمة التي تضمنت أهم الإستنتاجات التي توصلنا إليها،كما تمّ إرفاق هذا الموضوع ببعض الملاحق التي رأيناها ضرورية ومفيدة لإثراء موضوع الدراسة .

أهم المصادر والمراجع :

من أجل الإلمام بالموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع تختلف أهميتها حسب صلتها بالموضوع وأبرزها :

المصدرالأول : للكاتبة الأمريكية " **ماري ملزباتريك** " وعنوانه " **سلاطين بني عثمان** " وتكمنّ أهميته في أن مؤلفته عايشت الواقع العثماني وعاصرت الفترة الأخيرة من حكم السلطان "عبد العزيز" والمقدّرة بخمس سنوات ، بعد إقامتها في إسطنبول وقد استعنّا بهذا الكتاب في التّحدّث عن شخصية السلطان رغم أنّها كانت مبالغة في ذكر بعض الحقائق عنه .

أمّا عن أهّم المراجع التي اعتمدنا عليها بشكل كبير نذكر : كتاب " **تاريخ الدولة العلية العثمانية** "من تأليف الأستاذ "**محمد فريد بك**"، طبع هذا الكتاب في سنة 1893م و يعتبر من المراجع المهمة ،باعتباره شاهد عيان ّ،وقد تناول فيه تاريخ الدولة العثمانية وسلاطينها ،ومنهم السلطان عبد العزيز الذي خصص له جزء هام في كتابه هذا.

أمّا المرجع الثاني فهي تلك الدّراسة التي قدّمها **المؤلف عبد العزيز محمد عوض** والموسومة ب " **الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864 _ 1914 م**) هذا الكتاب الذي أمدّنا بمعلومات قيّمة حول الإصلاحات التي قام بها السلطان "عبد العزيز" في الدولة العثمانية ، إضافة إلى كتاب " **تاريخ الدولة العثمانية**" المجلد الثاني لصاحبه "**يلماز أوزتونا** " والذي تطرق فيه إلى تاريخ الدولة عندما شرعت في عملية التجديد والتنظيمات من سنة 1826 وقد خصص فيه جزء هام عن فترة السلطان" عبد العزيز" من بداية حكمه إلى أنّ تمّ عزله وقتله سنة 1876 م .

والمرجع الرابع للكاتب :"**أورخان محمد علي** وعنوانه" **السلطان عبد الحميد حياته وأحداث عصره**"، تناول فيه فترة حكم السلطان "عبد العزيز" وأهم الأحداث التي شهدها عصره،واستفدنا منه كثيرا عندما تناولنا قضية عزله والمؤامرة التي دبّرت لأجل ذلك ودور الأطراف الأجنبية في ذلك .

صعوبات الدراسة :

لم يكّن انجاز هذا العمل المتواضع باليسير إذ واجهتنا مجموعة من المشاكل والصعوبات تمثّلت أولا وقبل كلّ شيىء في قصر مدّة البحث على اعتبار أنّه قد تمّ تغيير موضوعنا الذي كنّا قد شرعنا في انجازه بالموضوع الحالي ، والأمر الثاني المتعلق بقلّة المصادر والمراجع التي تتناول الموضوع ، باستثناء بعض الكتب التي تناولت جوانب من شخصية السلطان لا تتعدّى في أغلبها الصفحة الواحدة ،بالإضافة إلى عائق ترجمة الكتب الأجنبية الراجع إلى عدم إتقان اللغات الأجنبية ،إلا أن هذا لم يثّبط من همّتنا في محاولة انجاز البحث وذلك بانتقاء المعلومات والربط بين الأفكار وخاصة أنّ فترة "عبد العزيز " هيّ فترة مهمشة في كتب التاريخ العثماني .

المبحث الأول : السلطان عبد العزيز وأحداث عصره .

المطلب الأول : الأوضاع قبيل تولي السلطان عبد العزيز السلطة .

1 _ الأوضاع السياسية .

2- الأوضاع الإقتصادية .

المطلب الثاني : شخصية السلطان عبد العزيز واعتلاؤه العرش .

1– مولده وصفاته .

2- أسرته .

3- اعتلاؤه الحكم

المطلب الثالث : الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز .

1- الأوضاع الإقتصادية .

2 - الأوضاع الأمنية.

المطلب الأول : الأوضاع قبل تولي السلطان عبد العزيز السلطة .

لأنّ البحث في موضوع الدولة العثمانية في عهد السّلطان " عبد العزيز "[1] يتطلّب منّا إلقاء نظرة عامة عن الأوضاع التي عرفتها الدولة العثمانية قبيل توليه السلطة ، نظرا للإرتباط الوثيق والتّأثير الكبير لهذه الأحداث على الفترة اللاّحقة من تاريخ الدولة العثمانية ، هذه الأحداث التي ميّزت الفترة الأخيرة من عهد السّلطان " عبد المجيد الأول " تعتبر فترة عصيبة عكّرت من صفو الهدوء العثماني داخليا وخارجيا ، وأوقعت الدولة العثمانية في وضع صعب ،وأهم هذه الأحداث :

1_ الأوضاع السياسية :

1–1– حرب القرم 1853م – 1856م :

عرفت الدولة العثمانية في خمسينيات القرن التاسع عشر مواجهة عسكرية والمعروفة بحرب القرم من سنة 1853م _ 1856م ، والتي اشتركت فيها كل من فرنسا وانجلترا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا ،وذلك بغية الحفاظ على مصالحهما وخوفا من تعاظم دور روسيا وسيطرتها على أملاك الدولة العثمانية [2]، وقد اعتبرت هذه الحرب في التاريخ الحديث من أهّم مراحل المسألة الشرقية [3] والتي غيّرت من طبيعة العلاقات بين الدول الأوروبية ، وأعطت دفعة قوية وجديدة للدولة العثمانية في الإستمرار حتى قيام الحرب الروسية العثمانية [4] 1877– 1878م[5] .

---

[1] أنظر الملحق رقم 1 ص 86.

[2] أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده** ، ط4 ، اسطنبول : 2008م ، ص 14.

[3] المسألة الشرقية : مصطلح عام يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الأوروبية والدولة العثمانية خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين ، تميزت بضعف الدولة و التنافس الأوروبي لتقسيم أملاك الدولة العثمانية . للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ج6 ، ط3 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2009م ، ص ص 3112 – 3113.

[4] عبد الرؤوف سنو ،" العلاقات الروسية العثمانية (1687 – 1878م) حرب القرم ممهداتها وتطورها ونتائجها (1853–1856م) "،ج 3،ع77–78 ، **مجلة تاريخ العرب والعالم** ،بيروت ،1985م ،ص 1.

[5] هي حرب قامت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، أعلنتها روسيا ضد الدولة العثمانية ، وحقق فيها الروس انتصارات مهمة في أراضي الدولة وانتهت بتوقيع معاهدة " سان ستيفانو " 15 فيفري 1878م . للمزيد أنظر ، علي محمد الصلابي ، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية** ، ط1 ، شركة الأنصاري للطباعة والنشر ، بيروت ، 2010م ، ص 23 وما بعدها .

وفي خضّم هذه الحرب ظهرت دولتا فرنسا وبريطانيا كحليفتين مهمتين للدولة العثمانية ، باعتبار أنهما كانتا تتمتّعان بامتيازات مهمة في مختلف مناطق الدولة العثمانية .

والأخطر ما في الأمر أنّ هذه الحرب وسعت الهوّة أكثر من أي وقت مضى بين الدولة العثمانية وروسيا ، التي ستتّبع سياسة مغايرة تماما في محاولة منها لزعزعة الإستقرار في أراضي الدولة العثمانية عن طريق إثارة القلاقل والإضطرابات في منطقة البلقان [1] مستغلة في ذلك بعض القواسم المشتركة بينها وبين شعوب هذه المنطقة كالتّشابه في المذهب الأرثوذكسي[2] مثلا ، وتعد هذه المنطقة مجالا حسّاسا و هاما من أراضي الدولة العثمانية ، وقد اتّخذت روسيا من عمليات التّحريض هذه كبديل لها عن المواجهة العسكرية المباشرة ، وقد نجحت في مسعاها هذا عندما قامت شعوب هذه البلاد بالثورة ضّد الحكم العثماني .

إنّ التّواجد الروسي سيؤثر لامحالة على الدولة العثمانية ، وهنا اتّبعت انجلترا سياسة المحافظة على كيانها فهذا سيفتح لها المجال لاحقا لتحقيق المزيد من الإمتيازات و التنازلات ولن تجد الدولة العثمانية مجالا للرفض ، ومن نتائج حرب القرم السلبية على الدولة العثمانية :

أوّلا : أنّها أوقعتها في ذائقة مالية وهذا بلا شك سيؤثر على مسار الإصلاحات مستقبلا والتي فسحت المجال لسياسة الإستدانة الخارجية [3] ليشكل نقطة ضعف استّغلتها الدول الأوروبية للضغط وإحكام السيطرة عليها ، والأمر الثاني والذي لا يقل أهمية عن الأوّل وهو المرسوم الذي أصدرته عقب إنتهاء الحرب والمعروف ب"خط همايوني"[4]

---

[1] البلقان : شبه جزيرة تقع جنوب شرق أوروبا بين البحر الأسود في الشرق والبوسفور والدردنيل وبحر مرمرة وبحر إيجة في الجنوب ، وبحرأيونيا والأدرياتيكي غربا ويحدها نهر السفانا والدانوب ويدخل فيها ألبانيا صلب بلاد اليونان وجنوبي رومانيا وبلغاريا .للمزيد أنظر ، محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ج2 ، ط3 ، المكتبة العصرية ، بيروت 2009 م ، ص 762.

[2] الأرثودكسية : هو مذهب المسيييحين الشرقين اللذين حافظو ا على تقاليد الكنيسة الأولى وتمسكو ا بالعقائد التي صيغت خلال المجامع المسكونية السبعة الأولى ، وقد وقع الإنفصال بينهم وبين المسيحيين ا لفرنسين الكاثوليك . للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ،ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د ت ،ص 387 .

[3] عبد الرؤوف سنو ، المرجع السابق ، ص 14.

[4] تم إصدار هذا الخط في 18 فيفري 1856م من طرف الصدر الأعظم عالي باشا وقد توعد فيه السلطان عبد المجيد بتحسين أوضاع الرعايا المسيحيين والقيام بإصلاحات. للمزيد أنظر: زين العابدين شمس الدين ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ط1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، 1420هـ – 2010 م ، ص 311 .

1856م والذي جاء كرّد فعل منها على السياسة البريطانية والفرنسية المؤيدة لها في حربها ضد روسيا ، وقد أصّدر هذا الخط في إطار الإصلاحات المعروفة باسم التنظيمات ، هذا المصطلح أطلقه أغلب مؤرخي تاريخ الدولة العثمانية على المرحلة الأولى من الإصلاحات التي شُرع في تطبيقها بداية من عام 1839م ،والتي استمرت طوال عهد " عبد المجيد الأول"[1] و السلطان "عبد العزيز" حتى عام 1876م و قد عرفت بهذه التسمية لأنها اهتمت بتنظيم أمور الدولة على أسس جديدة في جميع الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية [2] .

1-2 – معاهدة باريس 1856م .

تمّ التوقيع على هذه المعاهدة عقب انتهاء حرب القرم في 03 مارس 1856م وذلك من أجل النّظر في مستقبل الدولة العثمانية [3] وأهم ماجاء فيها:

ـــ يكون البحر الأسود مفتوحا للسفن التجارية لجميع الدول ، ويحرّم تحصين هذا البحر وإنشاء مصانع السفن الحربية عليه من الطرفين سواء روسيا أو الدولة العثمانية .

ـــ تضمن الدول الأوروبية [4] التي اشتركت في المعاهدة باستقلال الدولة العثمانية ووحدة أراضيها

ـــ إغلاق المضائق (البوسفور و الدردنيل) في وجه السفن الحربية لكافة الدول .

ـــ يكون نهر الدانوب مفتوحا أمام السفن التجارية لجميع الدول وتقوم لجنة أوروبية بمراقبة هذه السفن .

ـــاعتراف الدول الأوروبية بالاستقلال الداخلي لولايتي الأفلاق والبغدان[5]،أمّا الصرب فتكون مستقلة .

ـــتتوعد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين ، وتتوعد الدول الأوروبية بعدم

---

[1] عبد المجيد الأول ، 1833م –1861م هو السلطان الواحد والثلاثون في تاريخ الدولة العثمانية ، تولى العرش بعد وفاة والده السلطان محمود الثاني ،وقد اقترنت فترة حكمه باسم التنظيمات الخيرية .

[2] محمد سهيل طقوش ، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة** ، ط3 ، دار النفائس ، 2013م ،ص ص 399– 400.

[3] نفسه ، ص ص 395– 396.

[4] إشتركت في هذه المعاهدة كل من فرنسا ، بريطانيا ، روسيا ، سردينيا ، النمسا بالإضافة إلى الدولة العثمانية .

[5] دولة رومانيا حاليا

التّدخل في شؤونها الداخلية [1]، والقضية الملفتة للإنتباه في هذا المؤتمر هو الضغط الأوروبي المتزايد على الدولة العثمانية من أجل متابعة الإصلاحات أكثر من قبل سيّما التي لها علاقة بالرعايا الأجانب ، وقد أثّرت بنود هذه المعاهدة سلبا على روسيا خاصة البند المتعلق بحياد البحر الأسود الذي سيصبح منطقة غير عسكرية ومُنعت روسيا بالتالي من وضع وإدخال سفنها إلى هذا البحر ، وفي سنة 1871م على إثر عقد معاهدة لندن التي تقرر فيها إلغاء النصوص الخاصة بحياد البحر الأسود ، وهنا لم تعترف روسيا في هذا المؤتمر بأحكام معاهدة باريس .

أمّا فيما يتعلق باستقلال ولاتي الأفلاق والبغدان الداخلي والذي أقره المؤتمر فإن الولاتين توحدتا في إمارة واحدة ،وقد اعترف الباب العالي بهذا التوحيد رغم أنه يخالف اتفاق باريس ، وتمّ إصدار فرمان 1861م يجيز توحيد الإمارتين وبأن يكون لهما حكومة واحدة ومجلس نيابي واحد ، وقد وقعت العديد من الإصلاحات في هاتين الولاتين خلال عهد السلطان" عبد العزيز" [2].

كما تعتبر هذه المعاهدة إحدى حلقات الصراع الأوروبي حول الدولة العثمانية بغض النّظر عن المساعدة التي تلقتها من انجلترا وفرنسا ضد روسيا إلا أنها لم تكن سوى مراوغة من هذه الدول لتحقيق الأهداف والمصالح ، وقد واجهت الدولة العثمانية بعد هذه المعاهدة العديد من المشاكل التي تسببّت فيها الدول الأوروبية التي عملت على اقتطاع بعض الأجزاء من ممتلكاتها كما ذكرنا سابقا عن منطقتي الأفلاق والبغدان التي أصبحت حكومة شبه مستقلة وانتشار القومية في مناطق البلقان ،حيث قامت العديد من التّمردات والثورات في المنطقة رغبة من سكانها في الإنفصال عن الدولة العثمانية، وذلك على إثر المساعدة التي تلقتها من الدول الأوروبية [3] .

هذه التّمردات التي عرفتها الدولة العثمانية لاحقا في عهد السلطان" عبد العزيز" تعتبر انتصارا للدول الأوروبية بعد توقيع هذه المعاهدة والتي تضّمنت عكس ما كانت تصبوا إليه هذه الدول وأثبتت مدى الإتفاق الأوروبي فيما يتعلق بضرب استقرار الدولة العثمانية ،هذه الأخيرة التي أصبحت تحت كفالة الدول الأوروبية تحركها كيف ما شاءت ، وأعطت لها الضوء الأخضر

---

[1] أورخان محمد علي ، المرجع السابق ، ص 14.

[2] محمد فريد بك المحامي ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، تر: إحسان حقي ، ط1، دار النفائس ، بيروت ، 1401هـ – 1981م،ص 537 .

[3] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص ص 397 – 398 .

للتدخل في شؤونها الداخلية، وبرهنت على ضعفها وحجم الدور المتزايد للأوروبيين في السياسة العثمانية .

2-3 – الفتنة الطائفية في الشام :

تعود أحداث هذه الفتنة إلى سنة 1841م عندما وقع أول صدام بين طائفتي "الدروز"[1] والموارنة [2] ،وقامت الدولة العثمانية حينها بمنح لبنان الحكم المباشر ، وهو الأمر الذي لم يتقبله الدروز ،وحدثت مواجهات بين الطوائف الإسلامية والمسيحية، فتدّخلت الدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا واضطرت الدولة العثمانية إلى تقسيم لبنان إلى قسمين : القسم الجنوبي للدروز و القسم الشمالي للموارنة [3] ،ويتولى كل قسم حاكم يلقب بالقائم مقام [4]

إن الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية فيما يخص الرعايا الأجانب هي التي دفعت الدول الأوروبية إلى التّنافس فيما بينها لنشر نفوذها في الولايات العربية ، وذلك عن طريق إنشاء المدارس ، الهدف منها نشر لغتها وثقافتها ، خاصة في المناطق التي يكثر فيها المسيحيون ، مستغلة المساواة التي كفلتها الإصلاحات بين المسلمين وغير المسلمين ، وقد أدّت هذه التنظيمات في النهاية إلى توسيع دائرة الخلاف بينهم [5] وهذا نتيجة للتسهيلات التي وفرتها للأجانب الذين أخذوا يبثّون سمومهم في الأقطار العربية .

---

[1] الدروز : هي فرقة باطنية تنسب إلى الخليفة الفاطمي الحكم بأمر الله ، أخذت جلّ عقائدها من الإسماعيلية ، نشأت في مصر ، وهاجرت إلى الشام لاحقا،و عقائدها خليط من عدة أديان وتؤمن بسرية أفكارها .للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د ت ، ص 676.

[2] الموارنة : طائفة تنتمي إلى كنيسة القديس مارون الناسك الذي عاش بسوريا حتى عام 410م ، ونزحت الطائفة الى شمال لبنان ، وترتبط هذه الطائفة بكنيسة روما الكاثوليكية . أنظر : بان أحمد الصائغ ، " سياسة بريطانيا اتجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية 1839م – 1914م "، **مجلة التربية والعلم**، م 19، ع5 ،جامعة الموصل، العراق، 2012م، ص 30.

[3] فاطمة بوحلطي ، **انعكاسات الإمتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م** ، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث ، (مرقونة) ، جامعة الجزائر ،2010 – 2011م ، ص 105.

[4] القائم مقام : هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه مثل القائم مقام الصدارة أو قائم مقام استنبول ، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية للمزيد أنظر : سهيل صابان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، د ط ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، 1421هـ– 2000م ، ص 170.

[5] أحمد طربين ، المرجع السابق ، ص ص 297– 298.

وقد حدثت في أواخر سنة 1859م العديد من المذابح والقتل والنهب ،حينما قام الدروز بالثأر لتنتشر الفتنة إلى جميع أنحاء الشام ، وفي ظّل هذه الظروف تدّخل "الأمير عبد القادر" الجزائري[1] لحماية الكثير من المسيحيين [2]، وقامت الدولة العثمانية بزيادة أعداد قواتها الحربية في الشام وأرسلت الصدر الأعظم" فؤاد باشا"[3] لإصلاح الوضع ،فقام بسجن المتورطين في المذابح ومحاكمتهم[4].

هذه الحادثة لم تكن لتّمر مرور الكرام على الدول الأوروبية التي حصلت على فرصة ثمينة للتّدخل في شؤون الدولة الداخلية ، وقد قامت قبلها في العديد من المرّات بالضغط على الدولة العثمانية بحجة حماية الأقليات ،واتّهموها بمساعدة الدروز وقتل كل من لجأ إلى الحكومة من المسيحيين ، وقاموا بتلفيق هذه الإفتراءات ونشرها في كامل الأرجاء من أجل تأمين الحماية الدولية في حال تمّ التّدخل في المنطقة ، وعندما حصلت المذبحة في دمشق قامت جميع الدول الأوروبية [5] ضد الباب العالي مهددة بالتّدخل في حال لم يتم وضع حدّ لهذه الفتنة [6].

أقدمت فرنسا على إرسال حملة عسكرية إلى سوريا قوامها سبعة ألاف جندي لإعادة الأمن ، واتبعتها الدول الخمس الكبرى فرنسا، انجلترا، روسيا وبروسيا والنمسا بلجنة مؤلفة من

---

[1] الأمير عبد القادر : 1808م – 1883م زعيم عسكري وديني جزائري أحد أبرز قادة المقاومة ضد الإحتلال الفرنسي ، أحرز العديد من الإنتصارات ، أُسر سنة 1847م ونقل الى فرنسا ، فك نابليون الثالث أسره في 1852م ، قضى بقية عمره في دمشق ، نجح في إنقاذ حياة الكثير من النصارى خلال حوادث 1860م ، للمزيد أنظر : منير بعلبكي ، **معجم أعلام المورد** ، ط 1، دار العلم للملايين بيروت ، 1992م ، ص 282.

[2] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص ص 526- 527.

[3] فؤاد باشا : 1815 – 1869م صدر أعظم ورجل دولة تولى منصب الصدارة العظمى في بداية عهد السلطان عبد العزيز كلّف قبل هذا التّاريخ بمهمة إعادة الهدوء إلى لبنان بعد الفتنة التي حصلت في الشام ، قام بإصلاح المالي بسبب الديون الكثيرة المتراكمة على الدولة العثمانية . للمزيد أنظر : محمد فريد بك المحامي ، المرجع نفسه، ص 540.

[4] ابراهيم بك حليم ، **تاريخ الدولة العثمانية العلية التحفة الحليمية** ، ط 1 ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1988م ، ص 216 .

[5] سعت الدول الأوروبية إلى إقامة علاقات وطيدة ومميزة مع الأقليات الدينية في منطقة الشام وكانت أهم هذه العلاقات علاقة فرنسا مع الموارنة وعلاقة بريطانيا مع الدروز.

[6] فريد بك المحامي ،المرجع نفسه ، ص ص 527 – 528

خمس مندوبين [1] للبحث في أسباب الأحداث التي حصلت في سوريا وتحديد مسؤولية كلّ زعمائها ، وكذا القيام بتقدير الخسائر لتعويض المتضررين واقتراح تعديلات على نظام جبل لبنان لمنع تجدّد الإضطرابات،وأجمع أعضاؤها على إقرار نظام للبنان تم التوقيع عليه في الأستانة سنة 1861م،وبموجب هذا النظام الذي عرف بالنظام الأساسي [2] أصبح لبنان سنجقا عثمانيا له استقلاله الداخلي بضمان الدول الموقعة على النظام ، وقامت فرنسا بالإنسحاب بعدها [3].

ونجد كذلك من مظاهر التّدخل الأوروبي قيام انجلترا بتأييد الدروز ومساعدتهم عندما قدمت احتجاجا للحيلولة دون مواصلة حملة الإعدام التي استهدفت زعماء الدروز [4] أمّا عن أهداف التّدخل الفرنسي في سوريا [5] فقد كان من ضمن خططها السيطرة عليها وانتزاعها من الدولة العثمانية وإقامة دولة عربية مستقلة تحت زعامة "الأمير عبد القادر" هذا من جهة ،ومن جهة أخرى تعرُض فرنسا للعديد من الأزمات الإقتصادية ونقص في المواد الخام لصناعة النسيج جعلها تفكر في سوريا ولبنان التي هي من أهم مصادر هذه المواد وأقربها إلى الموانئ الفرنسية[6]

من خلال هذا نجد أنّ التّدخل الأوروبي يتناقض مع ما تمّ الإتّفاق عليه في مؤتمر باريس والذي نّص بعدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية خاصة المتعلقة منها بالعلاقة بين السلطان ورعاياه من غير المسلمين .

---

[1] بولس مسعد ، **الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517م – 1916 م** ، د ط ، دار الكتب المصرية ، مصر ، 1916 م ، ص 70 .

[2] يحوي النظام الأساسي 17مادة للمزيد أنظر : عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق العربي 1516م – 1922م** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، د ت ، ص 378

[3] نفسه ، ص ص 377 – 378 .

[4] كارل بروكلمان ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، تر: منير بعلبكي ونبيه أمين فارس، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1998م ، ص 573.

[5] سوريا : لبنان ، الأردن ، فلسطين .

[6]عمر عبد العزيز عمر ، المرجع نفسه ، ص ص 375 - 376.

بعد الأحداث التي حصلت في سوريا ولبنان والحملة الفرنسية سنة 1860م على المنطقة ،ونظام الحكم المطبق في جبل لبنان الذي كرس التدخل الأجنبي لعنصر أساسي وثابت في الوضع الداخلي القائم في المنطقة [(1)] هذه الإضطرابات نبهت المصلحين العثمانيين إلى سوء الإدارة في ولايات الإمبراطورية ،فأعلن عن قانون الولايات سنة 1864م والذي يقضي بتقسيم الإمبراطورية إلى ولايات تحل محل الولايات القديمة ،فقسمت سوريا بموجب هذا القانون إلى ولاتين: ولاية الشام [(2)] وولاية حلب [(3)]، وقد أصدر هذا القانون الصدر الأعظم "فؤاد باشا" والذي سيضفي نوع من المركزية في الحكم داخل الولايات ، ويجعلها في تواصل دائم ومستمر مع الباب العالي الذي يقوم بدوره بمراقبة كل صغيرة وكبيرة فيها ومحاسبة كل ولاّتها .

2– الأوضاع الإقتصادية :

عرفت الدولة العثمانية قبل تولي السلطان "عبد العزيز" الحكم أزمة مالية أثّرت على واقعها داخليا وخارجيا،وذلك إثر قيام السلطان " عبد المجيد الأول "بالإقتراض من الدول الأوروبية عند قيام حرب القرم ، فمتّطلبات الإنفاق الكبيرة للحرب اضطرته إلى التعاقد مع البنك البريطاني سنة 1854م ، واقترضت مبلغ 55 مليون فرنك و2,3 مليون جنيه إسترليني [(4)]، وفي عام 1855م تم القرض الثاني بمبلغ 125 مليون فرنك ،وقد خُصّص لتسديد النفقات العسكرية للحرب لتتواصل عملية الإقتراض وبلغت أحد عشر قرضا ، وقد بلغت قيمة القروض الإسمية 5300 مليون فرنك ،وقد استلمت الدولة العثمانية من هذه المبالغ 3,12 مليون نقدا فقط أي 56,8%من القيمة

[(1)] وجيه كوثراني ، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1977م ، ص 28.

[(2)] الشام : تضم حاليا الأقاليم الداخلية في فلسطين وسوريا بسبب الإصطلاح الحديث ، ويدخل فيها أيضا إسم لبنان وشرقي الأردن ، يحدها غربا البحر المتوسط ، ومن الشرق البادية من أيلة .إلى الفرات ، ومن الفرات إلى أسيا الصغرى وشمالا إلى الروم وجنوبا مصر وتيه بني إسرائيل للمزيد أنظر : محمد فاروق الخالدي ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام** ، ط 1 ، دار الراوي للنشر والتوزيع ، 1421هـــ – 2000م ، ص ص 13،15 .

[(3)] عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق، ص380.

[(4)] أحمد طربين ، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** ، د ط ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1406هـــ – 1976م ،ص 253.

الإسمية ، ووصلت فوائد وعمولة البنوك الإنجليزية والفرنسية ملياري فرنك ، وبالتّالي ساهمت هذه الحرب في الإنهاك الإقتصادي للدولة [1].

كما تميّز السلطان"عبد المجيد الأول "بالإسراف المالي الكبير ،وتمّ في عهده لأول مرة طبع النقود الورقية المعروفة باسم القائمة كبديل عن النقد الذهبي [2] والتي تسببّت في تزايد الديون الخارجية [3] فطبع هذه القوائم المالية في هذا الوضع الحرج الذي تمر به الدولة عمّقت من طبيعة المشكلة وزادتها تعقيدا، حيث أثر ذلك على الوضع المعيشي لسكان إسطنبول [4] ، وأصبحت الدولة العثمانية غارقة في الديون الخارجية ، واستمرت سياسة الإقتراض هذه إلى غاية سنة 1875م وقد عرفت الدولة العثمانية بسبب سياسة الإقتراض هذه أزمة مالية خانقة .

المطلب الثاني : السلطان عبد العزيز واعتلاؤه العرش .

1 –التعريف بشخصية السلطان عبد العزيز :

1–1 مولده :

السلطان "عبد العزيز" من مواليد سنة 1246 هـــ _1830 م في قصر أيوب ، والده السلطان "محمود الثاني"[5]، وأمه السلطانة السيّدة بترونيال [6]،لم يكن يتجاوز العاشرة عند وفاة والده ، فتولى أخوه الأكبر "عبد المجيد الأول " أمور السلطة .

---

[1] قيس جواد العزاوي ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط** ، ط 2 ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2003م ، ص 73.

[2] أورخان محمد علي ، المرجع السابق ، ص 23 .

[3] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 540.

[4] إسطنبول ، مدينة في الشمال الغربي من تركيا حاليا ، تقع على ضفتي البوسفور بين البحر الأسود وبحر مرمرة ، كانت تسمى القسطنطنية قبل فتحها من طرف محمد الفاتح ، تطل هذه المدينة على القرن الذهبي .للمزيد أنظر : محمد حسين نصار **الموسوعة العربية الميسرة** ،ج1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ص 263.

[5] محمود الثاني : هو السلطان الثلاثون في تاريخ الدولة العثمانية 1233هـــ _1255 هـــ ، 1808 م ـــ 1839 م ، ارتبط إسمه بحادثة القضاء على الإنكشارية في الواقعة الخيرية 1826 م ،استعان بالغرب لإعداد جيش جديد بحيث اعتمد على الانجليز لتدريب القوات البرية والألمان لتدريب القوات البحرية .للمزيد أنظر : زياد محمد الصميدعي وجمال فلاح الكيلاني، **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث** ، ط 1 ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، المغرب : 2013 م ، ص 95 .

[6] بترونيال :(1812م –1883م) الزوجة الثانية للسلطان محمود الثاني ،للمزيد أنظر: أحمد آق كوندوز ،**الدولة العثمانية المجهولة** ، دط ،2008 م ،ص415.

2-1 صفاته:

اتّسم السلطان "عبد العزيز" بالعديد من الصفات والمواهب ، فقد عرف عنه أنه كان ملحنا وخطاطا وأستاذا في العزف على الناي والبيانو وشاعرا ورساما ، وقد كان يميل كثيرا للجانب العسكري مولعا بالجيش فكان مصارعا عسكريا ،وأحصائيا في السفن، يحب المغامرة والترحال ، شديد الثقة بنفسه [(1)]، ذو هيبة ووقار حسب تعبير الكاتبة الأمريكية " ماري ملزباتريك" [(2)]حيث تقول :" **كان السلطان يسير تحف به المهابة ، في صمت ورصانة ، ويخيل للذين يرونه أنه عابس مقطب الوجه لما كان يظهره من رزانة وكان لا يلتفت يمينا ولا شمالا"** [(3)] وكان يعتبر من السلاطين الأذكياء العارفين بدقائق أمور السلطنة [(4)]، عنيدا لم يلبث أن اختلف مع رجال الإصلاح حيث كان يتدخل في أعمالهم ،وهذا ما يبرر حرصه على الوقوف على عملية الإصلاح ومرافقة المصلحين في تطبيقها [(5)].

وقد اتّصف كذلك باللّين والقسوة،ويظهر هذا من خلال تصرفاته مع المحيطين به من وزرائه وموظفيه ، فبقدر ما كان يلقى هؤلاء من الاهتمام والرعاية والعيش الرغيد ، بقدر ما كانوا يتلّقون الإهانة والإساءة عندما يكون في حالة من الغضب . ويذكر في هذا الصدد الكاتب "محمد علي أورخان " حادثة طريفة في كتابه عن غضب السلطان فيذكر : " **كان السلطان عبد العزيز أول من ابتدع عادة (صفع الوزراء) إذ بدأ بصفع كلّ من ينقل إليه خبرا سيئا ، ولكونه ذا قوة بدنية خارقة إذ كان مصارعا ممتازا ، فإن صفعة واحدة منه كانت تكفي لملازمة الوزير فراش المرض لعدّة أيام ، ولكن غضبه كان يسكن ويتلاشى بعد عدّة دقائق من الصفعة**

---

(1) يلماز أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر: عدنان محمود سلمان ، ج 2 ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا : 1990 م ، ص 65 .

(2) ماري ملزباتريك : كاتبة أمريكية حائزة على الدكتوراه في الفلسفة ، ودكتوراه في الشريعة ودكتوراه في الآداب ، عاشت الواقع التركي سياسيا واجتماعيا من خلال دورها كرئيسة لكلية إسطنبول للبنات وقد عاصرت السلطان عبد العزيز قبل نهاية عصره بخمس سنوات ، جاءت إلى اسطنبول وأقامت فيها . للمزيد أنظر : ماري ملزباتريك ، **سلاطين بني عثمان** ، ط 1 ، مؤسسة عزّ الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت : 1986 م ، ص 5 .

(3) نفسه ، ص 58 .

(4) عبد الرزاق البيطار ، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ، ج 2 ، ط 2 ، تح : محمد بهجت البيطار ، دار صادر ، بيروت : 1993 م ، ص 852 .

(5) أحمد طربين ، المرجع السابق ، ص 261 .

ويرجع إلى طبيعته المسالمة ، فيندم على فعلته ، وعند ذلك تبدأ الهدايا السلطانية بالوصول إلى بيت المستلقي على الفراش" [1].

وقد كان مهتما كثيرا بمظهره الخارجي ، وقد دلّت على ذلك ملزباتريك بقولها : " **كان السلطان "عبد العزيز" من حيث الهيئة الخارجية من أجمل الأتراك وكان منظره يدّل على المهابة والفخامة** "[2] فقد كان لباسه مستمدا إلى حدّ بعيد من اللباس الأوروبي ، ويجسد روح العصر المتمثلة في الحداثة والواقعية والإنفتاح على أفكار التقدم ، ويعيش حياة مشابهة لحياة الملوك الأوروبين ، فهو يشارك في مهرجانات السلاملك [3].

ويخضع لبروتوكول[4] تشريفات البلاط ويبهر الشعب بجولاته عبر العاصمة [5] أمّا عن الجانب التعليمي للسلطان فقد عرف عنه إتقانه لبعض اللغات كالعربية والفارسية[6]، إضافة إلى اللغة الفرنسية لأنه كان قد تلقى تعليما جيدا[7] .

1-3 أسرته :

أمّا عن الحياة الشخصية للسلطان فقد تزوج من خمس نساء وهنّ على التوالي : در النوء ، حيران دل، آداء دل ، نشأة رك التي تعرف باسم نسرين ، والزوجة الخامسة جوهري[8] ،أمّا عن أبناء السلطان فقد كان عددهم ثلاثة عشر من الجنسين .الأولاد:" يوسف عز الدين" 1857 م ـــ 1916م أصبح واليا للعهد لأكثر من ستة سنوات من 1909 م ــ 1916 م ،"محمود جلال الدين

---

[1] أورخان محمد علي ، المرجع السابق ، ص24 .

[2] ماري ملزباتريك ، المصدر السابق ، ص 44 .

[3] السلاملك : لفظ عرف في العهد العثماني ، يقصد به مكان أو جناح في القصر السلطاني كان معدّا لإستقبال الضيوف والزوار الأجانب . للمزيد أنظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب ، **معجم المصطلحات و الألقاب التاريخية** ، ط 1 ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت : 1996 م ، ص 255 .

[4] بروتوكول : تستعمل هذه اللفظة للدلالة على مجموعة من القرارات والرسائل والمذكرات الحكومية ، كما تدل أيضا على القرارات الصادرة عن مؤتمر أو جمعية ما . للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، المرجع السابق ، ج 1،ص 528 .

[5] روبير مانتران ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر: بشير السباعي ، ج 2 ، ط 1 ، دار الفكر ، القاهرة : 1992 م ، ص 65

[6] أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 419

[7] محمد خير فلاحة ، **الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد** ، د ط ، د ت ، ص 67 .

[8] أحمد آق كوندوز ، المرجع نفسه ، ص 419.

أفندي "،1862 م ـ1888 م توفي عندما كان ولي عهد سابعا ، "عبد المجيد خان" 1868 م ـ 1944 م هو آخر من توفي من أحفاد السلطان محمود الثاني ، "محمد شوكت أفندي" 1872 م ـ1899 م توفي عندما كان ولي عهد تاسعا ، "محمد سيف الدين "1874 م ـ1927 م ولي عهد ثالثا سنة 1922 م وكذلك "محمد سليم ". أما البنات : صالحة ، ناظمة ، أمينة ، أسماء ، فاطمة ، ومنيرة وأمينة .[1]

وما يلاحظ على السلطان أنه لم يرضخ لشهواته كبقية السلاطين ، فلم يكن مفرطا في ولعه بالنساء ، وكان حريصا على إبعادهم عن أمور الحكم والدولة ، كما أنه لم يتخذ لنفسه جواري عدا زوجاته[2]

وخلاصة القول أن السلطان "عبد العزيز" كان يتمتع بكلّ مظاهر العظمة التي تؤهله لأن يصبح سلطانا لدولة مثل الدولة العثمانية .

2- إعتلاء السلطان عبد العزيز السلطة :

تولى السلطان "عبد العزيز" أمور الحكم [3]في الدولة العثمانية سنة 1277 هـ ، 1861 م وعمره أنذاك إثنين وثلاثين [4]سنة بعد وفاة أخيه السلطان "عبد المجيد الأول" سنة 1861 م ، وقد اشتهر باسم السلطان "عزيز "وهو اللقب الذي أطلقه عليه عامة الشعب[5]

توجه السلطان "عبد العزيز " في موكب ملكي حافل إلى ضريح "أبو أيوب الأنصاري"[6] وهناك تمّ تقليده السيف السلطاني ، وهي عادة متوارثة من السلاطين الذين سبقوه ، ومنه قام لزيارة قبر

---

[1] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص ص 86 - 87 .

[2] نفسه ، ص 66 .

[3] ما تجدر الإشارة إليه هو أن السلطان عبد العزيز قبل توليه الحكم كان قد تولى منصب ولي العهد طيلة مدة حكم أخيه عبد المجيد الأول والبالغة 22عاما.

[4] إبراهيم بك حليم ، المرجع السابق ، ص 218

[5] يلماز أوزتونا ، المرجع نفسه ، ص 65.

[6] الصحابي أبو أيوب الأنصاري : استشهد لدى أول حصار إسلامي للقسطنطنية ، وقد بنى السلطان محمد الفاتح جامع أيوب الذي أصبح أقدس جامع في العاصمة ، ودفن فيه ، وكانت الدولة تقيم فيه حفل تقليد السلطان الجديد سيف عثمان ، ثم يصلي فيه السلطان الجديد ركعتين . للمزيد أنظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 312 .

السلطان " محمد الثاني" [1]وكان أول عمل قام به أن أقرّ الوزراء في مراكزهم [2]ويعتبر السلطان الثاني والثلاثون في تاريخ الدولة العثمانية ، وقد دامت فترة حكمه ما يقارب خمسة عشر سنة حتى تمّ خلعه .

المطلب الثالث : الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد العزيز .

1-الأوضاع الإقتصادية :

تستلزم عملية الإصلاح صرف أموال باهضة ،وقد كانت الدولة في هذه الفترة تعاني عجزا ماليا، وذلك راجع لجملة من الأسباب ،لعل أبرزها هي تكاليف حرب القرم 1853 م _ 1856 م الباهضة ،والتي دفعت الدولة العثمانية إلى الإستدانة والقروض الخارجية لأجل تسديد النفقات العسكرية .[3]

وقد انتقل قسم كبير من هذه الديون إلى المرحلة اللاحقة من حكم السلطان" عبد العزيز" الذي وجد نفسه منذ توليه العرش سنة 1861 م في أزمة مالية خانقة أثّرت على مسار الإصلاحات فيما بعد ،فقد خلق أسلافه ديونا باهضة ، وبلغ العجز سنة 1861 م مائتين مليون ليرة انجليزية ولتجاوز هذا الظرف اضّطرت الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض ،فاقترضت من انجلترا مبلغ ثمانية ملايين جنية استرليني ، مع تعيين مفوض بريطاني لمراقبة صرف هذه الأموال وهو الشرط الذي تقدمت به لإقراض الدولة العثمانية ، وقد سارت على نهجها الدول الأوروبية الكبرى بتعيين ممثلين ماليين لدولهم[4] ،إلى جانب ذلك حاول السلطان "عبد العزيز" إصلاح الوضع باختصار نفقات بلاطه وألغى بذلك نظام الحريم ،إلا أن محاولاته باءت بالفشل نظرا لكثرة الديون وصعوبة تسديدها[5] .

---

[1] محمد الثاني : الملقب بالفاتح ، والده السلطان مراد الثاني ، ولد سنة 1432 م ،إرتقى العرش مرتين الأولى سنة 1444 م ، عندما تنازل والده السلطان مراد الثاني له للتفرغ للعبادة والمرة الثانية التي ارتقى فيها العرش كانت سنة 1451 م . وأهم أعماله فتح القسطنطنية لذا لقب بالفاتح .للمزيد أنظر : أورخان محمد علي ، **روائع من التاريخ العثماني** ، ط 1 ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، مصر : 2008 م . ص 41 وما بعدها .

[2] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص530 .

[3] فاطمة بوحلطي ، المرجع السابق ، ص 86 .

[4] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص ص 407 – 408 .

[5] قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 71 .

لقد كان الوضع الإقتصادي للدولة العثمانية صعبا ،وقد صور ذلك "أحمد جودت باشا"[1] في مذكراته خلال السنوات الأولى من حكم السلطان "عبد العزيز" فيقول :" **كانت الخزينة في وضع مالي سيء ، ويزداد سوءا مع مرور الوقت ...كان الذهب الذي قيمته مائة قرش بالنقود الورقية المسماة ب (القائمة) قد طفر بثلاثمائة قرش ، وفي اليوم التالي تجاوزت الثلاثمائة قرش ثم ما إن وصلت القيمة إلى أربعمائة قرش حتى أصبحت هذه الأوراق لا تساوي شيئا ، وأصبح البقال والخباز والقصاب لا يقبلها ، بينما لم يكن في أيدي الشعب سوى هذه الأوراق المالية لذلك فقد بقي الكثيرون جياعا والذين كانوا يملكون النقد اشتروا به الخبز لثلاثة أو خمسة أيام....** "[2] .

هذا إنّ دلّ على شيء إنّما يدل على أن الدولة العثمانية في أواخر أيام السلطان "عبد المجيد الأول" كانت تعيش فوضى وعدم الإستقرار خاصة في الجانب الاقتصادي الذي أثرت عليه بشكل كبير إصدار القوائم المالية الجديدة الناتج عن سوء التسيير وعدم المبالاة ،هذا من جهة ومن جهة أخرى حدّة الحروب وتأثيرها العميق على أوضاع الدولة الإقتصادية التي امتدت إلى السنوات الأولى من حكم السلطان "عبد العزيز "، وقد قام السلطان حين توليه الحكم بإصدار مرسوم في 1862 م ،كلف فيه الصدر الأعظم "فؤاد باشا" بسحب القوائم وجمعها ،ويقيم بدلها نقودا ذهبية أو فضية بقيمة أربعين في المائة وأسهما جديدة بقيمة الستين في المائة[3].

وبناء على اقتراح ممثلي الدول الأوروبية تمّ إنشاء ديوان للمحاسبة ومصرف للدولة ،لكن هاتين المؤسستين فشلتا في إصلاح الوضع المالي للدولة العثمانية ، وتراكمت الديون، ما دفع بالدولة العثمانية إلى إصدار أسهم جديدة بواسطة البنك العثماني في كلّ من باريس ولندن سنة 1865 م بفائدة 12 % ،لكن البنكين رفضا خوفا من عواقب ذلك ، وتمّ تعيين "رشدي باشا" الذي قام بدفع فوائد الديون كلّ ثلاثة أشهر مقابل تنازل الدولة عن بعض إيراداتها ،وبالتالي تمكنت من دفع الفوائد تباعا وخف بذلك الضغط المالي[4] ،وعندما استقرت أحوال الدولة المالية تحركت

[1] أحمد جودت باشا : من أبرز العلماء والفقهاء العثمانيين في القرن 19 م ،اشتغل بمنصب ناظر ديوان الأحكام العدلية ، وقد كلف من قبل السلطان عبد العزيز لوضع قانون جديد للمعاملات المدنية .للمزيد أنظر : عبد العزيز محمد عوض ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، 1864 م 1914** ، تق : أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف، القاهرة : 1969 م ،ص 128 .

[2] نقلا عن أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد** ... المرجع السابق ، ص 24 .

[3] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 540 .

[4] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 408 .

الفتن والإضطرابات في البلقان وفي الصرب ،وبسبب الضائقة المالية تمّ سحب جيوشها واستقلال الصرب في 1867 م[1] .

2- الأزمة البلقانية :

2-1 الثورة في الجبل الأسود :

لم يتمكّن العثمانيون من فرض السيطرة الكاملة على الجبل الأسود[2] ، فاقتصر وجودهم على المناطق الكبرى، أمّا المناطق الجبلية والقرى فتعذر الوصول إليها بسبب صعوبة المسالك ، وبالتالي ظّلت هذه المناطق تتمتّع بنوع من الاستقلال ،ولم تتمكن من القضاء على عناصر التّمرد فيها بشكل نهائي ، وقد ربطت حكومة الجبل علاقات طيبة مع روسيا بحكم التشابه في الدين والمذهب[3]، وطالب الأمير دانيال[4] حاكم الجبل بضرورة الإعتراف باستقلال الإمارة أثناء انعقاد مؤتمر باريس سنة 1856م، لكن طلبه هذا قوبل بالرفض من قبل الدول الأوروبية التي نصحته وألزمت عليه البقاء تحت سلطة الدولة العثمانية ، والاعتراف بسيادتها مقابل توسيع حدود دولته لتشمل أجزاء من الهرسك ، وقد قبل بالأمر خوفا من ردّة فعل الدول الأوروبية .

وقد تولى الإمارة بعد وفاة الأمير دانيال إبن أخيه "نيقولا" سنة 1860 م والذي قام بإعلان العصيان في أعقاب انشغال الدولة العثمانية بإخماد الثورة في بلاد الهرسك ، وتمكنت الدولة العلية من القضاء على هذه الأخيرة لتوجه أنظارها إلى إمارة الجبل الأسود ، وتمّ محاصرتها وحصلت مواجهات بين الجيشين ،انتهت بإجبار الملك "نيقولا" على توقيع إتفاق صلح ،وقبول الشروط التي تمّ عرضها عليه من قبل "عمر باشا" الذي كان على رأس الجيش العثماني في 30 أوت 1862 م [5]

---

[1] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص 542 .

[2] الجبل الأسود : جمهورية تقع في شبه جزيرة البلقان لها حدود مع كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا وألبانيا والبحر الأدرياتيك ،عاصمتها بودجوريشما .للمزيد أنظر: محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ج3، ط3 ، المكتبة العصرية ، بيروت 2009 ، ص 1166.

[3] محمد فريد بك المحامي ، المرجع نفسه ، ص ص 532 - 533.

[4] الأمير دانيال : ولد سنة 1828 م ونشأ في مدينة ويانة عاصمتها النمسا ، تولى الحكم بعد بطرس الثاني ، توفي مقتولا سنة 1860 م ، للمزيد أنظر : نفسه ، ص 533.

[5] نفسه، ص 534.

وأهّم ما جاء في معاهدة الصلح هو تعرض الأمير "ميركو" للنفي من الجبل الأسود ،وقيام الدولة العثمانية ببناء الحصون والقلاع لفرض الحماية والأمن والسيادة العثمانية داخل حدود الإمارة . [1]

سعت الدول الأوروبية لاحقا للوقوف في وجه تنفيذ الدولة العثمانية لبنود المعاهدة لاسيّما البند المتعلق ببناء الحصون ، وقد أجبرت فرنسا وروسيا الدولة العثمانية على التّخلي عن ذلك فتنازلت بالتالي عن حقها في بناء الأبراج والقلاع ،وهدم ما تم ّبناؤه مقابل أن يتعهد أمير الجبل بحفظ طريق الهرسك ودفع تعويضات مالية للتجار العثمانيين الذين تعرضوا للسلب والنهب أثناء الاضطرابات ، وتمّ الإتفاق بين الطرفين وعاد الهدوء إلى الإمارة وحصل السكان على حكم إداري ذاتي . [2]

2-2 الثورة في البوسنة والهرسك :

تعتبر ثورة البوسنة والهرسك[3] من أخطر الثورات التي واجهتها الدولة العثمانية في منطقة البلقان .وأحد أهمّ الإنفجارات التي زعزعت استقرار المنطقة ككلّ ، وكان لروسيا والصرب دور كبير في إشعال فتيل الثورة ،مستغلين الظروف الداخلية وحالة الهيجان التي تمرّ بها الإمارة ، وقد اختلفت مواقف الدول الأوربية في حلّ هذه المسألة أين دعت ألمانيا إلى تدخل دولي يضم كلّ من ألمانيا ، النمسا، وروسيا من أجل الضغط على الدولة العثمانية للقضاء على أسباب هذه الثورة ، أمام هذا الموقف لم ترض كل من انجلترا وفرنسا ، لأنّ هذا سيعيق تدخلّهما في حلّ المسألة الشرقية التي مثلّت أنذاك الشغل الشاغل في أوروبا بأكملها ،كما أن ذلك يفتح الأبواب لروسيا من أجل تحقيق ما تصبوا إليه من أطماع في ممتلكات الدولة العثمانية، وهو ما يتعارض مع سياسة كلا الدولتين [4].

---

(1) محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 412 .

(2) نفسه،ص 412 .

(3) البوسنة والهرسك : جمهورية تقع في شبه جزيرة البلقان، تتكون من إقليمين البوسنة في الشمال ومن مدنه سرايفو و إقليم الهرسك في الجنوب وأشهر مدنها مونستاروا، للمزيد أنظر: محمد حسين نصار، المرجع السابق ، ج2 ، ص 826.

(4) عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815م – 1919م**، د ط، دار المعرفة الجامعية،مصر، 2000، ص ص200 - 201.

3-2 الثورة في الصرب :

خوفا من اشتعال نار الثورة في الصرب[1] قامت الدولة العثمانية بإيفاد جيشها إلى المناطق الحدودية الغربية القريبة من مناطق العصيان الأخرى [2] لكن تعرض بعض الجنود العثمانيين للإعتداء من طرف الأهالي،وتفاقم الوضع الأمني أجبرها على استخدام القوة [3]،زيادة على فقدانها لقلعتي من القلاع السّت التي كانت تحكم سيطرتها عليهم سنة1862م بعدما استولى عليها الأهالي ،وقد هاجر عدد كبير من المسلمين بعد تعرّضهم للتّعسف والمضايقة من الصربيين [4] هذه الصورة تظهر الحقد الصليبي ضد الإسلام والمسلمين، كل هذه الأحداث تسببت في حدوث فجوة كبيرة بين الدولة العثمانية وأهالي هذه الإمارة .

كان موقف انجلترا مخالفا لموقف كل من فرنسا وروسيا حيث طلبت من أمير الصرب البقاء تحت سلطة الباب العالي ، غير أنّ فرنسا وروسيا دعتا إلى عقد مؤتمر في إسطمبول لحلّ المشكلة الصربية، وطالبت فرنسا بسحب الحاميات العثمانية من القلاع ،هذا الطلب لم يحض بموافقة المؤتمرين وتمّ الإقرار بالأغلبية على الإنسحاب من القلعتين وبقاء حامياتها في أربع قلاع [5].

وتمّ التأكيد على إعطاء الحكم الذاتي للبلاد ،وإلزام المسلمين بالإستقرار داخل حدود القلاع العثمانية المسموح بها بعد قيامهم ببيع ممتلكاتهم الموجودة خارج القلاع ، وحصولهم على تعويضات من قبل الحكومة الصربية [6]. غير أنّ الصرب لم تقبل بالإتفاق المتعلق ببقاء الجيوش العثمانية في القلاع الأربعة التي أقرّها المؤتمر ، فحدثت اضطرابات، وكانت الدولة العثمانية قد

---

(1) الصرب: جمهورية تقع وسط شبه جزيرة البلقان ، تعد من أكبر الجمهوريات التي كانت تتكون منها يوغوسلافيا ، وقد شكلت في 2003م مع الجبل الأسود دولة تعرف باسم صربيا ثم استقلت عن الجبل الأسود عام 2006م ، للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ،**الموسوعة العربية الميسرة** ط3 ، ج4،المكتبة العصرية ، بيروت 2009 ،ص 2090.

(2) محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ،ص 413.

(3) نفسه ،ص413 .

(4) نفسه ،ص 413.

(5) الحاميات العثمانية لم تنسحب من بلغرد ، سمندرية ، فتح اسلام وشباتس .

(6) محمد سهيل طقوش ، المرجع نفسه، ص 413 .

عزمت على القضاء عليها ، لكن قيام الثورة في جزيرة "كريت" [1] دفعها إلى العدول عن ذلك والقبول بسحب قواتها من القلاع الأربعة ، وبذلك اكتمل استقلال الصرب حيث تم منح أميرها لقب الملك في شهر مارس سنة 1867م [2].

2-4 الثورة في جزيرة كريت :

قامت هذه الثورة في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية منشغلة بتسوية الأوضاع في بلاد الصرب ، وقد تلقى الثائرون في كريت المساعدة والدعم من حكومة اليونان [3] التي كانت تنوي ضّمها إليها ، لكنها لقيت معارضة واسعة من قبل الدول الأوروبية التي لم تسمح باقتطاع هذه الجزيرة من أملاك الدولة العثمانية [4].

هذا الموقف فتح المجال لقمع هذه الثورة ، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية للتّدخل فيما بعد ، وطالبت بإرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتّسوية القضية ،ومن جهتها قامت الدولة العثمانية بإرسال موفد عثماني إلى الجزيرة للنّظر في شؤون الأهالي وهو " محمد كريدلي باشا"[5] لكنه فشل في مهمته هذه ، وعندما أُسند منصب الصدارة إلى " محمد أمين عالي باشا " [6]في 11 فيفري 1867م

---

[1] جزيرة كريت : هي أكبر جزر اليونان تقع في شرق البحر الأبيض المتوسط على بعد نحو 96كلم من اليونان ، عاصمتها كانديا تمتد نحو 257كلم من الشرق إلى الغرب ، تعتبر الحد الجنوبي لبحر إيجة . للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ،ط3 ، ج5،المكتبة العصرية ، بيروت 2009 ،ص 2694.

[2]محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 542

[3] اليونان : تقع في جنوبي شرقي أوروبا تحيط بها ألبانيا ويوغوسلافيا وبلغاريا وتركيا وبحر إيجة والبحر المتوسط والبحر الأيوني ، تضم نحو 500 جزيرة منتشرة في بحر إيجة شرقا وفي البحر الأيوني غربا كي. للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية** ، ط3 ،**ج 7** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د ت ،**ص 476**.

[4] فريد بك المحامي ، المرجع نفسه، ص 542.

[5] محمد كريدلي باشا : هو الصدر الأعظم مصطفى نائلي باشا ، أرسل إلى جزيرة كريت لمدة ستة أشهر ونصف ، يجيد التكلم باللغة اليونانية، شغل منصب والي جزيرة كريت سابقا مدة 30 سنة لكنه لم يتمكن من التفاهم مع الروم . أنظر : يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 70

[6] أمين عالي باشا : هو أول صدر أعظم في عهد السلطان عبد العزيز ،الذي أبقى عليه في منصبه الذي كان يشغله في عهد عبد المجيد الأول ليتم إقالته من منصبه في نوفمبر 1861 م ،وتم تعيينه للمرة الثانية سنة 1867م ،تمكن من القضاء على ثورة كريت توفي في سبتمبر 1871م بعد صدارة دامت أربعة سنوات . أنظر محمد فريد بك المحامي، المرجع نفسه ، ص 540

تمّ استدعاء "كريدلي باشا " من الجزيرة وإرسال " عمر باشا " محله ، والذي قام بقمع المحتجين ومحاربتهم بشدة ،عندها تدخلت بعض الدول الأوروبية وطلبت إرسال لجنة دولية إلى الجزيرة لتّسوية الأوضاع ، ولأنّه لم يكن هناك إجماع دولي حول هذا الأمر رفض الباب العالي الموافقة على ذلك [1] ،وقد اهتم الصدر الأعظم "عالي باشا " بتّسوية الأوضاع في جزيرة كريت ،حيث انتقل إليها بنفسه في أكتوبر 1867 م وقام بإصدار عفو عام في شهر جانفي 1868م بالإضافة إلى ذلك تمّ إقرار اللغة اليونانية كلغة رسمية وعُيّن " حسين عوني باشا " [2]واليا وقائدا للفيلق للإشراف على تطبيق النظام الجديد [3] ، وقد نجح في الأمر ،وبعد الإصرار اليوناني على ضّم الجزيرة عقدت الدول الموقعة على اتفاقية باريس مؤتمر في فرنسا أين تمّ الإتّفاق على الطلب من السلطان العثماني بمنح سكان جزيرة كريت بعض الإمتيازات وإعفائهم من الضرائب المتأخرة لمدة سنتين وكذا الإعفاء من الخدمة العسكرية [4] .

هذه الإصلاحات و الإمتيازات رفضها الأهالي من خلال القيام بأعمال تعسفية ضد المسلمين وإجبارهم على الهجرة [5] وقد قدّم الثائرون عريضة للدولة العثمانية مطالبين بتخفيض الضرائب والمساواة في إقامة الشعائر الدينية ،وضرورة توزيع ثلث ممتلكات الملاكين على السكان وتشكيل قوة منهم لحفظ الأمن ، غير أن الدولة العثمانية رفضت الإستجابة لهذه المطالب [6] الأمر الذي أدى إلى قيام الثورة التي قابلتها الدولة العثمانية بالقمع [7] .

---

[1] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 545.

[2] حسين عوني باشا : 1820 م – 1876م تخرج من الحربية سنة 1848م ، عمل مدرسا للحربية ،عاصر حرب القرم ، عمل ناظرا للمدرسة السلطانية وقائدا للجيش ، نفي إلى إسبرطة عام 1871م لمدة 11 شهرا ،و تمّ العفو عنه فعيّن واليا ثم صدرا أعظما سنة 1871م غير أن ذلك لم يدم طويلا إذ تم عزله ،و عين مرة أخرى واليا على أزمير ثم على بورصة ، اشترك في عزل السلطان عبد العزيز. للمزيد أنظر : موفق بني المرجة ، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية** ، د ط ،مؤسسة صقر الخليج ،الكويت 1984م ، ص66.

[3] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص ص 70 -71 .

[4] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 418.

[5] يلماز أوزتونا ، المرجع نفسه ، ص 71.

[6] رفضت الدولة العثمانية الإستجابة للمطالب بسبب الظروف الداخلية التي كانت تعيشها أبرزها الأزمة الإقتصادية الخانقة .

[7] محمد سهيل طقوش ، المرجع نفسه ، ص 414.

في هذه الأثناء قامت الدول الأوروبية بما فيها فرنسا وإيطاليا بتقديم مذكرة للباب العالي المعروفة بمذكرة " أندراسي " [1]في 30 من جانفي 1876م. واستجابت الدولة العثمانية للمطالب المذكورة في المذكرة ووقفت في وجه المساعي الأوروبية الرامية إلى تشويه صورة الدولة العثمانية ومحاولة اختلاق الأعذار والمسببات للتّدخل في شؤونها الداخلية .

رفض الأهالي كل مساعي الإصلاح التي بادرت بها الدولة العثمانية متمسكين بضرورة انسحاب الجيوش العثمانية عن أراضيهم مع بقاء الحاميات في بعض المدن وقيامها بدفع تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها .

2-4 الثورة في البلغار :

لم تشفع الإصلاحات [2]التي قام بها الصدر الأعظم في ولاية بلغاريا [3] للدولة العثمانية من نشوب الثورة حيث أقدم مجموعة من البلغاريين المثقفين الذين تلقو تعليمهم في روسيا من تأسيس الهيئة المركزية للحركة البلغارية التي كانت تتزعم حركة ثورية من خارج الولاية ،وقد ساهمت رغم قلة عددها في إشعال الثورة في البلاد تعرض خلالها المسلمون إلى أعمال القتل [4]،وقامت الدولة العثمانية بالانتقام للمسلمين وقضت على هذه الحركة [5]وعلى 4500 متمردا وأُخمد العصيان .

استغلت الصحافة الأوروبية الفرصة للدعاية ضّد الدولة العثمانية على أن الأتراك قتلوا عشرات الآلاف من المسيحيين وهدموا المئات من القرى البلغارية [6]، وتحركت أوروبا لوقف أعمال القمع

---

[1] أهم ماجاء في هذه المذكرة : منح الحرية الدينية لأهالي البوسنة والهرسك وتخفيف الضرائب وجعل الشرطة أهلية ، وتشكيل لجنة من الأهالي تكون من المسيحيين و المسلمين من أجل مراقبة ما جاء في الفرمان الذي أصدر 1875م . للمزيد أنظر : مصطفى كامل، **المسألة الشرقية** ، ط1 ، مطبعة الأداب ، مصر ، 1898م ، ص 144.

[2] أهم هذه الإصلاحات إصدار السلطان عبد السلطان فرمان 1870 م ، اعترف فيه باستقلال الديني للسلاف.

[3] بلغاريا : هي دولة أوروبية تقع في شبه جزيرة البلقان بين نهر الدانوب من الشمال والبحر الأسود من الشرق وصربيا غربا واليونان وتركيا جنوبا ، عاصمتها صوفيا ، للمزيد أنظر : مسعود الخوند ،**الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج6 ، د ط ، مؤسسة هانياد ، بيروت ، 1995م . ص 296 .

[4] تمّ احتياح القرى المسلمة وقتلوا 1000 مسلم بوحشية كبيرة .

[5] سيّد محمد السيّد ، **دراسات في التاريخ العثماني** ،تر: محمد السيد ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996م ، ص 281 .

[6] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 82.

وأثارت ضجّة كبيرة ، ودعت لعقد مؤتمر دولي من أجل النّظر في هذه المسألة وطالبت بريطانيا بإرسال رسالة إلى الباب العالي مطالبة بتقديم تعويضات للثائرين وإعادة بناء ما تمّ تهديمه من البيوت والكنائس ، وتقديم المساعدة للسكان الفقراء ومحاكمة الموظفين المسؤولين عن قمع حركة التمرد ،إضافة إلى تعيين والي نصراني لإدارة البلاد أو تعيين مستشارين من النصارى أو من المسلمين [1].

2–5 الدور الروسي في تأجيج الحركات الإنفصالية في البلقان :

كانت روسيا تطمح في السيطرة على بلاد البلقان ، ولكنها كانت تخشى معارضة الدول الأوروبية وقد تأكّد ذلك بعد انهزامها أمام الدولة العثمانية في حرب القرم 1856م ، وبالتّالي عملت جاهدة بعد هذه الحرب للتّخلص من هيمنة الدولة العثمانية على بلاد البلقان بكل الطرق، ويظهر ذلك جليا في حركات العصيان والإنفصال التي قامت في المنطقة ، حيث عملت روسيا على زرع بذور التفرقة بين الحاكم والمحكوم، وكان ذلك بعد أن تأكّدت من عدم جدوى المواجهة العسكرية المباشرة ، ويشير " مصطفى كامل " [2] في كتابه المسألة الشرقية إلى الدور الروسي في هذا المجال حيث يقول : " **اجتهدت روسيا في تهييج أمم البلقان وأرسلت في كل أنحاء بلاد البلقان زعماء ينادون بالثورة ضد الدولة العليّة** " [3] و هذا مايدّل على أنّها كانت تُوظف جواسيس لصالحها ، وتبث سمومها في هذا الجزء الهام من الدولة العثمانية .

وارتبطت روسيا بالجامعة السلافية [4] التي نشأت في بلاد البلقان كتيّار عرقي يهدف للإنفصال عن الدولة العثمانية ، وقد اتخذت منها منطلقا للنيل منها " **وعملت على نشر مبدأ لإتحاد السلافيين تحت راية القيصر ويدعون أقوام البلقان كافة للعصيان باسم الدّين الأرثوذكسي ضد الحكومة العثمانية المسلمة** [5] و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل قامت روسيا بتقديم المساعدة المادية و المعنوية للبلقان من خلال

---

[1] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 417 .

[2] مصطفى كامل : 1874م – 1908 م ،زعيم وطني مصري ، ولد بالقاهرة ، التحق بمدرسة الحقوق سنة 1891م ، أنشأ مجلة المدرسة ، كان له دور بارز في الحركة الوطنية حيث طالب الإنجليز بالجلاء وذلك عن طريق الصحف . للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ،ج6 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د ت ، ص 222.

[3] مصطفى كامل ، المصدر السابق، ص 143

[4] الجامعة السلافية : هي من التكتلات العرقية التي نشأت في البلقان على غرار الجامعة الصربية ،هدفها الإنفصال عن الدولة العثمانية ، تدعوا هذه الجامعة إلى توحيد السلاف الأوروبيين ، كانت روسيا من أكبر الدول التي تدعم السلاف .للمزيد أنظر : عبد الرؤوف سنو، "العلاقات الروسية العثمانية 1687م _ 1878م ، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية" ، ج4 ،ع79 – 80، **مجلة تاريخ العرب والعالم** ، بيروت ، 1985م ، ص 5.

[5] مصطفى كامل ، المصدر نفسه ، ص 143.

التشجيع وتقديم الأموال ، مثلما حصل مع الثورة في صربيا فقد قامت روسيا باختيار الصربيين لقيادة الحركة الإنفصالية الثورية في البلقان وقد وفّرت لهم المساعدات المالية [1] واستغلت الرد العنيف للدولة العثمانية ضّد البلغاريين والعداوة التي نشأت بينهما وبين الإنجليز من جراء هذه الأحداث ، لتوجه إنذار للحكومة العثمانية يهدف إلى إيقاف الحرب على الصربيين [2]، وكانت سببا في حصوله على الإستقلال الذاتي ،كما دعمت ثورة الجبل الأسود وبلغاريا والبوسنة والهرسك[3] .

ومن خلال ما سبق يظهر أن روسيا كانت تمثل العدو المباشر للدولة العثمانية ، فقد لعبت دورالمحرض الرئيسي للقوميات البلقانية ضدّ الحكم العثماني ، كما شكلّت مصدر التهديد العسكري المباشر للدولة العثمانية لاحقا [4] ،وكان الهدف الرئيسي لروسيا هو القضاء على الدولة العثمانية لإقتسام أراضيها والهيمنة على القوميات البلقانية السلافية ، لأنّها كانت تسعى لتوحيد السلاف تحت رايتها [5]، وأمام هذا التّوسع الروسي والضعف العثماني قبلت الدولة العثمانية المساعدة من فرنسا وانجلترا الرافضين لهذا التوسع ،وبهذا يمكن القول أنّ الدور الروسي يطغى على جميع الحركات الإنفصالية التي عرفتها الدولة العثمانية ، لكنّ ذلك لا يلغي دور الدّول الأوروبية الأخرى مثل :انجلترا ، فرنسا ، والنمسا وبروسيا هذه الدول التي كانت تتخوف من النّفوذ الروسي المتزايد ، وبالتالي تمكنت كل هذه الأطراف من التّدخل في شؤون الدولة العثمانية بالطرق التي تخدم مصالحها .ورغم الدعم الرّوسي لشعوب البلقان ضد الحكم العثماني،إلا أن دول البلقان لم ترض بالهيمنة الروسية ذلك أن بلغاريا وقفت في وجه روسيا بعد سنة 1878م [6].

وفي الأخير يمكن القول أن الدولة العثمانية رغم أنها قد عرفت في هذه الفترة قلّة الحروب الخارجية إلا أنّها شهدت حربا من نوع آخر تمثلت في الحركات الإنفصالية في البلقان ،وقد شكلت مرحلة خطيرة في التاريخ العثماني ، هذه الأحداث التي عرفتها الدولة العثمانية أثرت عليها سلبا وبشكل كبير داخليا وخارجيا ، فعلى المستوى الداخلي أدت إلى عرقلة عملية الإصلاح التي كان السلطان " عبد العزيز "قد شرع في تطبيقها ، ومن جهة أخرى ساهمت الحروب والمواجهات العسكرية في إفلاس الخزينة العامة للدولة العثمانية خاصة وأنّها أنفقت الكثير من الأموال في تجهيز الجيش و تعويض المتضررين من الأحداث. أمّا على الصعيد الخارجي فقد زادت الأطماع الأوروبية أكثر من أي وقت مضى لاسيما روسيا التي كانت تتأهب وتهيأ الظروف للقيام بحرب ضد الدولة العثمانية أمّا انجلترا فقد بدأت تتخلى عن سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية .

---

[1] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 412 .

[2] سيّد محمد السيّد ، المرجع السابق ، ص 281 .

[3] عبد الرؤوف سنو ، المرجع السابق ، ج4 ،ص 281.

[4] نقصد بذلك الحرب التي قامت سنة 1877م – وانتهت 1878م وكانت بين روسيا والدولة العثمانية .

[5] كانت روسيا قد حصلت بموجب معاهدة " كوتشوك كينارجي التي أبرمت سنة 1774م على حق حماية الروم الأرثودكس وقد تجاوزت فيما بعد هذا الحق وادعت حماية جميع الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية .

[6] عبد الرؤوف سنو ، المرجع نفسه ، ص6.

المبحث الثاني: السياسة الداخلية والخارجية للسلطان عبد العزيز.

المطلب الأول :السياسة الداخلية للسلطان عبد العزيز.

1 ـ الإصلاح الإداري

2 - الإصلاح القضائي التشريعي.

3ـ الإصلاح التعليمي.

4ـالإصلاح العسكري.

5- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية للسلطان عبد العزيز .

1 -العلاقات مع البلاد العربية.

1-1 العلاقة مع مصر .

1-2 -العلاقات مع الخليج العربي

2- العلاقات مع الدول الأوروبية .

2 1 العلاقة مع فرنسا .

2 2 – العلاقة مع بريطانيا .

2 3 علاقاته مع الدول الأوروبية الأخرى.

3- العلاقة مع روسيا

المطلب الأوّل : السياسة الداخلية .

ابتدأ السلطان " عبد العزيز " عهده بإحداث جملة من الإصلاحات تمثلت في إصدار مجموعة من القوانيين والنّظم ، شملت تقريبا جميع القطاعات المهمة في الدولة ، مقتفيا أثر أسلافه خاصة فيما يتعلق بإصلاحات "عبد المجيد الأول" في محاولة منه لتنظيم أمور الدولة الحديثة على أسس جديدة ، هذا من جهة ،ومن جهة ثانية الوقوف في وجه أوروبا وإحكام السيطرة على الولايات العثمانية خاصة بعد تزايد الإضطرابات في البلقان والضغط الأوروبي على الدولة وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين أوضاع الرعايا الأجانب ، ولم يكن السلطان "عبد العزيز " بمعزل عن هذه الظروف فمواصلة الإصلاح في هذه الفترة الحساسة سيعطي للدولة العثمانية **دفعة قويّة** نحو الإستمرارية وذلك للتّصدي لمحاولات الإختراق الأوروبي وتطوير الدولة العلية ، وقد شمل الإصلاح عدة ميادين منها الميادين الإدارية والقضائية والتعليمية بالإضافة إلى الإصلاح العسكري .

1- الإصلاح الإداري .

1-1 قانون تشكيل الولايات 1864م :

تمّ إصدار هذا القانون التنظيمي في نوفمبر 1864م من طرف كلّ من :" فؤاد باشا "و" مدحت باشا" [1] فبموجب هذا القانون تمّ تقسيم ولايات الدولة العثمانية السبع والعشرين إلى ثلاثين ولاية [2] ،وقد جرى تطبيق هذا النّظام في عشر ولايات وأربعة وأربعين سنجقا [3] في أوروبا العثمانية ، وفي ستّ عشر ولاية وأربعة وسبعين سنجقا في آسيا العثمانية ،أمّا في إفريقيا فقد تّم

---

(1) مدحت باشا : 1822م _ 1865م هوصدر أعظم ، تقلد عدة مناصب في الدولة العثمانية ، حيث شغل منصب الوالي في عدد من مناطق الحدود مثل الشام وبغداد ، عيّن صدرا أعظما لأكثر من أربع سنوات وذلك مابين 1867م – 1871م ،هو صاحب فكرة الدستور وقد اتهم بالتأمر في مقتل السلطان " عبد العزيز " فتّم نفيه إلى الطائف ، توفي هناك سنة 1885م ، كانت له علاقات مباشرة مع انجلترا . للمزيد أنظر : موفق بني المرجة ، المرجع السابق، ص 55.

(2) عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص ص 66-67 .

(3) السنجق : معناه اللغوي العلم واللواء الخاص بالدولة ، ثم خص بها اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير ، ثم تطور معناه وأصبح يدلّ على الأقسام الإدارية في الدولة العثمانية ، وكانت الأقسام الإدارية تترتب كالتالي : ناحية بمعنى بلدة ، قضاء سنجق ، للمزيد أنظر : سهيل صابان ، المرجع السابق ،ص 136.

تطبيقه في ولاية واحدة وخمسة سناجق [1] وقد بدى التّأثير الفرنسي واضحا في هذا النّظام ،فقد جاءت الأنظمة العثمانية بالشكل المعمول به في فرنسا [2] و تّم تقسيم الولاية إلى عدد معين من السناجق والتي تنقسم بدورها إلى قضاءات تضم النواحي التي تشكّل الوحدة الأساسية في القرية أو الحي ، والمشرف على الأعمال الإدارية هو العمدة الذي يتّم انتخابه ،ويساعده في ذلك مجلس من كبار المسؤولين ،ويتّم رفع الأعمال المكلف بها في الولاية من مدير رئيس الناحية إلى حاكم الولاية وهو الوالي ،مرورا بمدير القضاء وهو القائم مقام وبالمتصرف وهو حاكم السنجق [3].

تمّ صياغة هذا القانون في 78مادة ، تنقسم هذه المواد إلى أبواب وفصول تتضّمن خمسة مواد التي لها علاقة بالتقسيمات الإدارية ، فقد تضّمن الباب الأوّل ثلاث فصول اختص الأوّل منها بالإدارة الملكية والثاني بالأمور الحقوقية ،أمّا الفصل الثالث فاهتم بالأمور الخصوصية للولاية ،وجميع هذه الفصول تتعلق بالإدارة المركزية. أمّا الباب الثاني فتضّمن فصلين الأول منه يختص بإدارة الأمور المدنية والآخر بإدارة أمور اللواء الحقوقية ،أمّا فيما يتعلق بإدارة القضاء فنجدها في الباب الثالث في حين أنّ الباب الرابع يهتم بإدارة أمور القرى وأخيرا الباب الخامس الذي تضمن كيفية إجراء الأصول الإنتخابية في مراكز الولايات [4]

وقد كلّف الوالي بمهمة إدارة الولاية ،فهو يتمتّع بصلاحيات واسعة بمساعدة مجالس إستشارية ومجالس عامة للولاية [5]، وفي سنة 1871م تّم إصدار اللائحة التنظيمية لإدارة عموم الولايات كبديل عن القانون التنظيمي للولايات المؤسس سنة 1864م ،وقد صيغ هذا النظام الجديد في 129

[1] أكمل الدين إحسان أوغلى ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، تر: صالح السعداوي ، م1 ، د ط ، مكتبة إنحلو المصرية للتاريخ والفنون والثقافة ، اسطنبول ، 1999م ، ص 349.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 221.

[3] روبير مانتران ،المرجع السابق ، ص 100.

[4] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 67.

[5] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع نفسه، ص 221.

مادة ، وجرى تعديل هذا النظام بموجب المادة 108[1] من القانون الأساسي [2] ،ونتيجة للضغوط الأوروبية تمّ إصدار اللائحة التنظيمية للنواحي عام 1876م، والتي تقر بانتخاب مدير الناحية ومجلس من قبل الأهالي على أساس تمثيل ديني وعرقي [3].

ومن خلال إصدار هذا النّظام أرادت الدولة العثمانية بسط نفوذها على كافة الولايات وتوثيق أواصر تبعية الولاة للحكومة المركزية في الباب العالي ، وبالتّالي ضمان الهيمنة والمراقبة على كافة الأعضاء المكلفين بإدارة الولاية [4]،وهنا تبرز أهمية الحكم المركزي في إدارة الولايات ضف إلى ذلك أنّ الدولة العثمانية ومن خلال هذا القانون سعت إلى إعادة النّظر في التقسيمات الإدارية للولايات،وقد أسفر ذلك عن تشكيل ولايات جديدة وضم ولايات لأخرى [5].

وخلاصة القول أن إصدار الدولة العثمانية لمثل هذه القوانين وتطبيقها على الولايات التابعة لها ، الهدف الأول منه هو القضاء على الفساد الذي استفحل في نظام الولايات ، والتي كان لابد من إعادة تنظيمها على أسس الحكم المركزي ، وقد جرى تطبيق هذا المبدأ باتخاذ العديد من التدابير مثل تحويل الإداريين في الولاية بما فيهم الوالي إلى موظفين لدى الإدارة المركزية برواتب شهرية [6] مع ضمان مشاركة جميع الرعايا خاصة الغير مسلمين منهم في الإدارة المحلية [7] هذه الخطوة التي أقدمت عليها الدولة العثمانية ستأثر لا محالة في تسيير شؤون الولايات ، خاصة وأنّ هؤلاء الرعايا الأجانب لا يرغبون في استقرار الدولة العثمانية والمسلمين كافة ، وبالتّالي تصبح هناك

---

[1] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 68.

[2] القانون الأساسي : هو الدستور أو المشروطية ، تم الإعلان عنه في 23ديسمبر 1876م ، قام بالإشراف عليه الصدر الأعظم " مدحت باشا " تّم وضع نظام برلماني يقوم على مجلسين هما مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان ، أصدر هذا الدستور في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في مراسيم خاصة أقيمت في الباب العالي ، كان الهدف من إصداره هو الحد من تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة داخليا ، وتأكيد قدرة الدولة على إصلاح أحوالها بنفسها ، للمزيد أنظر : غانية بعيو ، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839م – 1876م** ، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث ، (مرقونة) ، جامعة الجزائر ، 2010م – 2011م ، ص 127 ومابعدها .

[3] أكمل الدين إحسان أوغلى ، المرجع السابق ، ص 350 .

[4] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع نفسه، ص 69.

[5] نفسه ، ص 69.

[6] أكمل الدين إحسان أوغلي ، المرجع نفسه ، ص ص 347- 348.

[7] أحمد مصطفى عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 221.

أيادي خارجية تسيّر شؤون الولايات العثمانية ، وهذا سيهدد كيان الدولة العثمانية لاحقا لأنّ الإدارة أصبحت تحت تأثير الدول الغربية .

2 – الإصلاح القضائي التشريعي :

من المعروف أنّ العدل هو أساس الملك ، لذلك عكف المصلحون في عهد السلطان " عبد العزيز " على إصدار العديد من القوانيين التّشريعية التي تضبط الأحوال في الدولة ، هذه القوانين التي تمّ إصدارها أحدثت طفرة نوعية في مجال القضاء والتشريع في ستينيات القرن التاسع عشر ومن الإصلاحات التي مست مجال القضاء نذكر:

2-1 تشكيل مجلس شورى الدولة 1868م :

أعلن عنه الصدر الأعظم "عالي باشا"في 01 أفريل 1868م ، يهتم هذا المجلس بشؤون الدولة الإدارية العليا ، تمّ إصداره للإستمرار في عملية الإصلاح التي كان قد شرع في تنفيذها من قبل ، وهو قانون تشكيل الولايات 1864م ، وقد لازم هذا المجلس السلطة إلى نهايتها [1] والذي عوّض مجلس الإصلاحات [2] الذي تمّ حله ، ويتكون هذا المجلس من خمس لجان هي الداخلية والشؤون العسكرية والمالية والعدل والأشغال العمومية ، بالإضافة إلى لجان التجارة والزراعة وكذا التعليم ، ويضم خمسين عضوا ، ومن بين أعضائه من هم من الطوائف الغير مسلمة ،ويضّم كذلك ممثلين عن مجالس الولايات ، وعن الطوائف الحرفية ،ويّعد هذا المجلس من بين أهّم الأجهزة التشريعية في تلك الفترة [3] .

وقد قسّم هذا القانون المجلس إلى قسمين : قسم يسمى شورى الدولة والذي كان يهّتم بالشؤون الإدارية العليا ، أمّا القسم الثاني فيطلق عليه تسمية ديوان الأحكام العدلية الذي يهتم بالشؤون القضائية العليا ، فالقسم الأول أوكلت إليه مهمة مناقشة ميزانية الدولة لكونها قانونا من قوانين الدولة العثمانية ،فالميزانية التي تعّدها وزارة المالية تمر عبر الدائرة المالية لشورى الدولة قبل غيرها من الهيئات التي تقوم بالمصادقة عليها فيما بعد، وهناك أيضا مهمة أخرى يتّكفل بها

---

(1) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 74.

(2) هو المجلس الذي قامت الدولة العثمانية بإنشائه في سنة 1854م والذي يتمتع بصلاحيات تشريعية وقضائية . للمزيد أنظر : روبير مانتران ، المرجع السابق ، ص 86.

(3) نفسه ، ص ص 86 – 87.

المجلس وهي محاكمة الموظفين المتهمين بالإنحراف ، وهي مسؤولية ثقيلة تثقل هذا الجهاز ،والقسم الهام في هذا المجلس هو قسم دائرة التنظيمات ،هذا الأخير يقوم بمراجعة ملائمة القوانين مع نظام التنظيمات ،وبالتّالي يجعله مسؤولا عن تطبيق التنظيمات في الدولة العثمانية أي أنّه يقوم بواجبات محكمة الدستور حاليا دون التّدخل في الأمور الدينية،وهذا المجلس عموما كان بمثابة المجلس التشريعي [1]

أمّا القسم الثاني وهو ديوان الأحكام العدلية وهو قمة القرارات القانونية [2] عبارة عن محكمة قضائية عليا،وهذا الأمر يدّل على تمسك السلطان " عبد العزيز " بمبدأ تطبيق العدل وإحقاق الحق الذي بدى واضحا من خلال محاكمة العديد من رجال الدولة،وينقسم ديوان الأحكام العدلية إلى دائرتين هما : التمييز و الإستئناف [3] ويعتبر بمثابة الجهة القانونية الأخيرة لإيداع الدعاوى الجزائية دون الدعاوي الخاصة بالحقوق المدنية ،ويتم تعيين أعضاء هذا الديوان مدى الحياة [4].

2-2 مجلة الأحكام العدلية :

وضع ديوان الأحكام العدلية الأرضية لإنشاء مجلة الأحكام العدلية [5]،فبفعل التّطورات والتغيرات التي عرفتها الدولة العثمانية وأبرزها التأثيرات الغربية ،والتي ظهرت جليا في التنظيمات التي تمّ إصدارها سابقا أضّرت بالقضاء العثماني ،وبالتّالي أصبحت الحاجة ماسة إلى ضرورة تطبيق الأحكام الفقهية،وقد جمعت هذه الأحكام في مؤلف ضخم ليتّم العمل بمقتضاها في المحاكم

---

(1) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 75.

(2) أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 417.

(3) التمييز : هو تمحيص موافقة قرارات المحاكم للأحكام الشرعية والأصول المشروعة ،أو المصادقة عليها أو رفضها ، أمّا الإستئناف فهو إعادة القرارات المنقوصة إلى محكمة أحري للنظر فيها مرة أخرى .للمزيد أنظر : نفسه ، ص 632.

(4) يلماز أوزتونا ، المرجع نفسه ، ص 75.

(5) مجلة الأحكام العدلية تحتوي على القوانين الشرعية والأحكام العدلية المطابقة للكتب الفقهية ، حررتها لجنة مؤلفة من العلماء والفقهاء ، وبعد أن تمّ التوقيع عليها من الباب العالي تقرر بأن تكون دستور للعمل بها بموجب إرادة سنية ، وتمّ التوقيع عليها في 26 شعبان سنة 1239هـ الأعضاء الذين وقعوا عليها هم من أعضاء مجلس شورى الدولة سيف الدين رئيس محكمة التمييز السيد أحمد حملي ورئيس مجلس التدقيقات الشرعية ،ومجلس انتخاب الحكام السيد أحمد خلوصي ومعاون مميز الإعلامات الشرعية عبد الستار ،ومستشار مفتش الأوقاف عمر حلي .للمزيد أنظر:**مجلة الأحكام العدلية**،النسخة الأصلية ، تر: يوسف الأسيران ، د ط ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، 1306، ص 268.

النظامية،وتعتبر هذه المجلة إنجازا حضاريا في مجال تقنين الأحكام الشرعية [1]،وهي من أهّم مظاهر التجديد والتحرر .

أُصدرت مجلة الأحكام العدلية [2]سنة 1867م وتتكون من 1851مادة ،وصدرت في ستة عشر كتابا،واعتبر العمل بها مرجعا للقضاء باعتبارأنّ المجلة عبارة عن تجميع للقوانين المدنية وفق مبادئ الإسلام،وهي تتوافق مع روح العصر وتحقيق المصلحة العامة ، والمجلة تتشابه من حيث ترتيب الأبواب والفصول ومن حيث الصياغة مع التقنيات الأوروبية[3] خصوصا النابليونية [4]،وقد تم تشكيل لجنة لإنشاء هذه المجلة ،والتي ترأسها " أحمد جودت باشا" الذي قام بالإستعانة بأفضل مُشرعي العصر،وبعد عمل استمر لسبع سنوات انتهت اللجنة من وضع ستة عشر مجلدا من القوانين المنبثقة من المذهب الحنفي .

لقد وصفت مجلة الأحكام العدلية بأنّها أبرز مؤلف قانوني إسلامي حتى ذلك الوقت ،وقد دلت على ماتضمنته الشريعة من مرونة وتقبل للمعاصرة وقابلية للتقنين [5]،وقد بقيت تطبق أحكامها في بعض الأقطار العربية ،كما طبقت في الدولة العثمانية حتى عام 1926،وأصبحت تمثل القانون المدني لجميع المسلمين في الدولة العثمانية [6]،وهذا مايدل على أنّ هذه المجلة تعتبر إنجازا قانونيا بامتياز يحسب لصالح الدولة العثمانية في فترة السلطان "عبد العزيز" خاصة وأنّ ركائزها وضعت في فترة حكمه، كما تمّ إنشاء محاكم نظامية تعمل بموجب قوانين جديدة وبذلك تمّ إرساء القواعد اللازمة والضرورية من أجل إصلاح الشؤون القضائية .

---

(1) زياد أبو غنيمة ، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك** ، ط 1 ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 1403هـ – 1983م ، ص 257.

(2) أنظر الملحق رقم 2 ،ص87.

(3) تم وضع هذه التقنيات على النمط الفرنسي ،فهي مقتبسة من تنظيمات نابليون التي أحدثت ثورة كبرى في تطور النظام القانوني في فرنسا ،هذه التنظيمات تمّ إصدارها في أوائل القرن التاسع عشر ،حتى أنّ هذا القرن أصبح يطلق عليه قرن التدوين القانوني . للمزيد أنظر : فايز محمد حسين محمد ،**"الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل،كلية الحقوق"** ، جامعة الإسكندرية ، د ت، ص 37.

(4) الغالي غربي ، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م – 1916م** ، د ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2002م ،ص ص 156-157.

(5) قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 113.

(6) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص ص 75- 76.

3- الإصلاح التعليمي:

باعتبار أنّ المدارس هي التي تزود الدولة بالعناصر الكفأة القادرة على تحمل عبئ المسؤوليات والمناصب الهامة في الدولة ،فقد حرص المصلحون في عهد السلطان "عبد العزيز"على الإهتمام بهذا القطاع وإصلاحه نظرا لما يكتسيه من أهمية في تقدم الحضارات والأمم،وقد تمّ في هذا الإطار تأسيس العديد من المدارس التي كان لها دوركبير في نشر التعليم ومن أهم هذه المدارس نذكر:

3-1 مدرسة غلطة سراي 1868م :

إنّ تأسيس هذه المدرسة يدّل على اهتمام الدولة العثمانية بالمجال التعليمي ،فقد تمّ تدشينها على نمط المدارس الفرنسية،فهي تستقبل المتعلمين من مختلف الطوائف المسلمة والغير مسلمة ،وكانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ،وقد عكست هذه المدرسة النمط الغربي في عملية وطريقة التدريس في الدولة العثمانية[1] ، وقد ساهمت هذه المدرسة في تخريج ثلة من الشباب الذين تولوا المناصب الإدارية والدبلوماسية الهامة في الدولة تماشيا مع التطور الحاصل في الأجهزة الإدارية الأوروبية [2] .

والأمر الملفت للإنتباه في هذا الجانب هوأنّ السلطان قد أولى تعليم الفتيات عناية خاصة وذلك بعد أن افتتح أوّل مدرسة عامة خاصة بهن ،وقد أبدى رغبة واضحة للرفع من شأن التعليم النسوي [3]،ولأنّ المؤسسات التعليمية التبشيرية عرفت إنتشارا واسعا في مختلف أرجاء الدولة فقد قامت الدولة العثمانية بفرض الرقابة على نشاطها التعليمي في أواخر الستينات ،وذلك خوفا من انتشار الأفكار القومية بين الأقليات الدينية ، وقد تمّ اعتبارها كمركز لإثارة القومية والثورة ضد الدولة العثمانية [4]،وما تجدر الإشارة إليه أنّ الدولة العثمانية كانت تمنح الأقليات حقوقا لم يحصلوا عليها في أي دولة أخرى غير دولهم،إذ أنّ المدارس التي تمّ تأسيسها في أنحاء الدولة العثمانية كانت مفتوحة لجميع الرعايا دون تمييز سواءا في انتماءاتهم العرقية أو الدينية ،وحرص المصلحون

---

[1] Donald quataert **, the ottoman empire 1700_ 1922**, ed 02 , new Approaches to European history, cam brige , sd ,p 84.

[2] الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص156.

[3] ماري ملز باتريك ، المصدر السابق ، ص 67.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 219.

على محاولة دمج جميع الطوائف الموجودة تحت سلطة الدولة العثمانية ،وهي أحد أهّم الركائز التي قامت عليها والتي وساهمت في استمرارها لفترة زمنية طويلة .

3-2 – اللائحة التنظيمية للمعارف العمومية 1869م.

تعتبر اللائحة التنظيمية إنجازا فريدا من نوعه ،وكبداية جديدة في تاريخ التعليم في الدولة العثمانية ،وهي أوّل وثيقة شاملة تمّ إعدادها كسياسة رسمية للدولة نحو تغريب المؤسسات التعليمية ،تمّ العمل بهذه اللائحة ابتداءا من سنة 1869م [1] ،والذين قاموا بإعداد هذا النظام هم موظفون عثمانيون تأثروا بالمناهج التعليمية الغربية ،وهي تشمل جميع مراحل التعليم من الإبتدائية حتى الجامعية [2] ،وقد كان التأثير الفرنسي واضحا في هذا المجال حيث تمّ صياغتها وفق الإجراءات التي تمّ العمل بها في فرنسا ،وتمّ تشكيل هيئة كلفت بدراسة التجارب الفرنسية في المجال التعليمي ليتّم تطبيقها في الدولة العثمانية [3].

تتكون اللائحة التنظيمية من خمسة أقسام تضّم 197 مادة حيث تناولت في قسمها الأوّل أقسام المدارس ودرجاتها ،وتحت إسم المدارس العمومية جرى ترتيب هذه المدارس على النحو التالي: القسم الأوّل مدارس الصبية والرشدية ، والإعدادية ،والسلطانية والعالية ،أمّا القسم الثاني فهو قسم المعارف العمومية ،بينما يتناول القسم الثالث أصول الإمتحانات ووضع الشهادات والقسم الرابع يهتم بشؤون المعلمين ،أمّا القسم الخامس فيهتم بالجانب المالي لجهاز المعارف[4].

كانت المدارس العمومية تفتح أبوابها للعامة من المسلمين وغير المسلمين مع تخصيص مدارس أولية صبيانية خاصة بالبنات وأخرى بالأولاد ، والتعليم يكون إجباريا ومجانيا لمدة أربع سنوات ،أمّا المدارس الرشدية وهي المرحلة التالية من الدراسة فمدة الدراسة فيها تدوم أربع سنوات [5]، أمّا فيما يخص التعليم الخاص فقد أخذ نصيبه من القانون وقد تناولته المادة 129 التي توجب حصول المدرس على مؤهلات تضعها وزارة المعارف العثمانية كشرط لمزاولة التدريس في

---

[1] أكمل الدين إحسان أوغلي ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، تر: صالح السعداوي ، م2 ، د ط ، مكتبة إنجلو المصرية للتاريخ والفنون والثقافة ، اسطنبول ، 1999م ص 545.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 217.

[3] أكمل الدين إحسان أوغلى ، المرجع نفسه ، ص 545.

[4] نفسه ، ص 545.

[5] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع نفسه ، ص 217.

المدارس الخاصة ،ويتّم تعيين المدرسين من طرف سلطات تعليمية محلية أو مركزية ، ويتمّ تقديم المناهج والكتب المقررة إلى مجلس التعليم بالولاية لإقرارها ،أو إلى وزارة المعارف إذا كانت المدرسة في العاصمة ، وهذا من أجل وضع حدّ أمام كلّ تعليم يتعارض مع النظام الأخلاقي والسياسي القائم[1] .

4_ الإصلاح العسكري :

اهتمّ السلطان " عبد العزيز " اهتماما كبيرا بالجيش والبحرية بحكم أنه كان مصارعا يميل للجانب العسكري ، ويتقن مهنة صناعة السفن ،فميوله هذا انعكس على واقع الجيش في عصره ، أين سعى جاهدا لتطويره خاصة وأنّ الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية بالدرجة الأولى .

ويبرز هذا الاهتمام أولا في إنشاء مراكز للتكوين والتعليم العسكري الذي يعدّ النواة الأولى لإنشاء جيش قوي ، فقد تمّ في هذا السياق تأسيس العديد من المدارس العسكرية الرشدية سنة 1875 م ، والتي كانت لها العديد من الأهداف منها التحضير لقبول المتمدرسين في الكليات والمدارس العسكرية العليا[2] .

كما عمل على مضاعفة أعداد الجيش الذي ارتفع عند نهاية عهده إلى 180 ألف جندي ، هذا الرقم يمثل أضعاف ما كان في عهد سلفه "عبد المجيد الأول" ، أين بلغ عدد الجند في نهاية فترة حكمه 50 ألف جندي[3] ، وأصبح الجيش العثماني يمثل قوة عسكرية كبيرة العدد، و في حدود عام 1870 م وصل تعداد الجيش النظامي بالمجندين المنخرطين في الخدمة العاملة إلى 210,000 مجند أما المجندين الإحتياطيين فيصل عددهم إلى 190,000 جندي، أمّا الحرس فبلغ عددهم 300,000 مستحفظ ، أمّا فيما يخص تجهيز هذا الجيش فقد كان يتوفر على أحدث الأجهزة والعتاد الذي كانت تمتلكه الجيوش الأوروبية[4].

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ،ص 218.

(2) عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 39.

(3) أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد**... المرجع السابق ، ص 26 .

(4) روبير مانتران المرجع السابق ،ص 98 .

إلى جانب الاهتمام بالجيش اهتمت السلطات العثمانية بتطوير الأسطول العثماني وذلك باعتبارهما يكملان بعضهما البعض ، وذلك من خلال شراء السفن الحربية الكبيرة التي بلغ عددها 15 سفينة بمبلغ مليوني ليرة انجليزية للسفينة الواحدة [1] ،وقد كلّف تطوير البحرية مبالغ مالية ضخمة وأصبح الأسطول العثماني في المرتبة الثانية بعد الأسطول البريطاني من حيث الحمولة البحرية ، وقد بلغ الاهتمام إلى تأسيس مراكز لصناعة السفن [2]، وكلّ هذه المشاريع كان الهدف منها تحسين الجيش والأسطول بعد الضرر الذي لحق بهما في حرب القرم أمام روسيا .

وقد شمل الإصلاح قطاعات أخرى مثل طرق المواصلات خاصة السكك الحديدية التي دخلت الدولة العثمانية أول مرة في عهد "عبد العزيز" مثل سكة الحديد التي تربط إسطنبول بأدرنة وطولها 283 كلم^2 ، وقد بلغ مجموع طول السكك الحديدية التي تمّ إنجازها في الفترة ما بين 1870 _1875 م إلى 1300 كلم^2.[3]،إلى جانب هذه الطرق تمّ إنجاز شركة خاصة بخطوط السكك في أوروبا العثمانية عام 1869 م برؤوس أموال بلجيكية فرنسية ونمساوية ، وقد أنشأ في أواخر عهد السلطان "عبد العزيز" خطا يبلغ طوله1000 كلم^2 ،والتي تشكل الجزء الأول من شبكة السكك ومهمتها ربط الدولة العثمانية بالمدن الرئيسية في أوروبا[4].

وقد كانت السكك الحديدية من بين أهم الوسائل التي وفرت للإمبراطورية إمكانية الرقابة السريعة على مختلف المناطق الخاضعة لها فقد مكنتها من التواصل وفرض السيادة عليها . غير أنها تسببت في إحداث أزمة مالية للدولة ، وأجبرتها على الإستدانة من الخارج[5] .

وفي الجانب المالي تمّ إنشاء العديد من البنوك الكبرى التي لعبت دور الممول للعديد من الشركات والقطاعات الحيوية كالمواصلات والخدمات العامة للبلديات ، ومن هذه البنوك بنك السلطاني العثماني ، وقد اشتركت كلّ من انجلترا وفرنسا في تأسيسه عام 1863 م ، وكذلك الشركة العامة للدولة العثمانية 1864 م ،بنك التسليف للأسهم والأوراق المالية 1869 م والبنك النمساوي

---

(1) ماري ملزباتريك ، المصدر السابق ، ص 44.

(2) أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد**... المرجع السابق ، ص 26.

(3) نفسه ، ص 27.

(4) روبير مانتران ، المرجع السابق ، ص 119 .

(5) أكمل الدين إحسان أوغلي ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 358.

العثماني 1871 م ، وبنك القسطنطينية 1872 م ، البنك النمساوي التركي 1871 م ،هذه المؤسسات والبنوك تهتّم بتزويد الدولة العثمانية بالأموال التي تحتاجها[1] .

5- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديد 1874 م .

هي قوانين وضعية أصدرها السلطان "عبد العزيز" في إطار التنظيمات في 13 ديسمبر 1874 م ، وقد جاء الخط ليؤكد ما تمّ تناوله في خط كلخانة والتنظيمات الخيرية وهو تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع رعايا الدولة [2]، من أهم ما جاء فيه : هو الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، إضافة إلى التأكيد على حق عموم الرعايا في انتخاب أعضاء المحاكم النظامية وأعضاء مجلس الإدارة وتعيينهم سواء كانوا مسلمين أو من غير المسلمين ، وقد اعترف السلطان بسوء توزيع وتحصيل التكاليف المالية من الرعايا ، أو طلب وضع الأنظمة الكفيلة بتخليص الأهالي من الإزعاجات الناجمة عن سوء التحصيل فورا كي تستفيد خزينة الدولة إستفادة مشروعة مع التزام الإعتدال في فرض الضرائب ، وكرّر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال جميع الرعايا . والسماح لغير المسلمين بالإستخدام في أجهزة الدولة[3].

ونلاحظ أن هذا الخط كرّس أكثر حقوق الرعايا الأجانب ، ما يؤكد أن الدول الأوربية كانت تمارس ضغطا رهيبا على الدولة العثمانية و لم تقتنع بالإصلاحات التي قام بها السلطان سابقا .

وقد صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان و لم يكن هناك متسع من الوقت لتنفيذ ما جاء فيه[4].

يمكن القول أن السلطان عبد العزيز خطى خطوة كبيرة نحو إصلاح أحوال الدولة ، هذه الإصلاحات كانت مهمة بحكم فترة الضعف التي كانت تمرّ بها الدولة .وفي ظلّ التكالب والتنافس

الأوروبي من أجل الظفر بنصيب أوفر من ممتلكاتها ، فمثلا حقق السلطان إنجازا كبيرا في مجال تطوير القوة العسكرية التي أصبحت تضاهي نظيرتها الأوربية عددا وعدّة،إلى جانب القطاعات الأخرى المتنوعة ليؤكد للدول الغربية قدرة الدولة على الحفاظ على كيانها ووحدتها والمضي في

---

[1] روبير مانتران ، المرجع السابق ، ص 118 .

[2] عبد العزيز محمد عوض ، المرجع السابق ، ص 31.

[3] نفسه ، ص ص 32 - 33.

[4] نفسه ،ص 34.

الإصلاح،وقد بدى تأثير إصلاحاته واضحا خاصة في الجانب القانوني بإصدار مجلة الأحكام العدلية التي استمر العمل بها في بعض الأقطار العربية وفي تركيا إلى غاية أفول الدولة العثمانية .

وما يميّز إصلاحات هذه الفترة أنها كانت مقتبسة من النظم الغربية خاصة الفرنسية منها. وهذا الإقتباس إنما هو راجع إلى رغبة المصلحين الشديدة للأخذ بنظم الغرب وأساليبه ،ومن أهم العوائق التي وقفت في طريق سير الإصلاحات إنما هو استمرار الثورات واضطرابات الشعوب المسيحية في البلقان واستمرار الضغط الخارجي الأوروبي عليها والذي سيجعلها مهتمة بالدفاع عن ولايتها من التهديد الخارجي .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية للسلطان عبد العزيز .

1_ العلاقات مع البلاد العربية :

1-1 العلاقة مع مصر:

من الضروري قبل أن نتطرق إلى تفاصيل الزيارة التي قام بها السلطان "عبد العزيز" إلى مصر إبراز أحوال مصر العامة قبل هذا الحدث الهام .

الوضع العام في مصر قبل زيارة السلطان "عبد العزيز" 1863م:

كانت مصر قبل هذا التّاريخ قد انتقل فيها الحكم إلى "إسماعيل باشا "[1] وذلك إثر وفاة "سعيد باشا "[2] سنة 1863م ،هذا الأخير سار على نمط السياسة التي اتبعها من سبقه ،فقد كان

طموحا يسعى إلى تحقيق الإستقلال عن الدولة العثمانية ،من خلال التسامح الذي أبداه مع الأجانب والأقليات الدينية ،في مقابل إضعاف نفوذ المسلمين معتقدا بأنه بهذه الطريقة سيكسب إلى جانبه من يدعمه من جهة ويضعف سلطة السلطان العثماني من جهة أخرى،مستغلا في ذلك

---

[1] اسماعيل باشا : 1830 – 1895م، خديوى مصر من سنة 1863م وإلى غاية 1879م ، تمّ في عهده فتح قناة السويس 1869م ، وقد ربط مصر بقضية الديون ، فاضطر إلى بيع أسهمها في القناة إلى إنجلترا سنة 1875م ،الأمر الذي أدى تدخل الدول الأوروبية في شؤون مصر الداخلية ، قام بعزله السلطان عبد الحميد الثاني وذلك عام 1879م ،فخلفه إبنه توفبق باشا ، للمزيد أنظر منير بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 57.

[2] سعيد باشا : 1822م – 1863م هو أصغر أولاد محمد علي سنّا ،وعم عباس باشا الذي حكم قبله ، ولد في الإسكندرية ،كانت له مترلة كبيرة عند والده ، انخرط منذ الصغر في السلك البحري وذلك ما جعله يتقلد منصب القائد العام للأسطول، تولى الحكم وهو في سن 32 من عمره .للمزيد أنظر: أحمد هريدي علي ، **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر** 1220هـ – 1805م / 1300هـ – 1882م ، ج2 ،ط 1، عين للدراسات والبحوث الجامعية الإنسانية والإجتماعية ، 2000، ص 233.

الإضطرابات والأحداث التي عرفتها أوروبا أواخر الخمسينات الأمر الذي ساعد في زيادة الترسانة الحربية ،حيث أبدى اهتماما واضحا بتطوير هذا الجانب [1].

ومن جانب أخر اكتسبت مصر في هذه الفترة مكانة دولية خاصة، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها ،فجلبت انتباه الدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا ،وأصبح التنافس بينهما حول قناة السويس[2] ،وكانت مصر قبل هذا قد منحت فرنسا امتياز مشروع القناة في 30 نوفمبر 1854م بعد فترة قصيرة من تولي محمد سعيد العرش [3]، وقد لقي هذا المشروع معارضة واسعة من قبل انجلتر التي كانت ترى أنّ هذا سيؤدي إلى انفصال مصر عن الدولة العثمانية [4] ،وهذا ليس حبا في الدولة العثمانية بقدر ماهو ناتج عن عدم ارتياحها لهذا النجاح الذي أحرزته فرنسا ،والذي في نظرها سيتحول إلى سيطرة فرنسية على البلاد بعد ما كانت قد فرضت سيطرتها على الجزائر سنة 1830م.

وقد حذرت انجلترا الدولة العثمانية بإبطال مفعول القرار الدولي القاضي بضرورة المحافظة على سلامة أراضيها والذي اتفق عليه سابقا ،في حال تمّ الموافقة على هذا المشروع من قبل السلطان العثماني الذي قام من جانبه بإصدار أمر إلى والي مصر "سعيد باشا " يلزمه بوقف أعمال الحفر لكنه فشل في تحقيق ذلك بفضل المساعي الحثيثة "لنابليون الثالث"[5] لدى الدولة العثمانية ليتمكن

---

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل 1863– 1879م** ، د ط ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1997م ،ص 13.

[2] قناة السويس : قناة ملاحية تقع في الشمال الشرقي لمصر ، تمتد من بور سعيد حتى بور توفيق بالقرب من السويس ،وتربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، المرجع السابق ، ج5 ، ص 2588.

[3] أحمد هريدي علي ، المرجع السابق، ص 233.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع نفسه، ص 12.

[5] نابليون الثالث : 1808م – 1873م ، امبراطور فرنسا من سنة 1853م وإلى غاية 1870م ،عاش في المنفى بعد عام 1815م ،ورجع إلى فرنسا بعد ثورة 1848م ، انتخب رئيسا للجمهورية عام 1848م ، أعلن نفسه إمبراطورا عام 1852م ، انهزم في الحرب الفرنسية البروسية فتم إبعاده عن العرش 1870م ، قضى بقية حياته في انجلترا .للمزيد أنظر: منير بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 450.

من إبطال هذا القرار وبدأت مصر في تطبيق مشروعها [1].

كل هذه الأحداث والتطورات التي عرفتها مصر جعلتها محطة أنظار الدول الأجنبية ليتحول إلى تنافس دولي سيؤثر بلا شك على مستقبل البلاد ،وهذا بطبيعة الحال سيجلب القلق والخوف لدى الباب العالي من إمكانية حدوث الإنفصال عنها ،وبعدما انتقل الحكم إلى الوالي الجديد "اسماعيل باشا" والذي اتبع سياسة أكثر تأثيرا من غيره ،هذه السياسة التي يعتمد فيها على الإغراء ومحاولة التقرب من السلطة العثمانية ،مخالفا في ذلك الخطة التي كان يسير عليها "محمد علي باشا"[2] الذي اعتمد على قوة الجيش والسلاح المصري من أجل الإنفصال عن الدولة العثمانية في حين نجد "اسماعيل " اعتمد على سلاح المال في سبيل الحصول على الإمتيازات [3]،

وقد قدّم أموالا طائلة من الرشاوي والهدايا لرجال الأستانة على اختلاف مراتبهم [4] ،ويقال أنّه صرف حوالي 12000000 مليون جنيه طيلة فترة حكمه لتحقيق ما يصبو إليه ،والزيارة التي قام بها السلطان "عبد العزيز" لدليل على نجاعة هذه السياسة التي اتبعها ،فقد توالت الفرمانات[5] الخاصة بمصر تباعا بعد هذه الزيارة [6].

---

(1) جورج يانج ، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل** ،تر: علي أحمد شكري ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1416هـ – 1996م ، ص 219.

(2) محمد علي باشا: 1769م – 1849م هو والي مصر من سنة 1805م وإلى غاية 1848م ، يعّد مؤسس الأسرة العلوية التي حكمت مصر حتى عام 1953م ، هو مؤسس النهضة المصرية الحديثة ، ساعد السلطان محمود الثاني في حربه ضد الثائرين في اليونان .للمزيد أنظر: منير بعلبكي،المرجع السابق، ص 420.

(3) جورج يانج ، المرجع نفسه ، ص 238.

(4) لقد حصل الصدر الأعظم محمد فؤاد باشا وحده على ستين ألف جنيه قدمها له كرشوة مقابل تقديم خدمات له لتعزيز صداقته بالسلطان العثماني. للمزيد أنظر : عمر عبد العزيزعمر، **تاريخ المشرق** ...، المرجع السابق ، ص 327.

(5) الفرمان : لفظ فارسي معناه أمر أو حكم أو دستور موقع من الملك ، استعمله الأتراك في العصر العثماني للدلالة على الأوامر السلطانية أو بما يسمى حاليا بالمراسيم السلطانية .للمزيد أنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، المرجع السابق ، ص 383.

(6) جورج يانج ، المرجع نفسه، ص 239.

زيارة اسماعيل باشا إلى الأستانة :

كان قد سبق زيارة " السلطان عبد العزيز" زيارة مماثلة قام بها " اسماعيل باشا"إلى الأستانة وذلك إثر اعتلائه عرش مصر من أجل أن يستلم فرمان التولية من السلطان ،وقد استغل فرصة تواجده بالعاصمة ليوجه الدعوة للسلطان "عبد العزيز" الذي لم يتوان في قبول هذه الدعوة ،وحلّ السلطان بمصر في أفريل 1863م ، وقد كانت العلاقات بينهما ودية في معظم الفترات ،فقد عمل "اسماعيل باشا" على توثيق علاقاته بالدولة العثمانية [1] ،وكان يكثر من رحلاته إلى الأستانة وذلك رغبة منه في الحصول على امتيازات توسع من استقلاله[2]

زيارة السلطان "عبد العزيز" إلى مصر 1863م:

إنّ مايميز السلطان "عبد العزيز" عن بقية السلاطين هو قيامه بتفقد مماليكه بنفسه ،وذلك عندما قام برحلته الشهيرة بعد حوالي سنتين من اعتلائه العرش سنة 1863م ، وقد رافقه في هذه الرحلة عدد من كبار رجال الدولة المقربين وأبناء أخيه الثلاثة [3] .

يّعد السلطان "عبد العزيز " أوّل سلطان عثماني يزور مصر منذ أن تمّ فتحها في عهد السلطان "سليم الأول "[4] ،فلم يكن السلاطين العثمانيين يغادرون عاصمة السلطنة ،ولّعل ذلك راجع إلى تخوفهم من محاولات الإنقلاب التي يقوم بها الوزراء [5]،وبالتّالي قد يؤدي ذلك إلى فقدان مناصبهم وحدوث اضطرابات تمس استقرار الدولة .

---

[1] عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق** .. ،المرجع السابق ، ص ص 325- 326.

[2] محمد صبري ، **مصر من محمد علي إلى اليوم** ، ط 2 ، مطبعة مصر ، مصر ، 1927م ، ص 98.

[3] رافق السلطان عبد العزيز في رحلته إلى مصر كل من :مراد أفندي وعبد الحميد أفندي ، بالإضافة إلى رشاد أفندي وابنه الأمير يوسف عز الدين ووزير الحربية فؤاد باشا ووزير البحرية محمد باشا .

[4] سليم الأول :1470 – 1520 هو السلطان التاسع حكم في الفترة الممتدة من 1512م وإلى غاية 1520م تسلم الحكم بعد تنازل والده عن العرش ، هزم الصفويين في معركة جالديران 1514م ، فتح مصر1516م وسوريا 1517م للمزيد أنظر : منير بعلبكي ،المرجع السابق، ص 241.

[5] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق، ص 67.

مجريات الرحلة :

بفعل التّطور الحاصل في مجال وسائل النقل والمواصلات التي عرفها عصرالسلطان ،أصبح من الممكن السياحة بسرعة وذلك باستخدام وسائط بخارية ،وهذا ماساعد السلطان "عبد العزيز" على القيام بالرحلة إلى مصر ، أين انتقل مع بقية مرافقيه بالباخرة " فيض الجهاد "،وذلك يوم 03 أفريل 1863م وقد وصل السلطان إلى الإسكندرية ،و استقبل استقبالا شعبيا ورسميا ،وذلك في يوم 7 أفريل [1] ، حيث ألقى خطابا في الحفلة الرسمية التي أقيمت في القلعة والتي حضرها رجال السلك السياسي ومما جاء في هذا الخطاب " **لم يكن غرضي من القدوم إلى مصر سوى إعطاء واليها دليلا جديدا على حسن نيتي وتقديري الشخصي له ومشاهدة ذلك الجزء المهم من الإمبراطورية ،إنّني أخصص كل جهودي للعمل على تقدم أملاكي ورفاهية جميع طبقات السكان فيها وتوثيق روابطنا بأوروبا ، وإنّني على تمام اليقين من أنّ الوالي سيسير في هذا الإتجاه ،وأنّه سيقوم بمهمته على أكمل وجه .....**"[2].

لقد أثنى السلطان "عبد العزيز "من خلال هذا الخطاب على والي مصر الجديد "اسماعيل باشا "والتقدم الحاصل في البلاد .

وقد أكدت هذه الزيارة على المكانة التي يحضى بها الوالي لدى السلطان العثماني ،فقد حصل على أرفع أوسمة الدولة العثمانية وهو وسام " المجيدية "،ونفس الأمر حصل مع كثير من رجال الحكومة المصرية بعد تقلدهم للأوسمة والألقاب ، وهذا ما استدعى اهتمام القنصل الفرنسي الذي علق على هذا التكريم حيث قال" **بأنّ مركز والي مصر الأدبي قد تدعّم لسبب واحد هو أنّ حقوق البلاد لم تنتقص في شيئ** "[3] هذا التصريح في هذا الوقت يبرز الإهتمام الأوروبي بأوضاع مصر خاصة فرنسا التي كانت تشرف على مشروع حفر قناة السويس .

لقد أُعجب السلطان كثيرا بالتقدم الحاصل في مصر خاصة في المجال المتعلق بوسائل النقل حينما سافر من الإسكندرية إلى القاهرة بالسكك الحديدية ،وكانت أول رحلة له في القطار ،وقد شرح له المختصون نظام توقف عربة القطار بالإضافة إلى ذلك ألقى السلطان نظرة على مبنى المحطة

---

[1] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص ص66-67.

[2] نقلا عن عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق** ....، المرجع السابق ، ص327.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **علاقات مصر** ...، المرجع السابق ، ص ص 34- 35.

والنظام الداخلي الذي تسير عليه [1] ،كما طاف السلطان "عبد العزيز" في أنحاء مصر خلال العشرة أيام التي قضاها ،فقام بزيارة إلى ضريح "محمد علي باشا " وعديد المساجد المتواجدة بالبلاد ولم يفوت فرصة تواجده دون أن يزور الأهرامات ،وكان ذلك في اليوم السابع من الزيارة ،وبذلك انتهت زيارة السلطان في يوم الجمعة 17 أفريل ،وقد ودعه سكان الإسكندرية في احتفال كبير أقامه الوالي "اسماعيل باشا"[2].

الهدف من الزيارة :

السؤال الذي يجب أن يطرح هو : لماذا اختار السلطان "عبد العزيز" مصر من بين الولايات العثمانية الأخرى للقيام بهذه الزيارة ؟.

مما لاشك فيه أنّ هذه الزيارة لم تأت من قبيل الصدفة أو الترويح عن النفس ،فزيادة على أنّ السلطان كان محبا للمغامرة والترحال ،كذلك كان الوضع العام الذي تمر به مصر في هذه الفترة بالذات هو الدافع الأبرز لهذه الزيارة ،ولم تكن هذه الزيارة [3] لتكون لولا المكانة التي وصلت إليها مصر ،التي أصبحت تتمتع بوضع خاص في نطاق الإمبراطورية ،فالفترة التي سبقت عصر "إسماعيل"في عهد " محمد علي " كانت قد تغيرت فيها نظرة المصريين نحو الدولة العثمانية ، لهذا رأى رجال الدولة العثمانية أنّ يعيدوا إلى المصريين فكرة الولاء للسلطان العثماني ،وهي نفس الفكرة التي كان السلطان يريد تطبيقها من خلال تأكيد سلطة الدولة في كل مكان [4]،كما أكّدت هذه الزيارة للعالم أجمع بأنّ مصر لاتزال تابعة للإمبراطورية العثمانية [5]

---

[1] عبد العزيز الشناوي ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ج3، د ط ، مكتبة الجلو الإنجلو المصرية ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 38،39.

[2] زيارة سلطان وقصة شارع ، مقال إلكتروني . www . king . farouk mis com تم الإطلاع عليه في 4/2 /2016.

[3] لقد عارض فؤاد وعالي باشا السلطان في القيام بهذه الرحلة خشية أن يضطر السلطان إلى أن يقتطع لممثلي الدول في مصر أو الوالي وعودا تمس مصالح الدولة وتقاليدها ، وعندما فشلا في إقناعه بذلك ،حاولا إقناعه بعدم بتهيؤ صحته للرحلة البحرية وعدم سماح أحوال الدولة بهذه النفقات التي لا طائل منها ، للمزيد أنظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **علاقات مصر بتركيا**...، المرجع السابق ، ص 31.

[4] نفسه ، ص ص 29- 30.

[5] أورخان محمد علي ، **السلطان عبد** ...، المرجع السابق، ص 43.

فرمان الخديوية المصرية :

بعد هذه الزيارة[1] قام السلطان بإصدار العديد من الفرامانات لخديوية [2]التي كانت تخدم مصر بشكل كبير ، كما حققت لها نوع من الاستقلال الذاتي في تسيير شؤونها ، وتتعلق بوالي مصر أكثر ،وأهم هذه الفرامانات نجد :

_ فرمان 27 ماي 1866 م :

هذا الفرمان يقضي بتغيير نظام توارث الحكم ، وحصرت خلالها وراثة الحكم بأكبر أولاد الوالي الحاكم ، واستهدف منه إسماعيل ضمان وراثة ابنه توفيق الحكم وإقصاء أخيه مصطفى فاضل "[3]وعمه الأمير عبد الحليم من وراثة الحكم[4].

_ فرمان 08 جوان 1867 م :

إنّ أطماع إسماعيل لم تقف عند حدود الفرمان الأول بل سعى جاهدا للحصول على لقب يميّزه عن بقية وزراء الدولة العثمانية والحكام العثمانيين الآخرين الذين كانوا يلقبون بالوالي مثله وقد حصل على ما يريد سنة 1867م ،حينما أصدر السلطان فرمان يقضي بإعطاء لقب الخديوي ، ومنح بموجبه العديد من الإمتيازات[5] الجديدة وأصبح إسماعيل يتمتع بمكانة خاصة حيث ارتقى إلى مصاف الملوك [6].

---

(1) تمّ تسمية شارع يمتد من ميدان العقبة إلى قصر عابدين وأطلق عليه اسم عبد العزيز ليعرف "بشارع عبد العزيز "تخليدا لهذه الزيارة .

(2) أنظر الملحق رقم 3 ص 88.

(3) مصطفى فاضل (1829 م – 1875 م) : هو أخ الخديوي اسماعيل حاكم مصر ،وهو الوريث الشرعي له ، تولى عدة مناصب إدارية مهمة في الدولة العثمانية حتى صدور فرمان الوراثة الذي نص على انتقال الحكم من الأب إلى الإبن فحرمّ مصطفى فاضل من حقه في الحكم مصر ،الأمر الذي جعله يبيع أملاكه ويسافر إلى باريس ،وقد ظلّ ناقما على السلطان عبد العزيز وبالتالي انظم إلى صفوف المعارضين للحكومة العثمانية ، للمزيد أنظر : محمد عصفور سلمان ،" العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها " **مجلة ديالي** ،ع 49، ، 2011م ، ، ص 20.

(4) عبد العزيز الشناوي ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ج 4 ،دط ،مكتبة الجلو المصرية ، القاهرة 2005 ص 226.

(5) من الإمتيازات التي منحها إسماعيل إقرار حق الحكومة المصرية واستقلالها في إدارة شؤونها الداخلية والمالية ، وعقد اتفاقيات خاصة مع الدول الأجنبية في مسائل الجمارك والبريد والنقل وغيرها . للمزيد أنظر : جورج يانج ، المرجع السابق ، ص 242

(6) سيار الجميل ، **تكوين العرب الحديث** " ط 1 ، دار الشروق ، الأردن : 1997 م ، ص 442 .

غير أن العلاقة بين السلطان والخديوي "إسماعيل" أصابها نوع من الفتور والتذبذب إثر قيام قنصل فرنسا بمراسلة وزير خارجيته سنة 1867 م يخبره عن وجود خلاف بينهما ، وأنّ إسماعيل ينوي استغلال الوضع الحرج الذي آلت إليه السلطنة العثمانية [1] ، وما زاد الأمر سوءا هو قيام إسماعيل بالسفر إلى أوروبا سنة 1868 م من أجل دعوة ملوكها ورؤسائها لحضور حفلات افتتاح قناة السويس دون أن يعلم السلطان "عبد العزيز " بذلك ، والذي اعتبر هذا التصرف إستهانة بشأنه وإغفالا لواجب الولاء نحوه [2].

ولّما عاد الخديوي إلى مصر أخذ يهيء الأجواء لإستقبال المدعوين ويجهز كلّ ما يلزم لإقامة الملوك والوزراء من السرايات اللائقة بمقامهم ،وفي 17 سبتمبر 1869 م قدّم الوافدون على البرزخ وفي مقدمتهم إمبراطورة فرنسا وإمبراطور النمسا وولي عهد ألمانيا وإيطاليا ،وقام بتوفير كلّ أسباب الراحة لهم [3]،وهذا ما أثار غضب السلطان "عبد العزيز" ، فأول ما قام به هو إستدعاء "مصطفى فاضل" أخ الخديوي إسماعيل وعيّنه وزيرا للداخلية العثمانية للردّ على "إسماعيل" ، بالإضافة إلى هذا أصدر فرمانا في نوفمبر 1869 م والذي قيّد فيه حقوق إسماعيل وأمره ألا يتصل بالدول الأجنبية إلا عن طريق سفراء الباب العالي ، ومنعه من زيارة اسطنبول وإخضاع ميزانيته لحكومة الأستانة وحرّم عليه حق عقد القروض إلا بموافقة السلطان [4]،وما لبث أن عاد "اسماعيل " لمحاولة تحسين علاقته مع السلطان ،وبقي فترة طويلة وهو على هذا الحال لأنّ الصدر الأعظم كان يعيق ذلك لكن بوفاته سنة 1871م ومجيئ "محمود نديم "باشا أعاد الخديوي الكرّة من خلال الصدر الأعظم الجديد ،وقام بزيارة إلى اسطنبول سنة 1872م[5].

---

[1] مصطفى بركات ، **الألقاب والوظائف العثمانية** ، د ط ، دار غريب ، القاهرة : 2000 م ، ص 290 .

[2] عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 4، ص 227 .

[3] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص ص 572 -573.

[4] مصطفى بركات ، المرجع نفسه ، ص 291.

[5] عبد العزيز الشناوي ، المرجع نفسه، ص 228.

– فرمان 10 جويلية 1873م :

بعد عودة اسماعيل من اسطمبول، أصدر السلطان "عبد العزيز" فرمانا سنة 1873م ،وهو الفرمان الشامل الذي ينص على توارث عرش مصر لأكبر أولاد الخديوي وحق عقد الإتفاقيات الجمركية والمعاهدات التّجارية وحق الحكومة المصرية في إصدار القوانين وكذلك حق الإقتراض من الخارج بدون استئذان السلطة العثمانية ،وزيادة عدد الجيش المصري بالإضافة إلى حق بناء السفن الحربية عدا المدرعات ،وبمقتضى هذا الفرمان أصبح للخديوي سلطة واسعة في وضع الأنظمة الداخلية للبلاد وإصدار القوانين القضائية والإدارية والمالية ،وأصبحت الأحكام تصدر باسم الخديوي إذ أصبح لديه الحق في سك عملة تخالف الدولة العثمانية عيارا وقيمة [1].

لقد سعى السلطان " عبد العزيز " لإرضاء "اسماعيل " من خلال الإمتيازات الممنوحة له .بموجب الفرمانات خوفا من انفصال هذا الإقليم عن الدولة العثمانية خاصة وأن مصر ستشكل في المستقبل طريقا هاما للولايات العثمانية في الجزيرة العربية [2].

1 2 العلاقة مع الخليج العربي :

– أهمية الخليج العربي بالنسبة للدولة العثمانية .

اتبعت الدولة العثمانية في عهد السلطان "عبد العزيز" سياسة جادة لتوطيد ركائزها في الجزيرة العربية خاصة في منطقة الخليج العربي [3]وقد تضافرت مجموعة من العوامل ساهمت في توجيه أنظار الدولة العثمانية إلى هذه المنطقة الهامة من البلاد العربية وأهم هذه الأحداث :

---

[1] مصطفى بركات ، المرجع السابق ،ص ص 291 – 292.

[2] نبيل عبد الحي رضوان ، **الدولة العثمانية غربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس 1286هـ –1326هـ / 1869م – 1908م** ، مذكرة الماجستير ، (مرقونة)، ، جامعة الملك عبد العزيز ، 1980 / 1981، ص 90 .

[3] الخليج العربي : يمتد من إيران وجزيرة العرب ويضم إيران ، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية وقطر والبحرين . للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 1451 .

1ـ فتح قناة السويس 1869 م .

ساهم هذا الحدث في إزدهار الحياة الاقتصادية إذ أدّى إلى إنتعاش طريق الخليج العربي والبحر الأحمر وعودة النّشاط التجاري لهما ، مما زاد في التنافس الدولي للسيطرة على هذه الطرق الهّامة وفتحت المجال للأسطول العثماني للعبور إلى منطقة الخليج .

2ـ إمتلاك الدولة العثمانية لجيش قوي جعلها تفكر في إخضاع المناطق النائية من الإمبراطورية ومضاعفة حامياتها في منطقة الخليج العربي خاصة المناطق الساحلية .

3ـ رغبة الدولة العثمانية في وقف تسلّل النفوذ الإنجليزي في منطقة الخليج العربي ، وذلك بعد أن رأى السلطان "عبد العزيز "اهتمام الدول الأوربية ببلدان الشرق العربي على إثر فتح قناة السويس سنة 1869 م .

4ـ اعتبر السلطان العثماني نفسه وارثا للخلافة العربية الإسلامية ، الأمر الذي بنى عليه ملكيته لشبه الجزيرة العربية[1] .

5ـ تعيين مدحت باشا واليا على بغداد سنة 1869 م ، والذي كان يرغب في بسط دعم نفوذ الدولة في المناطق الآسيوية [2]

ـ العلاقات العثمانية الكويتية :

نظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به الكويت ،فهي تقع على رأس الخليج العربي وقريبة من البصرة [3]،وتقع على الساحل الجنوبي لخليج صغير ،وتحمي مدخله جزيرتان صغيرتان جعلتا منه ميناء طبيعيا صالحا لرسو السفن ،وأصبحت تحتل مكانة تجارية مهمة في منطقة الخليج[4] الأمر الذي جعلها تجلب أنظار الدولة العثمانية التي سعت لضمها إلى ممتلكاتها .

[1] علي عبد الله فارس ، **ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية (الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية)** ط 1، مركز الدراسات والوثائق ، الإمارات : 2001 م ، ص ص 17 – 18 .

[2] عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 4، ص 202.

[3] البصرة : مدينة موجودة بالعراق على الضفة اليمنى من شط العرب وتبعد 118كلم عن الخليج العربي .للمزيد أنظر: محمد حسين نصار ، المرجع السابق ، ج 2،ص 719.

[4] علي عبد الله فارس ، المرجع نفسه، ص 23.

ففي سنة 1871م تمكن "مدحت باشا" من إقناع السلطان "عبد العزيز" بإصدار فرمان يحدد نوع تبعية الكويت للدولة العثمانية ويقضي هذا الفرمان بإعلان الكويت قضاء مستقلا استقلالا ذاتيا ويتولى الحكم فيه أسرة الصباح ونّص الفرمان أيضا أن يحمل شيخ الكويت لقب القائممقام وهو مستقل في تنظيم شؤونه الداخلية[1] ،كما نص الفرمان على إعفاء شيخ الكويت من دفع الجزية للسلطان ،والنقطة الأبرز في هذا الفرمان هو ما تعلق بقضية رفع السفن المملوكة لأهل الكويت للعلم العثماني ،لأن معظم أصحاب السفن من سكان الجزء الغربي في منطقة الخليج كانوا يفضلون رفع الأعلام الأجنبية خاصة العلم البريطاني والهولندي حتى يتمتعوا بالإمتيازات الممنوحة للرعايا البريطانيين في ولاية بغداد[2] .

على الرغم من أنّ الكويت كانت من أقرب الإمارات العربية لممتلكات الدولة العثمانية في أقصى شمال شرق الجزيرة العربية إلا أنّها كانت تتمتع بالإستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية و لم تكن لها تبعية مباشرة [3] فقد رضي مشايخ الكويت بالتبعية الإسمية للدولة العثمانية وهذا راجع إلى جملة من الأسباب أهمها :

_بحكم الإنتماء للدين الإسلامي لم يرغب شيوخ الكويت في الإنفصال عن الرابطة الإسلامية التي جسدتها الدولة العثمانية بالإضافة إلى ذلك خشي شيوخ الكويت التهديد العثماني المتمثل في قطع إيرادات الأراضي التي كانوا يملكونها في البصرة ،خاصة إذا تعارضت سياسة شيوخ الكويت مع سياستهم وكذا محاولة كسب تأييد الدولة العثمانية في حال إذا ما تعرضت لتهديد خارجي أجنبي[4] .

وقد كانت سياسة الكويت اتجاه العثمانيين تسير في اتجاهين : الأول :الوقوف في وجه الدولة العثمانية في الأمور التي تمسّ استقلال شيوخ الكويت وسيادتهم عليها ، وهذا ما تجسد في رفض شيوخها لطلبات الولاة العثمانيين الخاصة بتسليم الفارين إلى الكويت والمحميين بشيوخها .أمّا الاتجاه الثاني فهو مساندة الدولة العثمانية وتدعيم نفوذها في المناطق التابعة لها عن طريق تقديم

---

(1) محمد حسن العيدروس ، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** ، د ط ،دار الكتاب الحديث ، الكويت ،2002م ، ص 108.

(2) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 4،ص 202.

(3) محمد حسن العيدروس ، المرجع نفسه ، ص 108.

(4) علي عبد الله فارس ، المرجع السابق ، ص 23.

المساعدات الممكنة وذلك أثناء حملة الدولة العثمانية على منطقة الإحساء سنة 1871 م ، بحيث اشترك شيخها الذي قاد القوات الكويتية بنفسه عن طريق البحر مرافقا للقائد العثماني "نافذ باشا"وذلك لتقوية العلاقة مع العثمانيين من جهة والتخلص من سيطرة الأمير "سعود " على السواحل المتاخمة للكويت .

وبهذا ساهمت الكويت بأكثر من ثمانين سفينة من سفنها لإستخدامها في تلك الحملة ، كما وقف شيخ الكويت إلى جانب "مدحت باشا" في جميع مشاكل الجزيرة العربية وساعده على إخماد معظم الثورات التي قامت في الإحساء[1] .

_ العلاقة مع اليمن :

لقد نجحت الدولة العثمانية في أن تعيد لليمن [2]الحكم المباشر سنة 1872 م (أي بعد مرور ثلاث سنوات من فتح قناة السويس 1869 م) بعد فشل المحاولات التي بدأت مع عام 1849 م ، وبعد أن نجحت بالتعاون مع انجلترا في القضاء على قوة "محمد علي باشا"وطرده من اليمن ، وقد جاءت السيطرة العثمانية الثانية على اليمن ضمن محاولات الدولة تشديد قبضتها على الأراضي العربية التي بقيت في حوزتها[3] .

من أهم العوامل التي ساعدت العثمانيين على العودة إلى اليمن ومكّنتهم من دخول صنعاء وإقامة الحكم العثماني في سنة 1872 م ،ذلك أن أهلها ضاقوا ذرعا من المنازعات بين أئمة الزيدية [4] وبين منافسيهم على الإمامة ،وكانوا في الوقت نفسه يرغبون في العيش في سلام [5]

---

[1] محمد حسن العيدروس ، المرجع السابق، ص ص 108 –109.

[2] اليمن : تقع في الركن الجنوبي الغربي من شبه جزيرة العرب لها حدود مع السعودية وعمان وخليج عدن والبحر الأحمر ، عاصمتها صنعاء ، وتنقسم اليمن إلى قسمين رئيسيين هما :الهضبة والمنطقة الغربية من ساحل البحر الأحمر .للمزيد أنظر: محمد حسين نصار ، **الموسوعة العربية الميسرة** ،ج7، ط3، المكتبة العصرية بيروت 2009م ، ص 3651 .

[3] سيار الجميل ، المرجع السابق ، ص 454 .

[4] الزيدية : نسبهم إلى إمامهم زيد بن علي زين العابدين (698 _ 740 م) ولقد نشأت الزيدية كفرقة شيعية بعد فترة من استشهاد الإمام زيد وبالتحديد في العهد العباسي . أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج 3 ،المؤسسة العربية،بيروت ،دت ، ص 516 .

[5] نبيل عبد الحي رضوان ، المرجع السابق ، ص ص 118 – 119 .

ولهذا استنجدوا بالسلطان العثماني" عبد العزيز" ليساعدهم على إقرار الأمور في اليمن بعد أن عمّت الفوضى أرجاء البلاد ، وبطبيعة الحال لم يكن مستغربا أن يلبي السلطان العثماني نداء اليمنيين ويستجيب إلى مطلبهم وبخاصة في الوقت الذي ضعفت فيه شوكة الإمامة الزيدية وعمت الفوضى أرجاء اليمن وكان ذلك هو التوقيت المناسب لكي تحقق السياسة العثمانية أهدافها بإعادة اليمن لسيادتها الفعلية ، وقد تمّ للعثمانيين تحقيق غايتهم هذه بسيطرتهم على صنعاء في سنة 1872 م ونجحوا في إقامة الحكم العثماني في اليمن[1] .

تكمن أهمية موقع اليمن في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية بالنسبة للدولة العثمانية في جعلها منطقة دفاع هامة عن حدود الدولة العثمانية من الجنوب ، وقد أدى هذا إلى إقتناع العثمانيين بأن سيطرتهم على اليمن تجعلهم يضمنون سلامة الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز ، وقد تضاعفت أهمية موقع اليمن بتحول التجارة العالمية إلى طريق البحر الأحمر عبر قناة السويس[2]

2 – العلاقات مع الدول الأوروبية :

تعتبر زيارة السلطان " عبد العزيز" إلى أوروبا هي الزيارة الأولى من نوعها والتي لم يقم بها سلطان عثماني ولا حتى رئيس دولة تركية إلى غاية سنة 1950 م ، وقد استغرقت زيارة السلطان عبد العزيز " ما يقارب ستّة وأربعين يوما [3]، وقد رافقه في هذه الزيارة ولّي العهد "مراد أفندي "الذي يبلغ من العمر 27 عاما وابنه الأكبر" يوسف عز الدين الذي يبلغ من العمر 10 سنوات بالإضافة إلى ولي العهد الثاني " عبد الحميد أفندي " الذي يبلغ من العمر 25 عاما ، وغيرهم من المسؤولين الكبار ،وقد رافقته في هذه الرحلة سفن تركية مدرعة [4].

وقد طاف خلالها السلطان بالعديد من الدّول الأوروبية ،حيث جاءت هذه الزيارة في إطار تعزيز العلاقات مع الدول الأوروبية الفاعلة خاصة فرنسا وانجلترا .

---

[1] فاروق عثمان إباضة، **الحكم العثماني في اليمن 1872 م _ 1918 م** ،د ط، المكتبة العربية، د ب ن ،1976 م، ص 76

[2] نبيل عبد الحي رضوان ، المرجع السابق ، ص 86 .

[3] أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 417.

[4] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 71.

2-1 العلاقات مع فرنسا :

أقام السلطان " عبد العزيز" علاقات حسنة مع فرنسا ، فكانت أوّل ما افتتح به زيارته هو التوجه إلى العاصمة الفرنسية باريس[1] يوم 23 جوان1867م بدعوى من امبراطورها"نابليون الثالث " لحضور المعرض الباريسي الذي أقيم في العاصمة الفرنسية باريس ،وقد دعى إليه أغلب ملوك[2] وأمراء أوروبا[3].

استغرقت زيارة السلطان عشرة أيام وافدا إليها من إيطاليا التي تناول فيها الغداء ، ليستقل بعدها القطار متوجها إلى مرسيليا ،وقد تمّ استقبال الوفد العثماني من طرف الإمبراطور" نابليون الثالث" في محطة القطار بباريس في صباح يوم 30 جوان ، ليتوجه إلى قصر tuileries، أين لقي ترحابا واسعا من قبل الأهالي ، وتمّ تخصيص قصر الإيليزي [4] مقرا لإقامة السلطان العثماني ، ونال مراد أفندي " إعجاب الجميع خاصة وأنّه كان يتقن اللغة الفرنسية ، ليغادر السلطان مدينة باريس وذلك يوم 10 جوان حيث تمّ توديعه من طرف الإمبراطور الفرنسي " نابليون الثالث "[5]، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمبراطور الفرنسي قد قام بزيارة إلى الأستانة رفقة الإمبراطور النمساوي وكان ذلك سنة 1286هـ - 1869م [6].

2-2 العلاقة مع انجلترا:

تميّزت العلاقة بين الدولة العثمانية وانجلتر في معظمها بالتوتّر خاصة في منطقة الخليج العربي التي جلبت اهتمام متزايد من الدولة العثمانية في هذه الفترة ،وبالتّالي أصبحت تشكّل مصدر قلق وإزعاج كبير لإنجلترا التي سعت لإقامة علاقة صداقة مع "الأمير السعودي فيصل "سنة 1864م

(1) أنظر الملحق رقم 4 ص 89.

(2) كان من ضمن المدعوين : خديوي مصر " اسماعيل باشا الذي زار باريس قبل وصول السلطان عبد العزيز . أنظر محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 546.

(3) نفسه ، ص 546.

(4) الإليزي : هو القصرالمخصص لإقامة رؤساء الجمهورية في فرنسا حاليا . أنظر : يلماز أوزتونا ،المرجع السابق ، ص 72.

(5) نفسه ، ص 72.

(6) إبراهيم بك حليم ، المرجع السابق ، 220.

وأوفدت مبعوثها " بيلي " لزيارته ،وقد واصل الأمير " عبد الله " مابدأه الأمير فيصل ،وأعلن عن رغبته في قيام علاقة مع انجلترا ،وتمّ توقيع معاهدة صداقة بينهما في 21أفريل 1866م [1].

وقد اعتبر تعيين "مدحت باشا" واليا على العراق حدثا هاما بالنسبة للعلاقات العثمانية البريطانية في الخليج العربي ،خاصة وأنّ هدف " مدحت باشا " هو الحد من التّوسع الإنجليزي في هذه المنطقة التي أصبحت من أكثر المناطق إثارة للجدل بين بريطانيا والدولة العثمانية باعتبارها تمثل المنطقة الفاصلة بين نفوذ كلا الدولتين [2] ،إضافة إلى أطماعها في منطقة الخليج كذلك كانت مصر من ضمن أهداف انجلترا خاصة بعد فتح قناة السويس سنة 1869م ،حيث سعت للسيطرة عليها وقد تمّ لها ذلك عندما قام" اسماعيل باشا "خديوي مصر برّهن أسهم القناة واشترتها انجلترا وأصبح لها نفوذ قوي في البلاد .

رغم هذه المضايقات التي قامت بها انجلترا في مناطق نفوذ الدولة العثمانية إلا أنّ السلطان "عبد العزيز "قام بزيارة تاريخية إلى لندن ،وذلك بدعوى من الملكة "فكتوريا "[3]، وقد قصد لندن في إطار زيارته التي قام بها إلى أوروبا في 1867م والتي افتتحها بباريس ،وقد استقبله في لندن الملك " إدوارد السابع "[4] والتقى مع الملكة فكتوريا ،وتمّ تخصيص قصر باكنجهام لإقامته ، وقد دامت زيارته أحد عشر يوما ، تجول مع الملكة وحضر الدعوات الرسمية والمسارح والمعارض ،وقد منحه رئيس بلدية لندن براءة مواطنة فخرية من الدرجة الأولى ،وقد رحب به الشعب الإنجليزي ، وحضي" مراد أفندي" ولي العهد بالإعجاب الكبير من " إدوارد السابع "،وقد تمّ التفكير في تزويج مراد من إبنة "فكتوريا" لكن السلطان "عبد العزيز "رفض ذلك [5].

أكّدت هذه الزيارة النوايا الحسنة للسلطان العثماني في تحسين العلاقة مع انجلترا التي ما لبثت تتدخل في شؤون الدولة في العديد من المرات ، وتحاول التقليل من مكانتها ،فقد صرّح فريق

---

[1] علي عبد الله فارس ، المرجع السابق ، ص ص 253 – 254

[2] نفسه ، ص ص 255– 256.

[3] الملكة فكتوريا : 1819 – 1901م هي ملكة بريطانيا العظمى في الفترة الممتدة 1837م – 1901م وامبراطورة الهند ، عملت على تغيير مكانة العرش ، تقدمت بريطانيا في عهدها في ميدان التصنيع كما اتسعت رقعة الإمبراطورية البريطانية للمزيد أنظر : منير بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 340.

[4] إدوارد السابع (1819 – 1901) هو خليفة الملكة فكتوريا على العرش ، قوى التفاهم الدولي برحلاته إلى القارة الأوروبية ، تحالف مع فرنسا ، للمزيد أنظر : محمدحسين نصار ، المرجع السابق ، ج1، ص 203.

[5] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 72.

كبير من الإنجليز أنّ زوال الدولة العثمانية بات ضروريا حيث أنّها فشلت في الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبي ،فقد صرّح وزير خارجية انجلترا سنة 1866م " **إنّ الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي إزالتهم على سطح الأرض كلية** " [1] ،كما استّغلت الأوضاع المالية السيئة للدولة العثمانية سنة 1865م وحاجتها إلى الأموال فاقترضت الدولة العثمانية مبالغ مالية مقابل تعيين مفوض لها يراقب صرف الأموال [2]،وهذا في حد ذاته يعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية .

3-2 علاقاته مع البلدان الأوروبية الأخرى :

شملت زيارة السلطان " عبد العزيز " بلدان أخرى على غرار فرنسا وبريطانيا ،فبعدما أنهى زيارته إلى إنجلترا توجه مباشرة إلى بلجيكا ، وتناول طعام الغداء مع الملك "ليوبولد الثاني" [3] ولم تكن هذه الزيارة رسمية ،ليحل في 25 جوان بكوبلتز على نهر الراين الواقعة ضمن الأراضي البروسية واستقبله ملك بروسيا " ولهلم الأول"[4] وكذا الملكة [5].

قام سفير بروسيا بباريس بدعوة السلطان عبد العزيز خلال وجوده بباريس إلى زيارة ألمانيا بدعوى من الملك ،لكن السلطان رفض الدخول إلى الأراضي البروسية وقد تقابل مع ملك وملكة بروسيا في كوبلتز التي تبعد عن برلين 4600كلم ،وقد رتّب هذا اللقاء الأمير "بسمارك "[6] ، وهذه الزيارة تؤكد على هيبة الدولة العثمانية في تلك الفترة ، وقد قام الملك "ولهلم " بعرض الجيش الألماني على السلطان وجرت مناورة كبرى للجيش والملاحظ أن ألمانيا قد سعت للتقّرب من الدولة العثمانية

---

(1) موفق بن المرجة ، المرجع السابق ، ص 72.

(2) كارل برو كلمان ، المرجع السابق ، ص 574.

(3) ليوبولد الثاني : (1835 – 1909م) ملك بلجيكا ، جعل من بلاده دولة صناعية وإستعمارية ، أعلن تبعية دولة الكونغو للمزيد أنظر : منير بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 402.

(4) ولهلم الأول : غوليوم الأول (1797م- 1888م) ملك بروسيا وإمبراطور ألمانيا (1871م – 1888م) عرف بنزعته الإستبدادية وإيمانه بحق الملوك الإلهي ، حدثت في عهده الحرب البروسية الفرنسية والتي انتهت بتحقيق الوحدة الألمانية وتوج إمبراطورا لألمانيا .أنظر : نفسه ، ص 497.

(5) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 72.

(6) بسمارك (1815م – 1989م) سياسي ألماني أنتخب في سنة 1848 م رئيسا للبرلمان البروسي أيّد توحيد ألمانيا بزعامة بروسيا ، شغل منصب سفير سان بطرسبورج 1859- 1862 وباريس . للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 714.

وأصبحت فيما بعد تحتل مكانة هامة لديها [1] ، ليواصل السلطان زيارته وحلّ هذه المرّة بالنمسا والمجر واستقبله إمبراطورالنمسا وملك المجر " فرانز جوزيف "[2] وقد بقي في فيينا مدة ثلاثة أيام ويوم واحد في المجر ، وقد رحّب به السكان واستقبل استقبالا رسميا من قبل أعضاء الحكومة المجرية ، ثم غادر المجر ليصل إلى الحدود العثمانية في الطونة (بلغاريا) في 3 أوت ، واستقبل مدحت باشا الذي كان واليا لولاية الطونة السلطان في بودابست[3] مع أمير رومانيا الذي أتى إلى روسجوك[4] في 5 أوت ، وفي 6 أوت رجع إلى فيينا بالقطار من روسجوك ، ليعود إلى اسطنبول في اليوم التالي بواسطة الأسطول التركي، وقد رحّب به في إسطنبول لمدّة ثلاث ليالي ، وقد كانت هذه الرحلة ناجحة [5].

نتائج هذه الزيارة :

كان لهذه الزيارة تأثيرات إيجابية على المدى القريب والبعيد فقد أكّدت على المكانة التي كانت تحضى بها الدولة العثمانية ،وذلك بإبراز النفوذ العثماني في أوروبا [6].

- أثرت هذه الزيارة على سياسة الإصلاحات التي اتبعها السلطان ،فبعد عودته من هذه الزيارة أصدر أوامره إلى كبار المصلحين في الدولة من أمثال "عالي باشا" "وفؤاد باشا" بترجمة جميع الأنظمة واللوائح المتعلقة بالدستور ،وقد تمّ إصدار الفرمانات والخطوط الشريفية من السلطان "

---

(1) بعد هذه الزيارة سعت ألمانيا خاصة بعد تمكنها من تحقيق وحدتها سنة 1871م من التقرب من الدولة العثمانية فأصبحت في عداد الدول الكبرى بحيث استقطبت الدولة العثمانية فيما بعد واحتلت مكانة هامة لديها في عهد السلطان عبد الحميد الذي عزز علاقاته مع ألمانيا وحاول استمالتها ،خاصة في ميدان السكك الحديدية أين حصلت على امتياز إنشاء خط حديد الحجاز ،وهو من أهم الخطوط التي أنشأت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني رغبة منه في إيجاد نوع من التنافس الدولي كي يبعد الأطماع الغربية عن بلاده.

(2) جوزيف فرانز : 1830 _ 1916 م إمبراطور النمسا (1868 _ 1916 م) وملك المجر (1867 _ 1916 م) تمّ في عهده إنشاء إمبراطورية النمسا والمجر الثنائية عام 1867 م . للمزيد أنظر : منير البعلبكي ، المرجع السابق ، ص 317 .

(3) بودابست : هي عاصمة هنغاريا (المجر حاليا) وهي أكبرمدنها على كلتا ضفتي الدانوب ، تقع قرب مدينتين دمرهما المغول ، وأصبحت مقر ملكي في القرن الرابع عشر . للمزيد أنظر : محمد حسين نصار، المرجع السابق ،ج 2 ، ص 808.

(4) تقع هذه المنطقة داخل حدود بلغاريا .

(5) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق، ص ص 73 - 74.

(6) أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 417 .

عبد العزيز " الخاصة بحرية الرعايا ومساواتهم في الحقوق والمعاملات ومنع الظلم والإستبداد في سائر إدارات الدولة [1].

ومن خلال تناولنا لإصلاحات السلطان " عبد العزيز " نجد أنّه يغلب عليها الطابع الأوروبي وخاصة الفرنسي وذلك في جميع القطاعات التي مسّها الإصلاح .

كان السلطان " عبد العزيز " قد اصطحب معه ولي العهد الثاني " عبدالحميد أفندي " الذي استفاد من هذه الزيارة ولاحظ التطور الكبير الذي تعرفه الدول الأوروبية في مختلف المجالات خاصة الجانب العسكري ، ولاحظ الإختلاف الواضح في طرق معيشتهم الغربية ،وتنبه إلى ألاعيب السياسة العالمية .

وخرج بخلاصة مفادها أنّ فرنسا دولة لهو ،وانجلترا دولة ثروة وصناعة وزراعة ، أمّا ألمانيا فهي دولة نظام وإدارة وكان إعجابه بألمانيا كبيرا ، ولاحظ كذلك التأثير القوي لأوروبا على سياسة الدولة العثمانية ،وخاصة تأثير " نابليون الثالث " على السلطان "عبد العزيز"، وبالتّالي أخذ الأمير"عبد الحميد" من هذه الزيارة الكثير من الأمور والتي ستنعكس على طبيعة حكمه لاحقا حيث عمل على إحداث جيش قوى مستعينا بالخبرة الألمانية ، واهتم بإدخال المخترعات الحديثة للدولة العثمانية في مختلف النواحي التعليمية و الصناعية وقد تأثر حتى في تعامله مع ساسة أوروبا فلم يتأثر بأي حاكم أوروبي مهما بلغت درجة صداقته [2] .

لقد كان هدف السلطان "عبد العزيز" من هذه الزيارة هو التأثير على فرنسا لكي تقف إلى جانب الدولة العثمانية بدلا من روسيا ،وحتى تكتل الدول الأوروبية كلها ضّد روسيا [3]

---

[1] حضرة عزتلو يوسف بك أصاف ، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أوّل نشأهم حتى الأن** ، تق: محمد زينهم ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1955.ص 122.

[2] علي محمد الصلابي ،المرجع السابق ، ص ص 13 – 14 .

[3] موفق بني المرجة ، المرجع السابق ، ص 58.

3 – العلاقة مع روسيا :

رأى السلطان "عبد العزيز "بعد زيارته إلى أوروبا اتفاق و تآمر الدول الأوروبية على الدولة العثمانية ،فحاول الإستفادة من الخلاف القائم بين دول أوروبا وروسيا لمصلحة الدولة العثمانية [1] لذا وجد ضرورة التقرب من روسيا والإبتعاد عن الدول الغربية ،ولقد وجد مساندة من قبل الصدر الأعظم " محمود نديم "على هذا التوجه السياسي الجديد ،وقامت الحكومة العثمانية بالتواصل مع ممثل الحكومة الروسية " أجناتيق" الذي كان على رأس السفارة الروسية في اسطنبول لأجل عقد تحالف ينظم العلاقة بين البلدين [2].

أحدث هذا التقارب العثماني الروسي ضجة في الأوساط الأوروبية التي لم تقبل بالأمر وخاصة انجلترا ، فأخذت تبث الشائعات عن السلطان وتتهمه بالتبذير والإسراف وعدم أهليته للقيام بالمهام الموكلة إليه [3] ، وقد انتهزت روسيا من جانبها فرصة اندلاع الحرب بين فرنسا وبروسيا سنة 1871م وتغيّر الخريطة السياسية لأوروبا حيث طالب " اسكندر الثاني "[4] قيصر روسيا بعقد مؤتمر من أجل تعديل الأحكام التي وردت في معاهدة باريس وخاصة فيما يتعلق بالمضائق والبحر الأسود ،معتبرا ذلك اجحافا في حق روسيا ،جاء هذا التحرك في وقت كانت فيه الدول الأوروبية عاجزة على الوقوف في وجه روسيا[5]، وقد نجحت في إرغام الدول على عقد مؤتمر لندن سنة 1871.

وقد تمّ عقد هذا المؤتمر في لندن مابين 17 جانفي وإلى غاية 13 مارس ، ليتوج في الأخير بعقد معاهدة جماعية من طرف الدول الكبرى المشاركة [6] في 13 مارس 1871م.

---

[1] علي محمد الصلابي ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ، ط1،دار النشر والتوزيع الإسلامية ، مصر ، 2001م ،ص 392.

[2] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 419.

[3] محمد فريد بك المحامي ، المرجع السابق ،ص ص575- 576.

[4] ألكسندر الثاني : (1818م – 1881م) هو قيصر روسيا من سنة 1855م وإلى غاية 1881م ، أحدث إصلاحات متنوعة هزم الدولة العثمانية سنة 1877م – 1878م ، انتهج في السنوات الأخيرة نهجا رجعيا ، لقي مصرعه بقنبلة ألقاها عليه أحد الإرهابيين . للمزيد أنظر : منير بعلبكي ، المرجع السابق ، ص 63.

[5] عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص229.

[6] حضر في هذا المؤتمر ممثلين عن الدولة العثمانية و روسيا و إيطاليا بالإضافة إلى فرنسا والنمسا والمجر وألمانيا

وقد عرفت باسم معاهدة لندن [1] وعقد هذا المؤتمر من أجل التباحث في مسألة البحر الأسود في جو يسوده الخوف والقلق الأوروبي من الدور الروسي المتنامي والذي انجر عنه تقارب روسي عثماني [2] ،وقد توصلت الدول المجتمعة إلى إصدار مجموعة من القرارات والتي اقترحتها إيطاليا بحيث يحق للسلطان فتح الممرات في أوقات السلم للسفن الحربية الحليفة ، كما تّم الإتفاق على إلغاء حياد البحر الأسود وهذا ماكانت تهدف إليه روسيا سابقا وكذا جعل البحر الأسود مفتوحا أمام السفن التجارية [3].

تعتبر المعاهدة انتصارا سياسيا ودبلوماسيا لروسيا ،فقد أجبرت الدولة العثمانية والدول الأوروبية على تعديل معاهدة باريس التي كانت تحد من سيادة روسيا في البحر الأسود .

غير أنّ هذا التقارب العثماني الروسي في هذا المؤتمر لايعني أنّ العلاقات تحسنت بينهما ،وإنما تضارب المصالح وتداخلها بين الطرفين في أكثر من محطة من محطات المسألة الشرقية خاصة في منطقة البلقان [4] التي اعتبرتها روسيا نقطة ضعف الدولة العثمانية من خلال التعاون مع شعوب البلقان وإثارتها ضّد الدولة العثمانية مستغلة في ذلك الدعم الأوروبي للحركات القومية لشعوب البلقان .

وفي الأخير يمكن القول أنّ السلطان العثماني " عبد العزيز " قد كان مواكبا لروح العصر وذلك سعيا منه للمحافظة على كيان الدولة العثمانية سواءا في سياسته الداخلية التي اعتمدت بالدرجة الأولى على إحداث إصلاحات مست مختلف الجوانب الإدارية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى الإصلاحات في المجال التعليمي والعسكري، هذه الإصلاحات التي أحدثها السلطان كانت مقتبسة من النظم الغربية وخاصة الفرنسية ، هذا فيما يتعلق بالسياسة الداخلية. أمّا فيما يخص السياسة الخارجية فقد انتهج السلطان "عبد العزيز" سياسة حكيمة اتجاه الدول العربية والدول الأوروبية والهدف من هذه السياسة هو تدعيم الوجود العثماني في المنطقة والتصدي لكل المحاولات الإنفصال بالإضافة إلى الوقوف في وجه التدخل الأوروبي المتزايد وكان ذلك من خلال الزيارات التاريخية التي قام بها السلطان العثماني إلى مصر و الدول الأوروبية الكبرى .

---

[1] عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق، ج1 ، ص 230

[2] عبد الرؤوف سنو ، المرجع السابق ، ص 3.

[3] نفسه ، ص 3.

[4] نفسه ، ص 3.

المبحث الثالث : نهاية حكم السلطان عبد العزيز.

المطلب الأول : العوامل الداخلية .

1– حركة تركيا الفتاة .

2- الصحف .

المطلب الثاني : العوامل الخارجية .

1 – انجلترا .

2- فرنسا .

المطلب الثالث : عزل السلطان عبد العزيز .

1 – الأعضاء الفاعلين في عملية الإنقلاب .

2- أسباب العزل .

3 - مقتل السلطان .

المبحث الثالث : نهاية حكم السلطان عبد العزيز .

لقد كان لأفكار الثورة الفرنسية وكذا الوحدة الإيطالية والألمانية صدى واسع الإنتشار في العالم بأسره ومنها الدولة العثمانية ،فرغم أنّها كانت دولة إسلامية معارضة لمثل هذه الأفكار القومية ،إلاّ أنّ ذلك لم يمنع بعض العناصر من التّأثر بها ومحاولة نشر أفكارها في أراضي الدولة العثمانية ،وتشكّلت على إثرها جمعيات سرية ،كما ظهرت العديد من الصحف المعارضة للحكومة العثمانية ،ونشأ من جراء ذلك جمعية العثمانيين الجدد أو ما يعرف بحركة" تركيا الفتاة" التي تّزعمت المعارضة الداخلية ضّد السلطان " عبد العزيز" متذرعة بالأوضاع الداخلية التي تمر بها الدولة في فترة حكمه.

هذه المعارضة وجدت دعما خارجيا من الدول الأوروبية التي كانت تعارض سياسة السلطان خاصة انجلترا التي كانت تعرف بمخططاتها ومؤامراتها الخبيثة ،فلم تتوانى هي وفرنسا في حجز من يشكون في ولائهم للدولة العثمانية من أجل تمرير مشاريعهم في أراضي الدولة العثمانية والمشاركة في عزل وقتل السلطان" عبد العزيز" فقد انزعجت مما حدث على يد السلطان من إصلاحات والتي شكّلت حجر عثرة أمام طموحاتهم في أراضي الدولة العثمانية لذا رأو ضرورة تدبير مؤامرة لخلعه ثمّ قتله ،وكان هذا التخطيط مدروس من قبل المعارضة الخارجية والمعارضة الداخلية.

المطلب الأول :العوامل **الداخلية** .

عرفت الدولة العثمانية خلال حكم السلطان عبد العزيز تغيرات جوهرية مسّت كل تفاصيل واقعها الإجتماعي ،وقد انعكس ذلك بقوة على الحياة السياسية للدولة العثمانية، فظهرت معارضة داخلية انتهت بعزل السلطان عبد العزيز ،وتمثلت في ظهور بعض الحركات والصحف التي كانت تهدف إلى تغيير الواقع العثماني ومن أهم هذه الحركات :

1 - حركة تركيا الفتاة :

يجٌمع الدارسون على أنّ ظهور هذه الحركة كان في فترة حكم السلطان " عبد العزيز" وبالتحديد في 1865م [1] ،على يد مجموعة من المثقفين العثمانيين وهم من أبناء الأسر البارزة الذين تلّقوا تعليمهم وفق الأساليب العلمانية الحديثة أو الذين أتيحت لهم الفرصة للدراسة بالخارج ،وقد سبق لهم العمل في ميدان الترجمة وأتقنوا اللغة الفرنسية ، كما أنّ معظم أعضاء هذه الحركة أعمارهم لم تتعدى سنّ الأربعين [2].

هؤلاء الشباب المثقفين بالثقافة الغربية لم تسمح لهم الفرصة من أجل تطبيق أفكارهم على أرض الواقع وذلك بفعل الجو العام الذي كان يسود الدولة العثمانية أنذاك المناهض لمثل هذه الأفكار ،وبالتّالي ظهر مايعرف في التاريخ العثماني باسم " حركة العثمانيين الجدد " أو الشباب العثمانيين" المعارضين للنظام القائم في الدولة [3]، كما أنّ قيام حركة تركيا الفتاة كان يعني أنّ الطبقة المثّقفة قد شعرت بأنّ الحاجة ماسّة لوجود قوة من العناصر الوطنية تتولى فرض الإصلاح على السلاطين العثمانيين بحيث لاتترك مصير حركة الإصلاح في أيديهم،كما أنّ قيام حركة تركيا الفتاة كان يشير إلى إحساس الطبقة المثقفة بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها [4].

وبذلك كانت جماعة العثمانيين الجدد من أوائل المفكرين المسلمين الذين حاولوا التوفيق بين النظم السياسية الغربية والمبادئ الإسلامية معتبرين ذلك التبني عودة إلى روح الإسلام الحقيقية لا إدخال شيئ جديد عليه،أمّا في الشؤون السياسية فكانوا ديمقراطي [5] النزعة يعتقدون أنّ النظام

---

[1] ما تجدر الإشارة إليه هو أن تاريخ حركة التركية ضد استبداد السلاطين بدأ عام 1859م ، عندما حدثت محاولة تستهدف عزل السلطان عبد المجيد وحتى اغتياله ،لكن تم اكتشاف الأمر ومعاقبة هذه الحركة . للمزيد أنظر : اسماعيل أحمد ياغي ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، ط 1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ،1996م، ص 171.

[2] أحمد عبد الرحيم مصطفى ،**في أصول التاريخ** ...، المرجع السابق ،ص 225.

[3] نفسه ، ص 225.

[4] اسماعيل أحمد ياغي ، المرجع نفسه ،ص 174.

[5] الديمقراطية : كلمة يونانية مركبة من كلمتين : ديموس تعني الشعب أما كراتوس فتعني الحكم ، وبالتالي تعني حكومة الشعب ، وهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يعتبر إرادة الشعب مصدرا للسلطة والحكم . للمزيد أنظر محمد حسين نصار، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 1580.

البرلماني الحديث ليس سوى بعث لنظام الشورى الذي كان قائما في فجر الإسلام وأنّه الضّمانة الوحيدة للحريّة [1].

من أبرز أعضاء حركة تركيا الفتاة نجد الشاعر " نامق كمال "[2] "وضياء باشا" والأمير المصري "مصطفى فاضل " ،لينظم إليهم فيما بعد ولي العهد " مراد الخامس" [3]، وقد حاول " نامق كمال " ورفاقه أن ينشروا أفكارهم عن طريق توعية الرأي العام على نمط ما كان يجري في أوروبا الغربية[4]، كما قاموا بنقد برامج الإصلاح من خلال كتاباتهم الأدبية التي ظهرت فيها تعبيرات جديدة على الفكر التركي مثل "الحرية الفردية والوطن والدستور وغيرها [5].

وبهذا استطاعت الحركة تشكيل التيار الأقوى بين المثقفين العثمانيين لمدة ليست طويلة من خلال استثمارهم في الرفض الموجود بين العثمانيين ولاسيما المسلمين من الطابع العلماني التغريبي الجاد لعملية تحديث الدولة [6].

أمّا عن سياسة هذه الحركة فيذكرها المؤرخ " روحي خالدي" في كتابه الإنقلاب وتركيا الفتاة ،وذلك من خلال اللائحة التي قدمها " فاضل باشا "أحد أعضاء البارزين في هذه الحركة للسلطان "عبد العزيز ".

أهم ما جاء في هذه اللائحة هو التأكيد على المعاناة والإستبداد الذي يتّعرض له المسلمون في كنف الدولة العثمانية مقارنة برعاياها من المسيحيين حيث أصبحت تضم فئتين : الأولى تمارس الظلم والثانية يمارس عليها الظلم ،ويتضح هذا من خلال ماورد في اللائحة حيث يقول " **تتصور أوروبا بأن المسيحيين وحدهم في تركيا خاضعون للمعاملات الإستبدادية ....وليس الأمركذلك فإنّ**

---

[1] محمد عصفور سلمان ، المرجع السابق ،ص 6

[2] نامق كمال:(1840م – 1888م) :ولد في عائلة أرستوقراطية ، تولى إدارة تحرير صحيفة تصوير أفكار ، هاجر إلى أوروبا بعدما تمّ تضييق الخناق على المجلة وعاش في الخارج ، درس القانون والإقتصاد ، نشر عدة مقالات معارضة للسلطة العثمانية ، عاد إلى اسطنبول عام 1871م حيث واصل نشاطه السابق .للمزيد أنظر : نفسه ، ص 20

[3] أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد**...، المرجع السابق ، ص 37.

[4] أحمد مصطفى عبد الرحيم ، **في أصول التاريخ** ....،المرجع السابق ، ص 226.

[5] إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 174.

[6] محمد عصفور سلمان ، المرجع نفسه، ص 07.

المسلمين ربما كان الظلم والتعسف أشد وطأة عليهم وهم أكثر انحناء تحت العبودية من المسيحيين .. فرعايا جلالتكم مقسمون من جميع المذاهب مصنفين إلى صنفين هما الظالمون ظلما لا حدّ لهم ، والمظلومون بلا شفقة ولا رحمة .."[1].

وكأنّ" فاضل باشا" من خلال عرضه للحالة التي وصل إليها المسلمون يوضح الأسباب التي دفعت إلى تشكيل مثل هذه الحركات المناهضة للسياسة العثمانية القائمة والممثلة في شخص السلطان "عبد العزيز" .

لكن هذه الحركة لقيت معارضة من قبل الدولة العثمانية التي أجبرتهم على المغادرة واللجوء إلى العاصمة الفرنسية باريس وهناك من الأعضاء من إلتجأ إلى لندن ، هذه الهجرة نتجت بفعل تحول أصحاب هذه الحركة من الجانب الأدبي إلى الجانب السياسي على إعتبار أن البدايات الأولى لهذه الحركة كانت في النوادي والجمعيات الأدبية من خلال الكتابة في الصحف والمجلات التي تمّ إنشاؤها لتتطور إلى معارضة سياسية تنبذّ النهج الإصلاحي الذي اتبعه السلطان " عبد العزيز " [2].

ومن مميزات هذه الحركة أنها كانت سلمية ، تقوم بنشر آرائها الفكرية من خلال الصحف والمسرح ، وكانت تربطهم علاقة برجال الإصلاح مثل " مصطفى رشيد باشا [3] و " محمد فؤاد باشا " و "عالي باشا " في البداية ثمّ الأمير "مصطفى فاضل " عندما انتقلوا إلى باريس [4].

وقد مارس أعضاء هذه الحركة النشاط السياسي بباريس ضدّ السلطان "عبد العزيز" وحكومته وكان لها جملة من المطالب التي تؤكدّ على الحرية السياسية وحق المواطنين في ممارستها، ضمّن

---

[1] روحي الخالدي ، **الإنقلاب العثماني وتركيا الفتاة** ، د ط ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2012 م ، ص 24.

[2] أحمد إسماعيل ياغي ، المرجع السابق ، ص ص 174 – 175 .

[3] مصطفى رشيد باشا : 1800 _ 1858 م ، ولد في إسطنبول ، ودرس العلوم الدينية ، أصبح أمينا عاما للباب العالي ، شغل منصب السكرتير الأول لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية ، ثمّ مخبرا للبلاد في باريس عام 1834 م ولندن ، وفي عام 1837 م أصبح وزيرا للخارجية ثمّ صدرا أعظم سنة 1846 م . للمزيد أنظر : محمد عصفور سلمان ، المرجع السابق ، ص 22 .

[4] نفسه ، ص 8 .

حدود القوانين والشرائع مع التأكيد على أهمية الدستور الذي يجب أن يكون ضدّ كلّ نظام إستبدادي ،وإقامة حكم يفسح المجال أمام الشعب للمشاركة في تشريع القوانين [1].

انتهى نشاط هذه الحركة عندما قام الأمير " مصطفى فاضل " بالإعتذار من السلطان " عبد العزيز" عندما زار فرنسا سنة 1867 م ، وعاد إلى إسطنبول وتقلّد منصب كبير في الدولة ، أمّا عن الأعضاء الآخرين فأخذوا في الرجوع تباعا بعدما عفا عنهم السلطان [2].

2 _ الصحف والمجلات :

لعبت الصحافة دورا كبيرا في نشر الأراء والطروحات الفكرية للمثقفين العثمانيين الشباب ، هؤلاء الذين قاموا بإصدار العديد من الصحف [3]،وهذا ما دفع السلطان "عبد العزيز" إلى إصدار أوّل قانون للصحافة في الدولة العثمانية سنة 1865 م وكان الهدف منه هو التضييق على نشاط الصحف الجديدة التي تمّ إصدارها [4].

ومن بين المجلات التي تمَ إصدارها مجلة" تصوير الأفكار" التي أنشأها " إبراهيم شنازي" [5]سنة 1862م ،كما قامت جمعية العثمانيين الجدد بإصدار صحيفة " الحرية" في جوان 1868 م وكان رئيس تحريرها "رفعت بك"[6].

و صدر العدد الأول منها وكان يحتوي على مقالتين كتبهما " نامق باشا" أحدهما بعنوان" الوطنية" والآخر " الشورى " ، أمّا في المقال الأوّل فيركزّ على فكرة الوطنية والقومية ، والمقال الثاني يركزّ على ضرورة قيام حكومة عثمانية مسؤولة أمام الشعب ، واستمرّت هذه الصحيفة في معظم مقالاتها تركّز على فكرة الوطنية [7].

---

[1] محمد عصفور سلمان ، المرجع السابق ، ص 8 .

[2] أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد** ...، المرجع السابق ، ص 38.

[3]محمد عصفور سلمان ، المرجع نفسه ، ص 09.

[4] أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **في أصول التاريخ** ...،المرجع السابق ، ص 227 .

[5] ابراهيم شنازي : (1826م _ 1871م) شاعر ومسرحي وصحفي ، من أبرز رواد الأدب التركي الحديث ، تولى وظائف عديدة ، من مؤلفاته : "ديوان شنازي " للمزيد أنظر : محمد عصفور سلمان ، المرجع نفسه ، ص 25.

[6] روبير مانتران ، المرجع السابق ، ص 75 .

[7] أحمد إسماعيل ياغي ، المرجع السابق ، ص 175 .

كما صدرت مجموعة صحف أخرى مثل صحيفة "المرآة " وصحيفة " المخبر " 1867 م ، وكانت كلّ هذه الصحف تشترك في أمر واحد وهو المطالبة بإصلاح أحوال الدولة وتغيير نظام الحكم الإستبدادي بالحكم الدستوري ، لكن أصحابها تعرّضوا للمضايقة من قبل الدولة العثمانية فغادروا البلاد إلى العاصمة الفرنسية باريس [1].

وقد استّغل العثمانيون الجدد ، عندما كانوا يمارسون نشاطهم بباريس دُور البريد الأجنبية من أجل تمرير أفكارهم إلى الدولة العثمانية ،هذه الدُّور التي كانت تحضى بها الدولة الأجنبية في إطار الإمتيازات [2] الممنوحة لهم ،وبالتالي كان يتّعذر على الدولة العثمانية مراقبتها أو الوقوف في وجه نشاطاتها ،وهنا تّمكن هؤلاء المثقفين من تحقيق مبتغاهم ،ووجدت أفكارهم صدى واسع النطاق في أراضي الدولة [3].

وقد برز في مجال الصحافة بشكل كبير كلّ من "ابراهيم شنازي" "وضياء باشا" ،من خلال كتابة المقالات التي تدعوا إلى تغيير واقع الدولة وإصلاح أحوالها ،ولم يترددا في الهجوم على نظام حكم الصدرين الأعظمين الرئيسيين لعبد العزيز وهما" عالي وفؤاد باشا "، غير أنّهما تعرضا للنفي بسبب انتقاداتهما للسلطة الحاكمة [4].

المطلب الثاني :العوامل الخارجية :

قامت الدول الأوروبية بالتدّخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، حتّى أنّه بلغ بها الأمر إلى محاولة تغيير السلاطين مثلما حصل مع السلطان " عبد العزيز " أين تزعمت كل من انجلترا وفرنسا المعارضة الخارجية فيما يخص قضية العزل هذه فحادثة الإنقلاب التي تعرض لها

---

(1) محمد عصفور سلمان ، المرجع السابق ، ص ص 8-9 .

(2) الإمتيازات : تلك المعاهدات المتضمنة لمبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من رعايا الدولة الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية والمقيمين في أراضي تلك الدول في سريان المبادئ عليهم . للمزيد ، أنظر : فاطمة بوحلطي ، المرجع السابق ، ص 11.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **في أصول التاريخ** ...، المرجع السابق ، ص ص 227 – 228.

(4) روبير مانتران ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 74.

السلطان عبد العزيز ليست الأولى من نوعها ،لكن الأمر الملفت للإنتباه في هذا الإنقلاب هو المساعدة الأجنبية التي تلّقاها مهندسي الإنقلاب داخل حدود الدولة العثمانية .

1_ الدور الإنجليزي :

السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو: لماذا أرادت انجلترا عزل السلطان " عبد العزيز"؟.

هناك مجموعة من الأسباب دفعتها للقيام بذلك وأبرزها :

_ بعد النجاح والتطور الذي عرفته الدولة العثمانية في هذه الفترة خاصة في المجال العسكري المتمثل في الجيش والبحرية ، أين أصبح الأسطول العثماني يحتل المرتبة الثانية بعد الأسطول الإنجليزي ،هذا ما استدعى اهتمام انجلترا التي لم تكن مرتاحة من هذا الإنجاز الهام في الدولة العثمانية [1] ، وبالتالي سعت إلى إضعاف هذا الجيش وذلك بدفعه إلى خوض الحرب مع روسيا لاستنفاذ طاقته أو بتدبير إنقلاب [2] ،ويظهر ذلك جليا عندما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية سنة 1877 م ،فلم تحرك انجلترا ساكنا مثلما فعلت في حرب القرم ، ورأت في هذه الحرب فرصة لتحقيق أهدافها إذ اهتزت قوة الجيش العثماني ،وانهزمت الدولة العثمانية في هذه الحرب [3].

_ إنّ الزيارة التي قام بها السلطان " عبد العزيز" إلى مصر كانت من أهم الأسباب نظرا لما تكتسيه مصر من أهمية خاصة بعد فتح قناة السويس ، والتي جلبت اهتمام انجلترا ، فزيارة السلطان وطدت العلاقة أكثر من أي وقت مضى بين الدولة العثمانية ومصر ،وبالتّالي قطعت الطريق أمام انجلترا في محاولة السيطرة عليها.

_ ضف إلى ذلك الإهتمام المتزايد للسلطان "عبد العزيز "باليمن وباب المندب [4] الذي يعتبر المفتاح لخليج السويس من الناحية الجنوبية ،وأحكمت الدولة العثمانية سيطرتها على المنطقة سيما

---

(1) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 83.

(2) أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد** ...، المرجع السابق ، ص 44.

(3) محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 429.

(4) باب المندب : مضيق بين شبه الجزيرة العربية وقارة إفريقيا ، عن طريقه يتصل البحر الأحمر بخليج عدن ، ثم بالمحيط الهندي، يستخدم في الملاحة بين المحيط الهندي وقناة السويس ، للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، المرجع السابق، ج2، ص 576.

ضفتي قناة السويس وباب المندب ،وهذا ما أقلق انجلترا التي شعرت بأنّ مصالحها أصبحت مهددة [(1)].

هذه هي جملة الأسباب ، أمّا عن الأطراف التي استغلتها انجلترا لتحقيق أهدافها في عزل السلطان ،فكان أبرزهم " مدحت باشا " و " حسين عوني باشا " وولي العهد " مراد " .

لقد كان للصدر الأعظم " مدحت باشا " علاقات مباشرة مع انجلترا ،حيث قام بإدخال سفير انجلترا lord elliot [(2)] إلى اسطنبول وذلك سنة 1867م بين الأعضاء الذين قاموا بعملية الإنقلاب حيث تحرك بموجب توصياته ، كما كان " مدحت باشا " يرغب في البقاء في منصب الصدارة العظمى مدى الحياة[(3)].

أمّا " حسين عوني باشا " هو كذلك كانت له علاقات طيبة مع انجلترا ،فقد كانت هذه الأخيرة ترغب في أن يكون قائدا للجيش العثماني ، وهنا برزت انجلترا بشكل كبير فيما يخص شؤون الدولة الداخلية ، حيث انشغلت بالأمور التي تخدم مصالحها حتى بلغ بها الأمر إلى التّدخل في تنظيمات السلطة حسب ماتقتضيه مصالحها ووضع كل الرجال الذين ترى فيهم أنهم يخدمون مصالحها من خلال دسائسها وحيّلها الخفية [(4)].

أمّا الشخص الثالث فهو " مراد أفندي" ،فعندما قام السلطان " عبد العزيز " بزيارة إلى أوروبا اصطحب معه ولي العهد " مراد" سنة 1867م ،وقد لقي هذا الأخير اهتماما خاصا من قبل ولي عهد انجلترا ،ونشأت بينهما علاقة وطيدة ، فولي العهد " مراد" كان ماسونيا [(5)]،وجلب اهتمام انجلترا التي رأت فيه الشخص الذي يمكن الإعتماد عليه ، فقد كانت ترغب في تسليمه عرش الدولة العثمانية وتحقق بذلك انتصار كبير في السياسة البريطانية .

[(1)] أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد** .....، المرجع السابق ، ص ص 43- 44.

[(2)] Lord elliot : عين سفيرا في اسطنبول سنة 1667م ، وقد عاصر الإنقلاب ضد السلطان عبد العزيز ، أنظر : نفسه ، ص 45.

[(3)] يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ،ص 83.

[(4)] نفسه ، ص 81.

[(5)] الماسونية : تطرح أفكارها على أنّها جمعية إنسانية وجمعية فكرية ، تسعى إلى استقطاب ذوي النفوس الحرة والأخلاق الحسنة ، وتطمح الماسونية إلى تخطي الحدود السياسية والجغرافية للدول إلى الحواجز العقائدية الفاصلة بين الأديان والأحزاب ، لكن نشاط هذه الجمعية العالمية يظل محاط بالسرية الشديدة . للمزيد أنظر : عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج 5 المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، دت ، ص 657.

وقد لجأ "مراد أفندي "[1] إلى قصر السفير الإنجليزي " هنري إليوت" من أجل الإستجمام عندما كان مريضا ،وهذا ما يبّين مدى التقارب بين مراد ودولة انجلترا ، زيادة على هذا اعترف هذا السفير بالدور الذي لعبه في التحريض على عزل السلطان في مقال نشر في مجلة " القرن التاسع عشر حيث يذكر. " **لكوني قد قضيت في تركيا سنوات عديدة فإنني كنت أعلم أن الدولة العثمانية في حاجة إلى إصلاحات كثيرة ،وكنت أعلم مالم يتم تشكيل مجلس يراقب ووزراءه فإنّه لافائدة من أي إصلاح ،وقد فرحت كثيرا عندما بلغتني المحاولات التي يقوم بها " مدحت باشا " وقدمت بذلك كل مافي وسعي لحثه وتشجيعه على ذلك** "[2].

2 _الدر الفرنسي :

تدخلت فرنسا كذلك في عملية عزل السلطان "عبد العزيز " من خلال السر عسكر " عوني باشا" الذي يعتبر الرجل الأول في عملية الإنقلاب ،واستغلت فرنسا الوضع المالي الذي كانت تمر به الدولة العثمانية التي لجأت إلى الإقتراض ،وخوفا على عدم قدرتها على تسديد القروض ،إضافة إلى تراجع مكانة فرنسا بالنسبة للدولة العثمانية بعد الهزيمة التي تلقتها أمام بروسيا في معركة " سيدان" 1870م .

قام " حسين عوني باشا " بعقد اتصالات سرية في باريس ،فقد ذهب مع الضابط " مسمر" [3]إلى فرساي واجتمع مع رئيس الجمهورية المارشال " ماكماهون "[4] على انفراد ،وهذه الزيارة كانت سرية ، فكيف يمكن لمارشال في الدولة العثمانية قد شغل منصب الصدر الأعظم أن يزور رئيس الجمهورية الفرنسية دون أن يأخذ موعد للزيارة عن طريق السفير العثماني في باريس ودون أن يحضر السفير ذلك الإجتماع إلا أن يكون ذلك الإجتماع سريا .

---

[1] يذكر المؤرخون أن مراد أصبح ماسونيا في زيارة السلطان عبد العزيز إلى انجلترا ،بعدما ألح عليه ولي عهد انجلترا الذي كان ماسونيا مرتبطا بالمحفل الأسكتلندي ،ولكن الحقيقة هي أن مراد كان ماسونيا مرتبطا بالمحفل الإيطالي قبل مجيئه إلى انجلترا بوقت طويل للمزيد أنظر: أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد...** ، المرجع السابق ، ص45

[2] نفسه ، ص 45.

[3] مسمر: ضابط من أصدقاء حسين عوني و اشترك في حرب القرم ، أنظر: نفسه ، ص 39.

[4] ماكماهون : (1808م _ 1893م) مارشال فرنسي ، شارك في حرب القرم ومعركة في إيطاليا 1959م ، شارك في الحرب البروسية الفرنسية 1870م _ 1871م ، أسندت إليه رئاسة الجمهورية 1873م _ 1879م ، للمزيد أنظر : منير بعلبكي المرجع السابق ، ص 411.

كان "حسين عوني باشا " يحاول أن يؤمن اعتراف فرنسا بالحكومة الجديدة بعد الإنقلاب[1] .

المطلب الثالث: عزل السلطان " عبد العزيز ":

1 _ الأعضاء الفاعلين في عملية الإنقلاب :

إنّ الأطراف الذين قاموا بعملية الإنقلاب هم ستة أشخاص كانوا يتقلدون مناصب عالية في الدولة ، وقد ذكرهم " أورخان محمد علي " في كتابه السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده " وهم : السر عسكري أي وزير الحربية حسين عوني " والصدر الأعظم "رشدي باشا "ومدحت باشا " ووزير البحرية أحمد جودت باشا " ووزير المدارس العسكرية " سليمان باشا " وقائد حامية اسطنبول" مصطفى سيفي باشا" [2].

ونحن بدورنا نستعرض شخصيتين بارزتين في هذا الانقلاب هما "حسين عوني باشا "و"مدحت باشا" .

يعتبر" حسين عوني باشا " هو أوّل من جاء بفكرة العزل هذه وسبب ذلك أن السلطان عبد العزيز قام بنفيه إلى اسبرطة [3]،وبقي في منفاه أحد عشر شهرا ،ثم عفى عنه السلطان لكن هونفسه لم يعفو عن السلطان و صمم على الانتقام منه [4]،ويتكلم السلطان "عبد الحميد" في مذكراته عن قضية السلطان " عبد العزيز " **كنت أعلم أنّ السر حسين عوني باشا قد أخذ من الإنجليز أموالا ،إنّ رجلا من رجال الدولة يأخذ مالا من دولة أخرى لابد وأن يكون قد قدم لها خدمات ، يعني هذا أنّ خلع المرحوم عمي السلطان عبد العزيز وتولية " مراد " العرش بدله لم يكن حقد ا فقط من حسين عوني"**[5]

---

[1]أورخان محمد علي ، .**السلطان عبد الحميد**... ،المرجع السابق ، ص 43

[2] نفسه ، ص39.

[3] إسبرطة : مدينة في بلاد الاغريق القديمة على نهر برروتاس كانت عاصمة لا كونيا وأهم مدينة في البيلو بونييس،أسسها الغزاة الدوريون الذين فتحوا إقليمي لاكونيا ومسينيا فأصبحت أقوى مدينة في بلاد الإغريق، محمد حسين نصار ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 261.

[4] موفق بني المرجة ، المرجع السابق ، ص 56.

[5]نفسه ، ص 66.

وهنا يشير إلى الدور الإنجليزي في هذا المجال والعلاقة التي كانت تربطها بالمهندس "حسين عوني باشا " ووصل دهاءه في التخطيط للنجاة من ردة فعل السلطان عبد العزيز في حال تم فشل الإنقلاب وذلك بإلصاق التهمة " بسليمان باشا والظهور بمظهر المنقذ للسلطان عندما يقوم "حسين عوني " باغتيال سليمان وبذلك يضمن بقاءه في الجيش مدى الحياة [1].

أمّا الرجل الثاني المتّهم في هذا الإنقلاب الصدر الأعظم " مدحت باشا " الذي تسّبب في إحداث العديد من المتاعب للدولة العثمانية من خلال إصداره لبعض القرارات ، أبرزها الفرمان الذي نشره بإلحاح من الخديوي إسماعيل باشا بمنح مصر صلاحية الإقتراض الأجنبي ، فكان سببا في دفع مصر إلى أحضان الهيمنة الإنجليزية ، وعندما اكتشف السلطان "عبد العزيز "الأمر قام بعزله من منصب الصدارة العظمى بعدما أظهر فائضا في الميزانية عوضا عن العجز [2].

ربّما قرار العزل هذا هو الذي اتخذه السلطان وسع الهوة أكثر بينهما ، وكان مدحت باشا يرى ضرورة وضع حدّ لسلطة عبد العزيز المطلقة من خلال وضع دستور [3]يؤمّن الدولة من الإنهيار[4] ، وكان قبل هذا قد سعى إلى إقناع السلطان بوضع دستور للدولة مشتق من النظم الديمقراطية الغربية ، فكتب للسلطان يطلب الإصلاح[5] ، حيث قال : " **لقد صرحتم جلالتكم في خطاب العرش بأنكم تلتزمون خطة الإصلاح المنشودة ، ومع هذا فقد ساء الحال وأنتجت كثرة تغيّر موظفي الدولة القلق والإضطراب ... وأفسدوا ما أحدثه الإصلاح وإختلّت مالية البلاد ... وقد إضطرتنا وطنيتنا إلى عدّم السكوت والوقوع فيما لا تحمد عقباه ...ونحن نطلب من جلالتكم تخليص الأمة ...**"[6].

---

(1) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 84.

(2) أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 421.

(3) الدستور : القواعد الأساسية التي تحدّد نظام الحكم في الدّولة وتبيّن السلطات العامة فيها وإختصاص كلّ منها وعلاقاتها ببعضها البعض الآخر ، وتقرر الأفراد من حرّيات عامة وحقوق من قبل الدّولة . للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، المرجع السابق ،ج 3 ، ص 1505 .

(4) إسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 177.

(5) علي حسون ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، د ط ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1994 م ، ص 166.

(6) موفق بني المرجة ، المرجع السابق ، ص 87.

كأنه بإرساله هذا المكتوب يحذر السلطان من مغبة السياسة التي يتبعها والتي ستوقعه في وضع لا يحمد عقباه ، وهذا ما أثار غضب السلطان الذي أمر بعزله من الوزارة وإبعاده ليتمّ تعيينه واليا على سالونيك [1]وبعد مدّة قصيرة عاد إلى إسطنبول ، واتفق مع حسين عوني على خلع السلطان عبد العزيز [2].

2_ أسباب عزل السلطان :

لقد اتّخذ قادة الإنقلاب من الظروف التي كانت تمرّ بها الدولة العثمانية سببا في القيام بعملية العزل هذه وأبرزها :

تردّي الوضع الإقتصادي ،وقد كتب "نامق كمال" عن هذا الوضع إذ يقول :" **سابقا كنا مكتفين ذاتيا بزراعتنا ، أموال النسيج تغطي كلّ حاجتنا ، إلا أنّه في غضون عشرين أو ثلاثين سنة إنهار كلّ ذلك تقريبا وما من شك فإنّ السبب يكمنّ في حرية التجارة الممنوحة للأجانب من خلال المعاهدات** ".

من خلال هذا القول إنتقد "نامق باشا" الواقع الإقتصادي الذي تمرّ به الدّولة خاصة حرية ممارسة النشاط الإقتصادي للمسيحيين الأجانب بفعل الإمتيازات التي منحت لهم [3]، وتسببت هذه الظروف في توقف صرف مرتبات الموظفين في أواخر عهد السلطان "عبد العزيز" [4].

ولا شك أنّ الإصلاحات الكثيرة التي قام بها السلطان عبد العزيز قد أرهقت الخزينة العامة للدولة ودفعتها إلى الإقتراض وما ترتّب عن ذلك من ديون أثقلت كاهل الدولة ، وهذا ما أثار حفيظة الرأي العام على السلطان والحكومة [5] .

---

(1) سالونيك : مدينة في مقدونيا اليونانية ، تقع شرق اليونان على خليج سالونيك وهو مدخل على بحر إيجة ، ثاني أكبر مدن اليونان .للمزيد أنظر : محمد حسين نصار ، المرجع السابق ، ج 3 ، ص 1779 .

(2) علي حسون ، المرجع السابق ، ص 166.

(3) محمد عصفور سلمان ، المرجع السابق ، ص 15 .

(4) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في **أصول التاريخ** ...،المرجع السابق ، ص 231 .

(5) أماني بنت جعفر ابن صالح الغازي ، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل** ، ج 1 ، دكتوراه في التاريخ الحديث ، (مرقونة)، جامعة أم القرى ، 1431 هـ ـ 2010م ، ص 537.

وهناك سبب آخر يتعلق بإنتشار الفكر القومي كالدستور والبرلمان والعثمنة ،ويضيف "كارل بيكر هينريش "[1] سبب آخر هو الثورات والإنقلابات التي عرفتها منطقة البلقان والتي عرقلت تطبيق الإصلاحات التي كان يسعى السلطان عبد العزيز إلى القيام بها [2]، بالإضافة إلى رفضه الدساتير الغربية والعادات الدخيلة على الدّين الإسلامي ، وتمّكنه من إصلاح أحوال الدولة العثمانية إلى درجة كبيرة خاصة في مجال الجيش والبحرية ، وأصبح يّضرب به المثّل في التقدّم ، وهذا ما أزعج الدول الأوروبية والتي رأت أنّ هذا التقدّم يعيق تنفيذ مخططاهم بالقضاء على الدولة العثمانية [3] .

2_1 مظاهرات الطلبة :

إن ّعمليات الإضطهاد والمذابح التي ارتّكبت بحق المسلمين في كلّ ولايتي البوسنة والهرسك وبلغاريا والتي كان موقف الدّول الأوروبية منها لصالح الثوار المسيحيين في البلقان ، أدّت إلى فوضى كبيرة نتج عنها عدم استقرار الأوضاع [4] .

في خضم هذه الأحداث برز إلى الواجهة مدحت باشا الذي كان خارج المناصب الحكومية ومعه "حسين عوني باشا"،وكذا طلبة المدارس الدينية الذين شاركوا معهم ، وخرجوا في العاشر من ماي في مظاهرات حاشدة ، وسارت نحو مبنى الباب العالي مطالبة بإسقاط الصدر الأعظم محمد نديم باشا وشيخ الإسلام "حسن فهمي" ، هذه الأحداث كانت مدّبرة من "مدحت باشا" ورفاقه الذين كانوا مسؤولين عن تنظيم وإعداد تلك المظاهرات ، وقد قام "مدحت باشا" بدفع الأموال للمشتركين فيها ، ومن خلالها اتّهم المتظاهرون الحكومة العثمانية بالتّساهل في إنقاذ المسلمين والظهور بمظهر الضعف أمام الدّول الأوروبية ، لتنتهي هذه الأحداث بإصدار السلطان عبد العزيز لفرمان في 12 ماي بعزل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام ، وعيّن "رشدي باشا" صدرا

---

[1] كارل بيكر هينريش :مستشرق ألماني عاش في القاهرة درس اللغة العربية وأتقنها ،اتصل بالشيخ محمد عبده ،وعمل أستاذا،زار اسطنبول و ايطاليا و اليونان،تدّرج في المناصب حتى وصل إلى مستشار في وزارة المصارف،اهتم بالدراسات الاستشراقية خاصة في مجال الاقتصاد و الحضارة الاسلامية.أنظر :أماني بنت جعفر ابن صالح الغازي، المرجع السابق، ص56

[2] نفسه ص 536.

[3] علي محمد الصلابي ،**الدولة العثمانية** ...، المرجع السابق ،ص ص393 – 394 .

[4] عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 4 ، ص 44.

أعظم "وحسين عوني باشا "وزيرا للحربية ، "وخير الدين أفندي" شيخا للإسلام ومدحت باشا رئيسا لمجلس الدّولة .

هذه الوزارة الجديدة التي تمّ الإعلان عنها كانت ترغب في عدّم زيادة حجم القروض الأجنبية التي لا يستفيد منها إلا الأجانب ، وبسبب تمسّك السلطان بمبادىء القيادة الفردية فكر رجال هذه الوزارة في عزله عن العرش وتعيين مراد بدله[1]

3- مقتل السلطان عبد العزيز:

3–1 الإعداد لقتله :

إنّ الأسباب التي ذكرناها سهلت المهمة على المتآمرين للقيام بعملية العزل ،ولم ينجوا السلطان من مؤامرات رجال القصر ومعظمهم من رجال تركيا الفتاة ،ولا من دسائس عملاء الدول الأوروبية حتى تمّ عزله .

وكانت أولى خطوات تنفيذ العزل هو محاصرة قصر السلطان يوم 30 ماي 1876م بحيث قام رديف باشا بمحاصرة السراي برا بينما حاصرها " أحمد باشا قيصرلي "بحرا ،فاستغرب السلطان ذلك وأخذ يستفسر عن الأمور ، فقيل له مايحدث من مقتضيات الحالة العامة [2]،وقد تجاوز مدحت باشا المهام الموكلة إليه بإصدره للأوامر بكل جرأة للجيوش من أجل الوقوف والإستعداد لمجيئ السلطان مع وزير الحربية ليوضح الأسباب التي دعت لإتخاذ الإجراءات الإستثنائية بمثل هذه السرعة [3].

وقد قام " مدحت باشا " قبل هذا بإبلاغ الدول الأجنبية بالمؤامرة قبل تنفيذها ما عدا روسيا [4]،وأعلمهم بأنّ خلع السلطان أمر يحتمه الشرع الإسلامي الذي يقضي بأن يكون رئيس الدولة مالكا لقواه العقلية [5]،ولإضفاء الصبغة الشرعية على عملية العزل قام كل من " مدحت

---

(1) عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 4 ، ص 45.

(2) علي حسون ، المرجع السابق ، ص.

(3) ماري ملزباتريك، المصدر السابق ،ص 89.

(4) لقد كان السلطان عبد العزيز في أواخر أيامه يتواصل مع امبراطور روسيا من أجل تأمين 167الحماية. للمزيد أنظر : محمد كرد علي ، **خطط الشام** ، ج 3 ، ط2 ، مكتبة النوري ، دمشق ، 1989م ، ص 98.

(5) علي حسون ، المرجع نفسه ، ص 167.

باشا " و"حسين عوني " بإقناع شيخ الإسلام[1] " خير الدين أفندي " بقضية خلع السلطان وتمكنوا من استصدار فتوى تبيح خلع السلطان " عبد العزيز " [2] يؤكد فيها أنّ السلطان قد وصل إلى درجة كبيرة من التبذير وإسراف الأموال العامة وإنفاقها في أمور ه الخاصة وعدم أهليته لإدارة أمور الحكم وبالتالي تسبب في تراجع مكانة الدولة العثمانية [3].

وما يثبت أنّ السلطان "عبد العزيز" كان في كامل قواه العقلية هي الرسالة التي كتبها إلى السلطان " مراد" قبل وفاته بيوم واحد يطلب منه تغيير مكانة إقامته من " طوب قابي" ،وأهم ما جاء في الرسالة " **بعد إتكالي على الله وجهت اتكالي عليك ،فأهنئك بجلوسك على تخت السلطنة وأبين لك حالي من الأسف على أني لم أقدر على أن أخدم الأمة ..... وأوصيك أن تتذكر أن من جعلني على هذه الحالة هم العساكر الذين سلحتهم أنا بيدي ....أرغب إليك أن تنقذني من هذا المكان الضيق المعني الذي صرت إليه وتعين لي محلا أكثر ملاءمة وأهنئك بأنّ الملك انتقل إلى ذرية أخي عبد المجيد خان** " [4].

خلافا لما صرح به " مدحت باشا" حينما أبلغ الدول الأجنبية بمرض السلطان العثماني .

عندما اعتلى " عبد الحميد الثاني" العرش قرر التحقيق في قضية مقتل عمه السلطان " عبد العزيز" وقام بتقديم المتهمين إلى المحكمة التي أدانتهم وحكم على "مدحت باشا " بالإعدام [5]، وقد ذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته اعتراف مدحت باشا بتدبير مؤامرة عزل وقتل السلطان " عبد العزيز "[6].

وقصد المتآمرون قصر" دولمة باغجة "[7] أين يقيم السلطان وأبلغوه بفتوى شيخ الإسلام[8] ، فاستسلم ونزل مع وزير الحربية واجتمعا "بمدحت باشا "و القائد العام للجيوش التركية ،وكانت الجيوش مصطفة في مكان فسيح في وسط الليل ،ووقف " مدحت باشا " يخطب والسلطان يسمع

---

[1] شيخ الإسلام : هو أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية ، كان مسؤولا عن تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على التدريس وإصدار الفتاوى الشرعية . للمزيد أنظر : سهيل صابان ، المرجع السابق ، ص 142.

[2] أنظر الملحق رقم 5 ص 90.

[3] محمد كرد علي ، المصدر السابق، ص 98.

[4] علي حسون ، المرجع السابق، ص 168.

[5] علي محمد الصلابي ، **السلطان عبد الحميد الثاني** ..، المرجع السابق ، ص 16.

[6] أماني بنت جعفرابن صالح الغازي ، المرجع السابق ، ص 538.

[7] دولمة باغجة :هو القصر الذي بناه بانيال عام 1853م للسلطان عبد المجيد، وقد سمي بهذا الإسم نظرا لأن الأرض التي شيد عليها القصر تمّ ردمها لأنها على شاطئ البوسفور ، للمزيد أنظر : سهيل صابان ، المرجع نفسه، ص 181.

[8] محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 419 .

الحديث صامتا بحيث ذكر كل الأسباب التي دعت إلى اتخاذ هذه الإجراءات الإستثنائية حفاظا على سلامة الدولة وأمضى السلطان صك التنازل على العرش [1].

وفي اليوم التالي نقل رجال " حسين عوني " السلطان " عبد العزيز" إلى قصر" طوب قابي" بعد خلعه من السلطنة [2] ، أين وضع تحت الإقامة الجبرية [3]، وقد قام قادة الإنقلاب بنهب القصر "دولمة باغجة " وسرقة كل مافيه من محتويات ثمينة [4]،وقد صرح " حسين عوني باشا " الذي حقق عملا لا يتقبله العقل عندما قام بخلع السلطان "عبد العزيز "إلى إحدى الصحف الأجنبية مفتخرا بأنّ الذين كانوا يعلمون بمؤامرة خلع السلطان هم ثمانية وستون شخصا فقط وأنّ الآخرين انظموا إلى عملية الخلع دون أن يعرفوا ماهية عملهم [5].

3-2 السلطان عبد العزيز بين القتل والإنتحار:

إنّ حادثة موت السلطان" عبد العزيز " تعد من النقاط الحاسمة في التاريخ العثماني ،ولم يختلف المؤرخون في قضية كاختلافهم في تفاصيل هذه الحادثة ،فهناك من المؤرخين من يعتبر أنّ السلطان قد قتل وهناك من يعتبره انتحارا إلا أنّ أغلب الدراسات تتفق على أن السلطان " عبد العزيز " قد تمّ قتله وهناك بعض الحقائق تثبت ذلك :

-أن قطع عبد العزيز الأول لوريد يده اليسرى بالمقص ،ثمّ قطع شريانه في اليد اليمنى بيده الجريحة غير قابل للتصديق حسبما ذكره أحمد جودت باشا .

- إنّ حادثة موت السلطان في هذه الظروف يتطلب القيام بالإجراءات الواجبة ،لكن الغريب في الأمر أنّه لم يتم إجراء أي تحقيق جنائي أوإعداد تقرير طبي بالسلطان ،بل تمّ الإكتفاء بتصريحات

---

(1) ماري ملز باتريك ، المصدر السابق ، ص 90.

(2) أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص419.

(3) محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق، ص 419.

(4) يلماز أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 84 .

(5) نفسه ، ص 85.

خادمه [1] كما تمّ إعداد تقرير طبي مشكوك فيه ،ولم يتم الإستفسار في الأمر حتى من الأفراد المقربين منه وبالأخص والدته[2] .

وقد وصلت برقيات التأييد بخلع السلطان تباعا إلى عاصمة الدولة العثمانية من قبل وحدات الجيش عبر أرجاء الدولة العثمانية إلا من قائد جيش الروملي[3] " أحمد مختار باشا" ما أثار القلق والخوف في نفوس الإنقلابيين من تكرار سيناريو العلمدار " مصطفى باشا "[4] الذي كان من أنصار السلطان " عبد العزيز " فهو يملك جيشا قويا لا يستطيع الإنقلابيون مواجهته ،وعلى هذا الأساس تقرر قتل السلطان وإعلان الخبر على أساس أنه انتحار ،لكي يقفوا في وجه كل محاولة لإنقاذ السلطان وإرجاعه إلى العرش [5].

وهناك شهادة حية ذكرتها الأميرة ناظمة إحدى بنات السلطان " عبد العزيز" تذكر فيها مجريات مقتل والدها بحيث تقول " **في ذات يوم ،وبينما كان والدي جالسا في إحدى قاعات القصر وفوجئ هناك بخلو القصر وأنا إلى جانبه ..... دخل علينا ثمانية رجال يشبهون المصارعين ....فلمّا شاهدهم والدي أدرك سوء قصدهم ... فأخذوا يتقدمون منه ببطء وحذر ... واستطاع أن ينأى عنهم وأن يصل إلى مكان سلم في الطابق العلوي من القصر ،وفوجئ هناك بخلو المكان من السلم لأنّ المتآمرين قد انتزعوه تحسبا واحتياطا ... وقد تمكنوا في النهاية من محاصرة والدي بعد مقاومة عنيفة في زاوية من الزوايا وإلقائه أرضا على ظهره ... وتولى**

---

[1] بادر حسين عوني باشا بإصدار الأمر إلى خادم السلطان القريب " فخري بك " بأن يقول " طرد السلطان " عبد العزيز " صباحا والدته وجواريه من حوله وأغلق على نفسه باب الغرفة ،وطلب مقصا لتعديل لحيته ،فقطع بهذا المقص شرايين الدم في يديه ، وتعذر إنقاذ حياته بعد الدخول إلى الغرفة .للمزيد أنظر : أحمد آق كوندوز ، المرجع السابق ، ص 419.

[2] نفسه ، ص 420.

[3]روملي : لفظ تركي معناه بلاد الروم ،ويطلق للدلالة على الأقاليم العثمانية الواقعة في أوروبا وتشمل مقدونيا ،بلغاريا ، الصرب ، ألبانيا .للمزيد أنظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب ، المرجع السابق ، ص 214.

[4] واقعة العلمدار " مصطفى باشا " عندما تآمر الجيش الإنكشاري على السلطان سليم الثالث ، ونجحوا في تنحيته عن العرش عام 1808م ، كان العلمدار مصطفى باشا قائدا في منطقة الدانوب ، وعندما سمع بخلع السلطان سار بجيشه لإنقاذ السلطان ومعاقبة المتآمرين عليه ، ولكن في أثناء دخوله القصر قام الإنكشاريون بقتل السلطان ،وقضى العلمدار مصطفى باشا على أعداء السلطان سليم الثالث ،أنظر: أورخان محمد علي ، **السلطان عبد الحميد** ...، المرجع السابق ،ص ص 46 -47.

[5] نفسه ، ص ص 46 – 47.

أحدهم قطع شرايين كلتا يديه بسكين وبقو فوقه حتى نزف دمه وانقطعت على هذه الحال روحه "[1].تعتبرهذه الشهادة كافية لدحض كل الأقاويل التي تؤكد انتحار السلطان" عبد العزيز "

3–3 واقعة الظابط "حسن شركس" :

لم تمض أيام على حادثة مقتل أو انتحار السلطان " عبد العزيز " حتى حدثت واقعة قام بها أحد أتباع السلطان وهو ظابط برتبة نقيب في سلاح المشاة يسمى" حسن شركس " [2]وهو ابن اسماعيل بك أحد أعيان الجراكسة المهاجرين من بلادهم بعد دخولها ضمن أملاك روسيا [3] ، كان أخا للزوجة الثانية للسلطان " عبد العزيز " ،حيث انتهز فرصة الإجتماع الذي عقده القادة المتآمرون على خلع السلطان "عبد العزيز " واقتحم مكان تواجدهم وقتل كل من وزير الحربية " حسين عوني باشا " و وزير الخارجية "رشيد باشا"و أصاب البعض الأخر بجروح ،والدافع الذي كان وراء هذه الحادثة هو الإنتقام لمقتل السلطان " عبد العزيز " خاصة وأنّه كان من المقربين إليه ،وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادثة تّم القبض عليه وطبق عليه حكم الإعدام [4].

هذه الحادثة يمكن اعتبارها بمثابة رد اعتبار للسلطان عبد العزيز وتأكيد على المكانة التي يحضى بها لدى بعض الأطراف الفاعلة في الحكومة العثمانية .

وخلاصة القول أنّ الأعمال التي قامت بها الأطراف الداخلية المنظمة ضّد السلطان " عبد العزيز" والمتمثلة في جمعية تركيا الفتاة المدعمة من الأطراف الخارجية انجلترا وفرنسا قد نجحت في تحقيق أهدافها حيث أنّ الإصلاحات التي أقرها السلطان والتقدم الذي شهده عهده كان يعيق تحقيق أطماع الدول الأجنبية في الدولة العثمانية وباغتيال السلطان تم فتح المجال لتطبيق الحكم الدستوري الذي طالب به مدحت باشا الذي رأى فيه الوسيلة الوحيدة لإصلاح أوضاع الدولة العثمانية المتدهورة ، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا خلع السلطان " عبد العزيز " من على العرش والتدبير لعملية إغتياله حسب ما تؤكد عليه الدلائل .

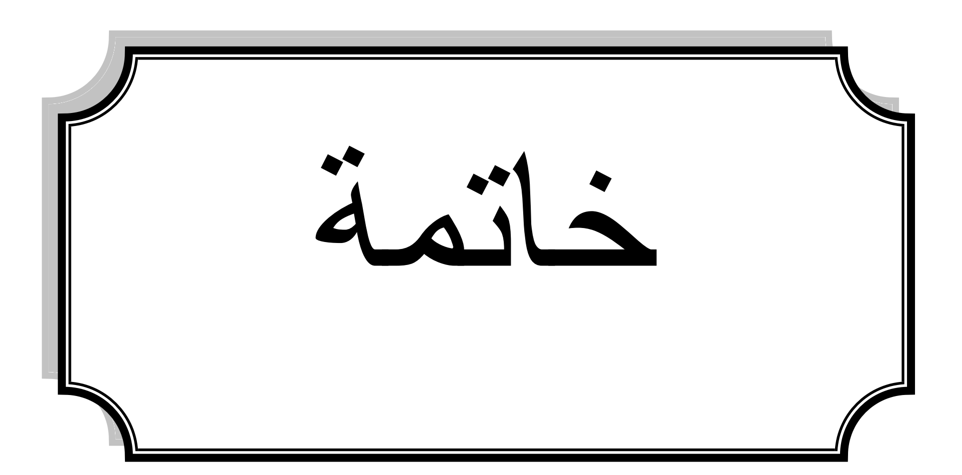
---

[1] محمد شعبان صوان ، شهادة حية :الأميرة ناظمة بنت السلطان عبد العزيز : هكذا قتلوا أبي ، www. Turky- post . net-
تم الإطلاع على المقال في 4/25 /2016م.

[2]عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق ، ج 4، ص 49.

[3] فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص 582.

[4] عبد العزيز الشناوي ، المرجع نفسه ، ص 49.



خاتمة

خاتمة :

تعرضنا في هذه الدراسة إلى موضوع السلطان **العثماني"عبد العزيز" ما بين الإصلاحات والمعارضة** في الفترة مابين 1861 _1876 م ، وقد خلصنا إلى النتائج التالية :

_ لمّا تولى السلطان عبد العزيز خان كرسي الخلافة وجد الدّولة في حاجة إلى إتمام الإصلاحات التي سعى أخوه عبد المجيد إلى إدخالها في جميع الإدارات بأنواعها والتي كانت قد توقف سيرها بعد حرب القرم 1856 م وغيرها من المشاكل التي منيّت بها الدّولة منذ تدّخل الأجانب في أعمالها .

_ يعتبر السلطان عبد العزيز شخصية متعدّدة الجوانب والمواهب ، وقد تسلّم شؤون الدّولة العثمانية سنة 1861 م ، بعد وفاة أخيه السلطان عبد المجيد الأول ، وهو السلطان الثاني والثلاثون في تاريخ الدّولة العثمانية .

- هناك العديد من التّحديات واجهت السلطان "عبد العزيز" منذ إعتلائه العرش وأهمها الإضطرابات والحركات الإنفصالية في منطقة البلقان ، وهي أحد المشاكل الكبرى التي واجهت الدولة العثمانية ،والتي عرقلت سياسة الإصلاحات ، وقد شملت الاضطرابات كلّ من إمارة الجبل الأسود ،البوسنة والهرسك والصرب وجزيرة كريت والبلغار ، والتي وجدت فيها الدّول الأوروبية خاصة الروس ذريعة للتّدخل في شؤون الدّولة ،وقد ساهمت بشكل في إذكائها وتشجيعها ضدّ الحكم العثماني ، وقد كلفت هذه الثورات الدّولة تكاليف باهضة في الجيش والمال ،و لم تشهد الدولة العثمانية في عهده حروبا خارجية

_ لم تثني هذه الاضطرابات من عزيمة الدّولة في مواصلة السّير في نهج الإصلاح التي كان السلطان عبد العزيز قد أعلن عن رغبته في متابعتها ، والإجتهاد في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لترقية حال الدّولة وإيجاد المساواة بين جميع رعايا الدّولة بلا تمييز ، وفي مقدّمة هذه الإصلاحات نجد قانون الولايات المعلن عنه سنة 1864 م ، والذي أعيد من خلاله تنظيم أمور الولايات على النمط الفرنسي وفق أسس حكم مركزي ، وفي المجال التشريعي تعتبر مجلة الأحكام العدلية أكبر إنجاز

قانوني عرفته الدّولة في هذه الفترة ، كما اجتهدت الدّولة في عهده بتطوير الجانب العسكري عن طريق تجهيزه بأرقى العتاد المعروف أنذاك ، وكذا بتطوير الأسطول العثماني الذي أصبح يحتلّ المرتبة الثانية بعد الأسطول البريطاني ، من حيث الحمولة البحرية ، ومن الإنجازات التي أثارت الإنتباه في عهده اهتمامه بطرق المواصلات المعروفة أنذاك وهي السكك الحديدية والتي ساعدت الدّولة العثمانية في السيطرة على أراضيها .أمّا عن سياسة السلطان الخارجية ، فقد وجه إهتمامه للأقطار العربية من خلال الزيارة التي قام بها إلى مصر سنة 1863 م والتي مكنت مصر الكثير من الفرمانات التي عززت مكانتها ، وكذا التّوجه صوب منطقة الخليج العربي ، وذلك بغية تثبيت الوجود العثماني فيها خاصة بعد إفتتاح قناة السويس سنة 1869 م ، والتي تعتبر من أهم الطرق التي سهّلت على الدولة العثمانية المرور إلى المنطقة وهذا لإبعاد الخطر البريطاني الذي كان يهدّد منطقة الخليج العربي .

ـ يعتبر السلطان عبد العزيز السلطان العثماني الوحيد الذي قام بزيارات خارجية التي تميّزت بالطابع السياسي سواء في البلاد العربية كمصر 1863 م ليبرهن للعالم الغربي أنّها لا تزال تابعة للدولة العثمانية أو البلاد الأوربية سنة 1867 م التي جاب خلالها مختلف الأقطار الأوروبية (إنجلترا النمسا ، ألمانيا وبلجيكا) ، وذلك من أجل إبراز قوة ونفوذ الدّولة العثمانية ، ومن جانب آخر أبدى إهتمامه بإقامة علاقات مع روسيا خاصة بعد زيارته للدّول الأوروبية التي رأى أنّها تتآمر على الدّولة العثمانية ، وقد استغلت روسيا هذا التقارب بينها وبين الدّولة العثمانية ، لتتمكّن من عقد مؤتمر دولي سنة 1871 م وهو مؤتمر لندن والذي ألغي فيه ما تمّ الإتفاق عليه في مؤتمر باريس بشأن البحر الأسود ، وهذا ما أثار مخاوف الدّول الأوروبية .

ـ سياسة السلطان عبد العزيز سواء الداخلية أو الخارجية كانت الدافع الأبرز في عزله من على عرش الدّولة العثمانية سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية .وقد انتهت فترة حكم السلطان بمؤامرة دبّرت ضدّه ، واستهدفت عزله ، وهي نهاية جدّ مؤثرة ، أثبتت مدى التغلغل الأجنبي

وتمكّنه من تمرير مشاريعه إلى الدّولة العثمانية ، فحادثة الإنقلاب ضدّ السلطان عبد العزيز مهمة لكونها أول إنقلاب دبّر بمساعدة الدّول الأجنبية .

_ أمّا عن جذور هذه المؤامرة فكانت من تخطيط مدروس من قبل أطراف داخلية مدعومة بأخرى خارجية ، فقد عمل ممثلوا الدّول الأوروبية وعلى رأسهم إنجلترا وفرنسا على تنفيذ مشروعهم هذا عن طريق خلايا مهمة من رجال الدّولة البارزين والمقربين من السلطان ، وممن كانوا ضمن جمعية تركيا الفتاة وطالبوا بالتغيير ، وكان أبرزهم "مدحت باشا "وحسين عوني باشا" ، هذان الرّجلان كانا قد دبّرا قضية عزل السلطان عبد العزيز ومن ثمّة قتله ، كي يفسح لهم المجال لتطبيق مشاريعهم وأبرزها الإعلان عن الدّستور الذي طالب به مدحت باشا ورفضه السلطان عبد العزيز .

_ استطاع أعضاء المؤامرة في الدّاخل من القيام بهذه العملية من خلال الإتفاق مع شيخ الإسلام " الذي أصدر فتوى تجيز عزل السلطان عبد العزيز وقاموا بإيداعه السجن بطوب كابي في 30 ماي 1876 م ، ثمّ أعلنوا بعد أيام عن إنتحاره تفاديا للفضيحة وعواقب عملية الإغتيال ، رغم أنّ كلّ الدّلائل كانت تشير إلى أنّ السلطان عبد العزيز قد تعرّض لعملية القتل ، وتبقى حادثة موت السلطان عبد العزيز من النقاط الحساسة والحاسمة في التاريخ العثماني .

وفي الأخير يمكن القول أنّ موضوع الدولة العثمانية في عهد السلطان "عبد العزيز" من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها ومحاولة دراستها من مختلف الجوانب باعتبارها ترتبط بفترة مهمة من فترات التاريخ العثماني وهي فترة الضعف وعليه يبقى المجال مفتوحا لكل من أراد التوسع في هذا الموضوع قصد إزالة الغموض الذي يكتنفه

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1 يمثل صورة السلطان عبد العزيز .



فريد بك المحامي ،المرجع السابق ، ص 530.

الملحق رقم 2 يمثل الصفحة الأولى من مجلة الأحكام العدلية



المجلة

وهي تحتوي على القوانين الشرعية والاحكام العدلية المطابقة
للكتب الفقهية حررتها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين
والفقهاء المدققين وبعد ان رقمت لدى
الباب العالي موقع الاستحسان
تعلقت الارادة السنية
بان تكون دستوراً
للعمل بها

طبعت في بيروت بالمطبعة الادبية سنة ١٣٠٢ هجرية

مجلة الأحكام العدلية ،المصدر السابق ، ص 1.

ملحق رقم 3 يمثل ذجا عن الفرمان الشامل لجميع الإمتيازات الخديوية المصرية

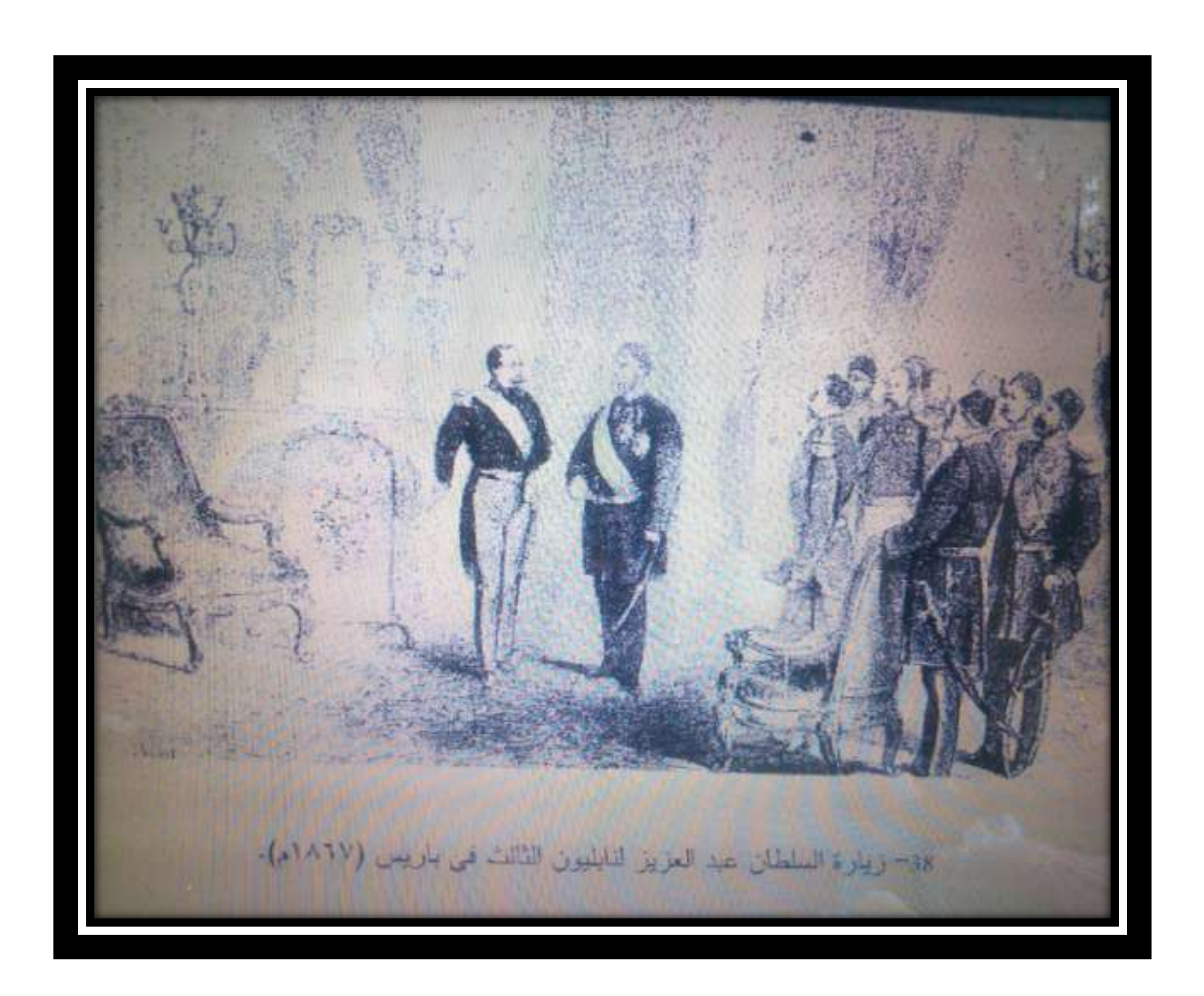
"فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منّا جمع الخطوط الهمايونية والأوامر الشريفية السلطانية التي صدرت منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والي مصر الأسبق محمد علي باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض الإمتيازات حسبما استوجبها موقع الخديوية وأمزجة الأهالي وطبائعها الخصوصية ،وجعلها فرمان واحدا مع التعديلات اللازمة والتفصيلات المقتضية في عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائم مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الإجراء على الدوام والإستمرار ،فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة وها نحن نذكر ونبين لكم أحكامها على الوجه الآتي :

لمّا تحقق لدينا أنّ تعديل أصول توارث الخديوية المصرية صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهور سنة 1257هـ (26 مارس 1841م) الموشح أعلاه بالخط الهمايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثة الخديوية في أكبر أولاد الخديوي مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم ،بأن يصير تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديوي الذكور وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكوري على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة أحال أهاليها وسكانها ،هذا ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهاليها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلا جل أنّ يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الأتي بيانها :

أنّ خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقها بها أخيرا من فائمقاميتي سواكن ومصوّع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم ،وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لا يكون للخديو ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور وإذا لم يجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية ...."

فريد بك المحامي ، المرجع السابق، ص ص 554– 555.

الملحق رقم 4 يمثل زيارة السلطان عبد العزيز إلى فرنسا سنة 1867م .



٤٨- زيارة السلطان عبد العزيز لنابليون الثالث في باريس (١٨٦٧م).

أكمل الدين إحسان أوغلى ، المرجع السابق ج1، ص 113.

ملحق رقم 5 يمثل فتوى شيخ الإسلام لعزل السلطان عبد العزيز

« إذا كان زيد الذي هو أمير المؤمنين مختل الشعور وليس له الإلمام في الأمور السياسية ، وما برح ينفق الأموال الميرية في مصارفه النفسانية في درجة لاطاقة للملك والملّة على تحملها ،وقد أخل بالأمور الدينية والدنيوية وشوشها وخرب الملك والملة وكان بقاؤه مضرا بها فهل يصح خلعه ؟. »

الجواب : يصح

كتبه الفقير حسن خير الله

عفى الله عنه .

فريد بك المحامي ، المرجع السابق ،ص 576.

قائمة المصادر والمراجع

المصادرالعربية والمعربة :

1- البيطار عبد الرزاق ، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ، الجزء الثاني، الطبعة الثانية ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، دار صادر ، بيروت : 1993 م.

2- كامل مصطفى ، **المسألة الشرقية** ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأداب ، مصر ، 1898م .

3-كرد علي محمد ، **خطط الشام** ، الجزء الثالث3 ، الطبعة الثانية، مكتبة النوري ، دمشق ، 1989م.

4- ملزباتريك ماري ، **سلاطين بني عثمان** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة عزّ الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت : 1986 م.

المجلات :

1-مجلة **الأحكام العدلية** ،النسخة الأصلية ، ترجمة: يوسف الأسيران ، د ط ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، 1306.

المصادر الأجنبية :

1-Donald quataert **, the ottoman empire 1700_ 1922**, ed 02 , new Approaches to European history, cam brige , sd.

المراجع العربية والمعربة:

1-أوزتونا يلماز ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ترجمة: عدنان محمود سلمان ، الجزء الثاني، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا : 1990 م.

2- آق كوندوز أحمد ، **الدولة العثمانية المجهولة** ، د ون طبعة، دون دار النشر ، 2008 م.

3- إباضة فاروق عثمان ، **الحكم العثماني في اليمن 1872 م _ 1918 م** ، دون طبعة ، المكتبة العربية، دون بلد النشر ، 1976 م.

4- إحسان أوغلى أكمل الدين ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، ترجمة : صالح السعداوي ، المجلد الأول والثاني ،دون طبعة ، مكتبة إنجلو المصرية للتاريخ والفنون والثقافة ، إسطنبول ، 1999م.

5- بني المرجة موفق ، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية** د ون طبعة ، مؤسسة صقر الخليج ، الكويت ، 1984م .

6- بركات مصطفى ، **الألقاب والوظائف العثمانية** ، دون طبعة ، دار غريب ، القاهرة : 2000م.

7-بروكلمان كارل ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، ترجمة: منير بعلبكي ونبيه أمين فارس،الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1998م.

8- بولس مسعد ، **الدولة العثمانية في لبنان وسورية حكم أربعة قرون 1517م – 1916 م** ، دون طبعة ، دار الكتب المصرية ، مصر ، 1916 م

9- حسن العيدروس محمد ، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** ، دون طبعة ،دار الكتاب الحديث الكويت ،2002م.

10_ حسون علي ، **تاريخ الدولة العثمانية**، دون طبعة ، المكتب الإسلامي ، بيروت، 1994 م.

11_ حليم ابراهيم بك، **تاريخ الدولة العثمانية العلية التحفة الحليمية** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، 1988م

12- خالدي روحي ، **الإنقلاب العثماني وتركيا الفتاة** ، دون طبعة ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2012 م.

13-خالدي محمد فاروق ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام** ، الطبعةالأولى ، دار الراوي للنشر والتوزيع ، 1421هـ – 2000م

14- خير فلاحة محمد ، **الخلافة العثمانية من المهد "إلى اللحد** ، دون بلد النشر، دون تاريخ.

15-السيد سيّد محمد ، **دراسات في التاريخ العثماني** ، ترجمة: محمد السيّد ،الطبعة الأولى ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة : 1996 م .

16– شمس الدين زين العابدين ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان 1420هـ – 2010 م.

17– الشناوي عبد العزيز ،**الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، ثلاثة أجزاء ، دون طبعة ، مكتبة انجلو الإنجلو المصرية ، القاهرة ، 2005.

18– صبري محمد ، **مصر من محمد علي إلى اليوم** ،الطبعة الثانية، مطبعة مصر ، مصر ، 1927م.

19–الصلابي علي محمد ، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية** ، الطبعة الأولى ، شركة الأنصاري للطباعة والنشر ، بيروت ، 2010م.

20- الصلابي علي محمد ،**الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** ،الطبعة الأولى، دار البياريق د ون بلد النشر ،2001 .

21- الصميدعي محمد ،**تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث** ، الطبعة الأولى، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، المغرب : 2013 م.

22– طقوش محمد سهيل ، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة** ، الطبعة الثالثة ، دار النفائس ، 2013.

23– طربين أحمد ، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** ، د ون طبعة ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1406هـ – 1976م.

24– عبد الرحيم مصطفى أحمد ، **علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي اسماعيل 1863–1879م** ، د ون طبعة ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1997م .

25– عبد الرحيم مصطفى أحمد ، **في أصول التاريخ العثماني** ، الطبعة الأولى، دار الشروق ، القاهرة 1982م.

26– عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815م – 1919م**، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية،مصر، 2000.

27- عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق العربي 1516م – 1922م** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، دون تاريخ.

28- العزاوي قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط** ، الطبعة الثانية ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2003م.

29- غربي الغالي ، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288م – 1916م** ، دون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2002م.

30- أبو غنيمة زياد ، **جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك** ، طبعة الأولى ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 1403هـ - 1983م.

31- مانتران روبير وآخرون ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر: بشير السباعي ، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الفكر ، القاهرة : 1992 م.

32- محمد علي أورخان ، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده** ، الطبعة الرابعة ، ، إسطنبول : 2008م.

33- محمد علي أورخان ، **روائع من التاريخ العثماني** ، الطبعة الأولى ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، مصر : 2008م.

34- المحامي محمد فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ترجمة: إحسان حقي ، الطبعة الأولى، دار النفائس ، بيروت ، 1401هـ - 1981م.

35- محمد عوض عبد العزيز ، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ، 1864 م 1914** ، تقديم : أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف، القاهرة : 1969.

36- كوثراني وجيه ، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام** ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1977م.

37ــ هريدي علي أحمد ، **دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر 1220هــ - 1805م / 1300هــ - 1882م** ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، عين للدراسات والبحوث الجامعية الإنسانية والإجتماعية ، دون بلد النشر ، 2000.

38- - يانج جورج ، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل** ،ترجمة: علي أحمد شكري ، ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،1416هــ - 1996م.

39- ياغي أحمد إسماعيل ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**،الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان ، الرياض ،1996م.

40- يوسف بك أصاف حضرة عزتلو ، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أوّل نشأتهم حتى الأن** ، تقديم: محمد زينهم ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1955.

المجلات والدوريات:

1 - بان أحمد الصائغ " سياسة بريطانيا اتجاه النصارى واليهود في الدولة العثمانية 1839م — 1914م "، مجلة **التربية والعلم**، المجلد 19،العدد 5 ،جامعة الموصل، العراق، 2012م.

2- سنو عبد الرؤوف ، "العلاقات الروسية العثمانية 1687م ــ 1878م ، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية"، الجزء4 ،العدد 79 — 80، **مجلة تاريخ العرب والعالم** ، بيروت ، 1985م.

3- سنو عبد الرؤوف ، "العلاقات الروسية العثمانية الروسية 1687 — 1878م حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها 1853م-1856م" الجزء 3 ، العدد 77 — 78 ، مجلة :**تاريخ العرب والعالم** ، بيروت ، 1985م.

4- محمد حسين محمد فايز ، "الشريعة والقانون في العصر العثماني والعلاقة بنظام الملل"،كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، دون تاريخ .

الندوات :

1- عبد الله فارس علي ، **ندوة رأس الخيمة التاريخية الثانية (الصلات التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية)** الطبعة الأولى ، مركز الدراسات والوثائق ، الإمارات : 2001 م.

المذكرات والأطروحات الجامعية :

1-بعيو غانية ، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839م – 1876م** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، (مرقونة)، جامعة الجزائر ، 2010م – 2011م.

2- بوجلطي فاطمة ، **انعكاسات الإمتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث،(مرقونة) ، جامعة الجزائر ،2010 – 2011م

3- عبد الحي رضوان نبيل ، **الدولة العثمانية غربي الجزيرة العربية بعد افتتاح قناة السويس 1286هـ –1326هـ / 1869م – 1908م** ، مذكرة ماجستير ، (مرقونة) ، جامعة الملك عبد العزيز ، 1980 / 1981.

4- جعفر ابن صالح الغازي أماني ، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل** ، ج 1 ، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث ، (مرقونة)، جامعة أم القرى ، 1431 هـ_ 2010م

الموسوعات والمعاجم:

1- بعلبكي منير ، **معجم أعلام المورد** ، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين ،بيروت ، 1992م.

2- الخوند مسعود،**الموسوعة التاريخية الجغرافية** ،الجزء السادس ،دون طبعة ، مؤسسة هانياد ، بيروت ، 1995م.

3- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **المعجم المصطلحات و الألقاب التاريخية** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت : 1996 م .

4- الكيالي عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، دون تاريخ.

5- صابان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** ، دون طبعة ، مكتبة الملك فهد ، الرياض ، 1421هـ- 2000م.

6- نصار حسين محمد ، **الموسوعة العربية الميسرة** ،سبعة أجزاء ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان.2009م.

مواقع إلكترونية :

1_ زيارة سلطان وقصة شارع ،..www . king , farouk mis . com . تم الإطلاع على هذا الموقع بتاريخ **2 _4 _2016** م.

2- صوان محمد شعبان ، شهادة حية :الأميرة ناظمة بنت السلطان عبد العزيز : هكذا قتلوا أبي، www .turkoy _post .net /p 585751. تم الإطلاع على هذا الموقع بتاريخ **25 _4 _ 2016** م .

فهرس الأعلام

(أ)

(إ)

(ب)

(ح)

(خ)

(ر)

(س)

(ض)

(ع)

فهرس الأماكن والبلدان

(أ)

(إ)

(ب)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(س)

(ش)

(ص)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

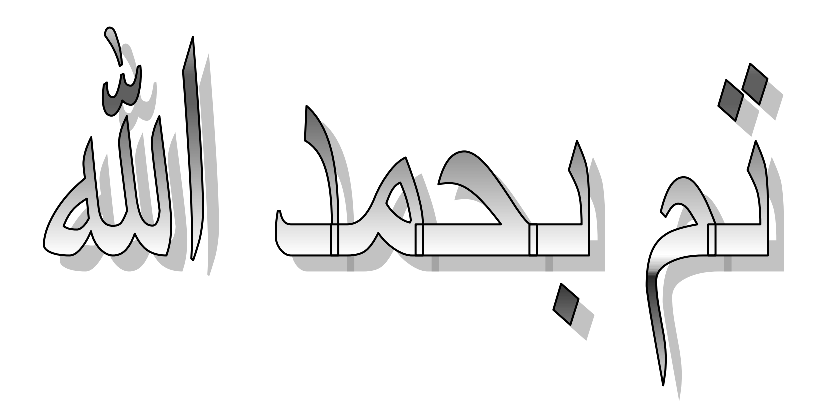
(ل)

(م)

(هـ)

(ي)

الفهرس العام .


تم بحمد الله